التعليم
تخطيطه واقتصادياته

أ.د/ علي صالح جوهر
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - دمياط

الفصـــل الأول

مفهـوم التخطيط التعليمـــــــى
وتطور فكرتــــــــه

- التخطيط الشامل .
- التخطيط التعليمى .
- مراحل الخطة التعليمية .
- تطور فكرة التخطيط فى التربية .
- أهم المبررات التى دعت للاهتمام بالتخطيط التعليمى .

التخطيط الشامل :

ان المادة التى كتبت عن التخطيط فى معظم الأقطار النامية فى وقت مبكر لا تحمل معنى واضح ومحدد ، وعلى الرغم من أن الحديث قد كثر هذه الأيام حول التخطيط فانه ليس واضحا أن التخطيط فى الحقيقة يعنى نفس الشىء لكل هؤلاء الذين يتحدثون عنه وكما هو الحال بالنسبة لمصطلحات الميادين الأخرى الجديدة . كل هذه المصطلحات مازالت فى حاجة الى توضيح .

ولا زالت العديد من الحكومات حتى الوقت الراهن لا تحدد المعنى الشامل للتخطيط حيث لا وجود لما يسمى " بنظرية التخطيط" وبالأخص " نظرية التخطيط التعليمى " حيث يوجد العديد من التحليلات النظرية للتخطيط تختلف باختلاف الطرق المستخدمة .

ويمكن تعريف التخطيط بأنه: "الأسلوب العلمى أو مجموعة الوسائل التى تستطيع بها الدولة أن تكشف عن موقفها الحاضر وترسم سياستها للمستقبل بحيث تحقق الاستفادة الكاملة بما لديها من موارد وامكانيات بما يحقق الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة لجميع المواطنين " .

والتخطيط بذلك يعتبر محاولة علمية واعية منظمة تقوم على أساس من الاحصائيات والأرقام والدراسات الصحيحة هادفة نحو تغيير المجتمع واحداث تحريكات اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة من أجل

تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٠

ولذا فالتخطيط ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة للوصول الى أهداف سبق تحديدها بدقة فهو عملية اعداد مجموعة من القرارات المفضلة لتنفيذها طبقا لوسائل محددة ، وهو يشتمل على تنظيم للمستقبل وتنظيم وتحديد للواقع ، وهو بذلك ليس مجرد تكهنات للمستقبل ، ومن المهم عند التحدث عن التخطيط تعريف الخطة أولا :

" فالخطة مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل تحقيق هدف معين " ٠

ولذلك فالخطة تختلف عن التنبوء ، فالنبوءة لا تستهدف العمل ، وانما تستهدف مجرد التنبوء ، وهي تفترض أن الأمور تتطور تطورا عفويا حرا ، بينما الخطة غايات محددة واضحة ، ووسائل مرسومة توضع للوصول الى هذه الغايات ثم ان الخطة بعد ذلك ليست الا جانبا من عملية التخطيط ٠

التخطيط التعليمي :

لقد أصبح واضحا اليوم في المحافل الأكاديمية والحكومية أن جميع القرارات المتعلقة بالتربية ينبغي أن تكون مخططة ٠

والتخطيط التعليمي كما يستخدم الآن يشير الى تكوين خطة

تعليمية شاملة ولقد عرف على هذا الأساس فى بعض المؤلفات الحديثة وهو يتوقف على النشاط الخاص للمخططين ، ولقد اختلف الاقتصاديون فى التأكيد على جوانبه المختلفة فمنهم من ركز اهتمامه على تكلفة الوحدات الداخلية للنظام التعليمى والبعض حاول حساب المخرجات على أساس القوى العاملة المدربة والبعض حاول حساب العائدات الاقتصادية الممكنة فى مدى زمن معين .

وكثيرا ما ينظر المخططون على أن التخطيط للتعليم ما هو الامجرد تخطيط اقتصادى للتعليم وفى هذه الحالة يتم اغفال جوانب النظام التعليمى المختلفة وتلك نظرة قاصرة .

التخطيط التعليمى هو :

" العملية المنظمة والمستمرة التى تتضمن تطبيق طرق البحث الاجتماعى وتنسيقها ومبادئ وطرق التربية والادارة والاقتصاد والمالية . مع مشاركة ومساندة من الجمهور فى مجالات النشاط الخاصة والحكومية وغايته أن يحصل الطلاب على تعليم كاف ذى أهداف محددة وواضحة . "

ولذلك فالتخطيط التعليمى يعتبر طريقة للنظر الى المستقبل والى الحاضر مع استخدام كفاءة البرامج المساندة ، مع الشجاعة فى اقتراح الحلول التى تبشر بانجاز الاهداف المحددة بدقة وهو عملية اقتصادية لخلق اقتصاد فعال فى التعليم يربط بين الأهداف والوسائل أى هو عملية تحقيق التنمية عن طريق قرارات محددة بدقة تتضمن العديد من النشاطات المتكاملة .

الخطة التعليمية :

الخطة التعليمية مجموعة من التدابير المحددة فى مجال التعليم التى تتخذ من أجل تحقيق أهداف معينة •

أهم متغيرات الخطة التعليمية :

توجد أربعة مهام رئيسية ويمكن التعرف عليها من مناقشة الخطة التعليمية وهى :

١ ـ التعرف على المصالح التى يخدمها النظام المدرسى القائم •

٢ ـ التعرف على المجموعات التى يخدمها تغير النظام الحاضر والأسباب والدوافع التى تتطلب التغيير •

٣ ـ التعرف على المعتقدات الوثيقة الصلة بالنظام المدرسى الراهن •

٤ ـ عمل مسح لخطط التحرك الممكنة •

أهم مراحل الخطة التعليمية :

تخضع الخطة التعليمية أثناء وضعها لمراحل عديدة ومتكاملة :

١ ـ مرحلة تمهيدية :

يتم فيها تحديد الأهداف الكبرى للتخطيط التعليمى ، كما يتم فيها تنظيم جهاز التخطيط التعليمى والأجهزة المساعدة لـه ، ووضع كتيب مرشد للقائمين بالتخطيط ، ويتم أخيرا اشراك الرأى العام فى الخطة ، وأهدافها الكبرى وسبر اتجاهاته وآرائه ومواقفه

حول المشكلات التربوية الأساسية التى ستعالجها الخطة .

٢ ـ اعداد مشروع الخطة :

ويتم وفق خطوات أساسية أهمها دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادى والتعليمى ثم تحديد حاجات التعليم ومشكلاته ووضع الحلـــول اللازمة لها ثم اعداد مشروع الخطة نتيجة لذلك .

٣ ـ نشر مشروع الخطة :

والتعريف بها واشراك الرأى العام والهيئات المعنية فى مناقشته والحوار معه ثم وضع التشريعات الضرورية لتنفيـذ أهداف الخطة . وأخيرا التبنى النهائى للخطة من قبل السلطة المسئولة .

٤ ـ تنفيذ الخطة :

يجرى تنفيـــــــذ الخطة وفق الأهداف الواردة فيها مـــع تصحيحها وتعديلها تبعا للظروف الجديدة ويكون ذلك عــــن طريق وضع مشروع للعمل المنظم يشير الى مراحل التنفيــــذ وأوقاتها وتمويلها .

٥ ـ تقويم نتائج الخطة :

يتم فى هذه المرحلة معرفة ما تحقق من أهدافها وتبين ثغراتها ونقائصها ، بغية اعداد الخطة التالية الجديدة على ضوء ذلك التقويم .

ويستنتج مما سبق أن عملية وضع الخطة التربوية عملية متحركة حية تجتاز مراحل وصعاب ، وتخضع لعمل دائب متصل فالتخطيط دراسة وانفتاح ومراجعة وتصحيح وتقويم ومتابعة ، انه تنظيم للحياة ومجراها ومسيرتها .

كما أن توافر التخطيط لفترات زمنية مختلفة يؤدى الى نتائج هامة وايجابية . فهناك التخطيط قصير المدى ، كما يوجد التخطيط بعيد المدى وهو يفيد فى وضع الأهداف العامة وتحديدها .

تطور فكرة التخطيط فى التربية :

ان فكرة التخطيط التربوى ليست جديدة بالمرة وهى قديمة قدم التعليم نفسه وتعود لمئات السنين ، على الرغم من أن العمل بها وممارستها ظهر فى القرن العشرين نتيجة للحاجة لمواجهة المطالب المعقدة التى تحيط بحياة العقول الالكترونية التى خلقها العلم الحديث والتكنولوجيا .

ولقد مرت فكرة التخطيط للتربية بمراحل كثيرة هى :

أولا : جمهورية أفلاطون :

ولقد مرت فكرة التخطيط التربوى بمراحل كثيرة ، بداية من عصر اليونان القديم حتى الوقت الحالى ، ويمكن اعتبار جمهورية أفلاطون أول قطعة منظمة من التخطيط التربوى ، وهى تشبه التخطيط الحديث فى قبولها الاعتماد المتبادل بين الأغراض

السياسية والوسائل التعليمية ، وبالاضافة الى ذلك فان خططها مثلها مثل الخطط التعليمية الحديثة كانت تهدف الى جعل حياة الدولة بأسرها تدريبا على المواطنة ، واعتبار التربية الأساس العقلى للمجتمع ولقد أثر عمل أفلاطون وبعده أرسطو تأثيرا عميقا فى تطور المجتمع الاغريقى .

ثانيا : أعمال كوينتليان وروسو :

وتبع أفلاطون وأرسطو فى أوروبا عدد كبير من الكتاب والمعلمين من كوينتليان الى روسو ، اشترك فكل منهم بقدر فى التخطيط التربوى وأثروا جميعا تأثيرا عميقا فى المجتمع ولكن خططهم كانت بالضرورة محدودة الكم ومحدودة أكثر فى الوقت .

نقد للأعمال السابقة :

ولقد كانت هذه الخطط جميعا خيالات تعليمية ، فجمهورية أفلاطون تعتبر احدى نواتج عصر ذهبى " القرن الخامس قبل الميلاد " حيث وصلت الحياة الاجتماعية الى فترة موقتة من الاستقرار ولم تكن متصلة بالتغير السريع وكانت محددة فى المكان والكم حيث كان يقصد بها التطبيق على نسبة ضئيلة من السكان وهم الصفوة الاجتماعية المميزة .

ولقد أدت الانطلاقات الجديدة للطاقة ، واستخدام البخار والفحم والحديد الى الحصول على موارد جديدة وواسعة وعلى الثروة

اللازمة لنشر التربية ، وبدأت فكرة ضرورة التقدم تغزو العقول ، وبدأ الحكم على كل شيء بمدى توجيهه للتقدم .

وبنمو الايمان بضرورة التقدم داخل فى تفكير السياسيين والتربويين العنصر الرئيسى الديناميكى لبدء التخطيط ، وحيث أن المال كان متوفرا لنشر التعليم الابتدائى ولتحقيق عموميته للجميع بعد ذلك ، فقد بدأ التخطيط فى هذا الميدان وحدة فى القرن التاسع عشر .

ثالثا : التخطيط التعليمى فى القرن التاسع عشر :

ان فكرة التخطيط للفرد العادى لم تكن جديدة فى القرن التاسع عشر ، فقد نادى " لاشالوتيه " فى عام ١٧٦٣ بضرورة التخطيط القومى للتربية ، وقد كانت بروسيا حقا الدولة الأوروبية الأولى التى تخطط لنظام قوى شامل للتربية الحكومية ، حيث فى عام ١٨٠٨ بدأ قسم التربية العامة فى بروسيا يضع خطة للتنفيذ بارسال ١٧ مدرسا الى سويسرا على نفقة الدولة لدراسة تدريب المعلمين .

وفى عام ١٨٤٠ أنشأت بروسيا ٣٨ مدرسة للمعلمين ، ٣٠,٠٠٠ مدرسة ابتدائية جديدة جاهزة للعمل ، وكانت هذه المدارس اجبارية واعتبرت مجانية فى نهاية القرن التاسع عشر وحذت حذو بروسيا دول أوروبية كثيرة .

ففى فرنسا فى عهد الجمهورية الثالثة استطاع وزير التعليم " جوليوس فيرى " أن يحقق هذه الثورة فى تعليم ابتدائى مدنى ، مجانى اجبارى .

وفى بريطانيا العظمى زادت قوة هذه الحركة واستطاع فوستر فى سنة ١٨٧٠ أن يقدم قانون التعليم الابتدائى الى مجلس العموم وحصل على أغلبيته .

وفى الولايات المتحدة تحررت أفكار الرواد الأوائل ، واستطاعوا أن يكونوا تعليما ابتدائيا شعبيا مجانيا قبل نظيره فى أوروبا .

وسرعان ما ظهر التخطيط فى كل البلاد الصناعية لنظام حكومى للتعليم وأصبح تخطيط التعليم الابتدائى ممكنا . وانتشر التعليم الابتدائى ولكن ظل التعليم الثانوى أكثر تكلفة وللصفوة .

ومع التطور العلمى والتكنولوجى فى القرن العشرين وقيام الثورات الصناعية المتتالية أصبح من الممكن نشر التعليم الثانوى اقتصاديا ونتيجة لهذا التطور بدأت معظم الدول نوعا من التخطيط التربوى . ولقد أدى وجود عدد من القوى المؤثرة فى جميع المجتمعات المتقدمة الى دفع حركة التخطيط الى الأمام .

رابعا : التخطيط التعليمى فى القرن العشرين :

لم تظهر أى محاولات تخطيطية حقيقية لتخطيط النظم التعليمية بصورة مباشرة قبل عام ١٩٥٥ وتلى ذلك فى نهاية الخمسينات ظهور أولى محاولات التخطيط التعليمى . حيث بدأت تظهر نتائج أبحاث بعض الاقتصاديين التى ركزت الاهتمام على أن الانتاج مقاسا بالدخل القومى يتزايد بصورة أكبر كثيرا من عوامل الانتاج الداخلية وهى رأس المال والعمل والأرض وسميت هذه الأبحاث بأبحاث

الباقى ، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسات سولو وابرا موفتز .

وأدى ذلك الى كثير من الارتباك ، لأنه لايمكن الحصول على شىء من العدم ، وظهرت تفسيرات مختلفة ، وكان التفسير الأول أن الالات الجديدة والتكنولوجيا هى التى تعطينا ميزات أكثر فى مجال زيادة الانتاج اذا ما قيست بالانتاج العادى .

ولم يكن هذا التفسير مقنعا وكافيا لأن الفرد لايستطيع أن يحقق التحول التقنى ،حتى قام " شولتز " باثارة جانب جديد وتفسير مقنع للتحول التقنى وهو دور التعليم فى التنمية الاقتصادية ، وأدى ذلك الى تطور جديد فى ميدان التخطيط حيث تحول الاستثمار من الاستثمار فى رأس المال المادى فقط الى العناية والاستثمار فى رأس المال البشرى بجانب المادى .

ولذلك فانه مما لاشك فيه أن أهم مبرر عمليا الى قيام التخطيط التربوى هو شعور القائمين بالتخطيط الاقتصادى شعورا متزايدا يوما بعد يوم بأن التخطيط الاقتصادى لا يبلغ أهدافه الا اذا رافقه ولازمه تخطيط للتربية يلبى حاجة الاقتصاد .

والمتتبع للتخطيط يجب أن الربع الأول من القرن الحالى شهد قيام أولى الخطط الاقتصادية فى بعض البلاد الاشتراكية ثم بدأت الخطط الشاملة وكان أولها الخطة الخمسية الأولى للاتحاد السوفييتى (١٩٢٨-١٩٣٣) غير أن زيوع التخطيط الاقتصادى ما لبث حتى كشف أمام المعنيين به حقيقة أساسية وهى أن هذا

التخطيط الاقتصادى تخطيط منقوص اذا تجاهل اعداد الفنيين والمشرفين اللازمين له أى اذا تجاهل أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية و هو عنصر التربية .

وحتى الآن لم يتم تسجيل تاريخ التخطيط التربوى بعد ، ويبدو أن هناك حاجة عاجلة الى كتابة هذا التاريخ وتكون هذه الكتابة نافذة وفى البداية تظهر الحاجة الى تسجيل منظم لأوجه التنمية على مدى خمس وعشرين عاما ، كعنصر بارز فى الفكر والعمل التربوى فى عدد كبير من البلاد ويمكن الاستفادة من هذا التحليل بطريقة أساسية فى تحديد مدى اسهام هذه العوامل فى المفهوم الخاص بأن التربية يمكن أن تكون عملية مخططة بل ويجب أن تكون كذلك مثل الاقتصاد ويمكن الاستفادة من تحليل هذه العوامل فى تحديد الطرق المختلفة التى نفذت فى هذا الميدان .

ومن المفيد استعادة بعض الظروف التى انبثق عنها التخطيط التربوى وأصبح جزءا من جهود التنمية فى مجال التعليم فى الدول المختلفة ، وهناك قدر كاف من العموميات الذى يوضح كيف أن بعض الافتراضات فى المراحل الأولى للتنمية تؤثر فى التقويم العقلى لواقع وآمال التخطيط التربوى فى الوقت الحاضر .

ومن أهم الأسباب التى دعت العديد من الاقطار الى اتباع نوع من التخطيط التربوى فى سنوات متتالية ما يرجع الى ضرورة رسم سياسة للتربية تتفق مع الطلب الخارجى الذى يعتبر التخطيط شرطا للحصول على المعونة الخارجية من أجل تطوير التعليم .

ولقد تضافرت بعض العوامل التى أدت الى اتباع شكل ما من أشكال التخطيط التربوى فقد رأت الأقطار الاشتراكية فى شرق أوروبا اتباع التخطيط فى كل ميادين ، اجتماعية وبشرية كأنسب وسيلة للنمو . ولقد كانت هناك استثناءات ظاهرة بصفة دائمة فى أقطار غرب أوروبا وأمريكا الشمالية بالمقارنة بالدول الاشتراكية فهناك تكامل بين التخطيط بصفة عامة والتخطيط التربوى بصفة خاصة . وذلك باستثناء فرنسا حيث كانت جهود التخطيط التربوى ارتجالية لا تلقى تأييدا كاملا ولذلك فانها لم تكن فعالة . ولقد ظهرت تعبيرات كثيرة توضح مدى الثقة فى التخطيط التربوى حيث أنشأت الكثير من الدول النامية وزارات أو مجالس عليا لها سلطة التخطيط والاشراف على انجاز الخطة ، وفى داخل الوزارات الخاصة بالتربية تظهر وحدات اضافية للتخطيط، ولقد أظهرت المراكز الاقليمية لليونسكو والمجلس الاقتصادى للامم المتحدة اهتماما بالتخطيط التربوى فى مناطقها الخاصة ، وأنشأت حديثا المعاهد الاقليمية لتدريب المخططين التربويين ، ولقد أظهرت منظمة اليونسكو اهتماما واضحا بانشاء المعهد الدولى للتخطيط التربوى والدعوة للمؤتمرات العلمية التى تتناول هذا الموضوع ، ومن أهم هذه المؤتمرات المؤتمر الدولى للتخطيط التربوى الذى عقد بباريس عام ١٩٦٨ ، وتمشى مع هذا النمو فى عدد المعاهد والمؤتمرات نمو مماثل فى المؤلفات والمراجع الخاصة بالتخطيط التربوى .

ولقد مر التخطيط التربوى فى القرن العشرين بمراحل قسمت على حسب الطرق المستخدمة وأهمها :

أ — طريقة المقارنات الدولية :

اعتمدت الخطط التربوية فى البداية على طريقة المقارنات الدولية والتى اعتمدت على حسابات طرق الترابط البسيط وظهر بجانبها طريقة الترابط الزمنى .

وطريقة الترابط بين المؤسسات الصناعية .

ومن أهم رواد هذه الطرق فردريك هاريسون ، وتشارلز مايرز .

ب — طريقة الاحتياجات من القوى البشرية :

فى الوقت الذى درس فيه هاريسون طريقة المقارنات الدولية درس البعض العلاقات بين التعليم والمهنة والدخل القومى وأدى ذلك الى تنمية طريقة الاحتياجات من القوى البشرية أو التنبوء بالقوى البشرية .

جـ — طريقة الاحتياجات الثقافية :

قام العديد من رجال التعليم بمهاجمة فكرة ربط التعليم بالاقتصاد فقط ، حيث أن للتربية أغراض كثيرة فمنها الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولذا ينبغى عند تقدير حاجات المجتمع من التوسع التعليمى — الأخذ فى الاعتبار الوجهة الثقافية والاجتماعية .

ونتيجة لذلك ظهرت طريقة الحاجات الثقافية والاجتماعية . ولقد حاولت العديد من الدول تحقيق الترابط بين طريقة الاحتياجات من القوى العاملة وطريقة الاحتياجات الثقافية مثل مصر .

وكان لطريقة التنبوء بالقوى البشرية أثر كبير فى تطوير التخطيط التربوى ، حيث اعتمدت على استخدام الدوال الرياضية والاقتصادية ، وظهرت العديد من النماذج الرياضية التى استخدمت هذه الطريقة ومن أهم رواد طريقة التنبوء بمستوى البشرية " بكرمان " و " بارتنز " و "تنبرجن" و " كوريا " على أن العقبات والمشكلات التى واجهت هذه الطريقة قد حدث من انتشارها ، وظهرت طرق بديلة أو مكملة لها ومن أهمها :

د - طريقة معدل العائد :

ظهرت الدعوة لهذه الطريقة نتيجة للابحاث العديدة التى أجراها العديد من العلماء والتى أثبتت الدور الهام الذى تلعبه التربية فى التنمية الاقتصادية ونتيجة للارتفاع المستمر فى نفقات التربية ولظهور العديد من المشكلات التى واجهت طريقة التنبوء بالقوى البشرية ومن أهم رواد هذه الطريقة " جون فيزى " ، " مارك بلاج " ، "شولتز " "وينسون" وغيرهم .

ولقد واجهت هذه الطريقة أيضا بعض الصعاب والعقبات مثل صعوبة تحديد العائد من التعليم وخصوصا العائد الاجتماعى وغيره ، كما أن اختلاف أنماط العائد الاقتصادى فى المستقبل كان من هذه العقبات مما أدى الى ظهور طريقة أخرى هى :

هـ - طريقة فعالية التكلفة :

ظهرت هذه الطريقة لتحاول تلافى بعض العقبات التى واجهت

طريقة معدل العائد وأهمها عدم القدرة على قياس النتائج والفوائد الناجمة عن التعليم ، ومن أهم رواد هذه الطريقة : مارك بلاج ، " كينث تانر " .

أهم المبررات التي دعت للاهتمام بالتخطيط التعليمي :

١ — شعور القائمين بالتخطيط الاقتصادي بالحاجة الى التخطيط التعليمي :

ان شعور القائمين بالتخطيط الاقتصادي شعورا متزايدا بأن — التخطيط الاقتصادي لن يبلغ أهدافه الا اذا رافقه تخطيط للتربية يلبي حاجات الاقتصاد كان من أهم المبررات العلمية وراء قيام التخطيط التربوي .

ولقد ازداد الشعور بأهمية رأس المال البشري وأهمية التربية التي تعده ، نتيجة لتزايد الحاجة في المجتمعات الحديثه الى أصحاب الاختصاص في شتى الميادين ، من مهندسين وفنيين وأطر ادارية .. ومع تطور الحياة الحديثة وسيطرة الصناعة والالة يوما بعد يوم تزايدت الحاجة الى هؤلاء أصحاب الخبرة وتبين أن أثمن رأسمال هو رأس المال البشري وأنه أكثر رؤوس الأموال عطاءا وانتاجا .. ولقد ظهرت الحاجة الى وجود نظام تربوي مدروس يعنى باعداد وتكوين الأفراد تكوينا ملائما لتطور الحياة الحديثة . أي لابد أن تكون هناك خطة تربوية تعنى باعداد وتخريج الاعداد اللازمة منهم والملائمة لأغراض الحياة المتطورة الحديثة .

وتعتبر التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أهم مقومات الدولة العصرية في الوقت الحاضر ، والتنمية من الناحية الاجتماعية تتطلب اعداد الفرد المتخصص وهذا الاعداد لا يتم الا عن طريق التخطيط التربوى .

٢ — اعتبار التربية مصدر للتنمية الاقتصادية :

ترى هذه الفكرة أن التربية نوعا من التوظيف المستمر لرؤوس الأموال وأن لها عائدا اقتصاديا واضحا ، ولقد ظهر دور التربية فى تحقيق التقدم واضحا فى الدانمرك ، حيث يجمع الاخصائيون فى التاريخ الاقتصادى على أن انتشار التعليم الالزامى فى الدانمرك هو الذى مكن مزارعيها قبول تحويل انتاجهم بسهولة وينجحوا فى هذا التحويل ، ولقد استطاعوا تغيير بنية الاقتصاد تغييرا جذريا .

ولقد أظهرت الكثير من الدراسات أن المردود الاقتصادى للتعليم كبير جدا ومن هذه الدراسات دراسات " شولتز " و " فيزى " و "دينسون" وغيرهم .

وكان لظهور هذه النتائج الأثر الاكبر فى اقتناع الاقتصاديين بأهمية التربية والتخطيط لها ودورها الكبير فى التخطيط الاقتصادى .

ولما كانت الدول النامية تعانى من ندرة الموارد الاقتصادية المختلفة ، ونظرا للحاجة الى ترشيد استخدام الانفاق التعليمى بحيث يمكن الاستفادة الكاملة من هذا الانفاق بالحصول على الانتاج الكامل كما ونوعا من التعليم ، ونتيجة للرغبة فى انقاص الفاقد

الذى يحدث نتيجة عدم الكفاية فان ذلك أدى الى تطبيق معظم النظريات الاقتصادية على مجالات التعليم ومن أهمها انتشار ظاهرة التخطيط للتربية ، حيث الرغبة لضمان أفضل الطرق للقضاء على تشتت الطاقات النافعة والرغبة فى تحقيق الانتاج الكفء لمجموعة متنوعة من المتخصصين ، ولقد أصبحت الدولة فى الأزمنة الحديثة أكثر اهتماما بمشكلة التنمية الاقتصادية والدور الذى يستطيع التخطيط أن يلعبه فى تنظيم الموارد القليلة لكى تساند برامج التنمية وفى هذا الصدد وضع التعليم الأولى لتنمية المورد البشرى ، والذى يمثل بدوره ضرورة أساسية للنمو الاقتصادى ويبدو أن بعض برامج التعليم والتدريب تتصل بتقدم التنمية الاقتصادية أكثر من غيرها .

ولذلك فان المخططين قد بحثوا عن نماذج مختلفة ترتبط فيها تنمية المورد البشرى بالتنمية الاقتصادية ، ويقاس فيها نتائج مؤسسات التعليم والتدريب باحتياجات وقدرة الاقتصاد " .

٣ - ضرورة مجاراة التربية للتقدم العلمى :

أوجدت الثورات الصناعية المتتالية ظروفا جديدة من سرعة التغير والتحول ، ولقد وضح ذلك فى التقدم السريع فى مجال العلم والصناعة واستخدام الآلة ، وظهرت حاجات القطاعات الاقتصادية من الأفراد ذوى التخصصات المختلفة وكان على التربية أن تمد هذه القطاعات بما تحتاجه من قوى عاملة مدربة .

ولقد كانت حاجة الصناعة والتجارة والادارة والتربية للمتخصصين

المؤهلين عاليا أما فى الميادين القديمة من التخصص التى تنتشر بسرعة أو فى المشروعات والاعمال الجديدة والكثيرة المتنوعة التى تظهر فى الاقتصاد الحديث والمتنوع من أهم القوى المؤثرة ومن أهم المبررات التى أدت الى ظهور التخطيط التربوى .

٤ — فقدان التوازن بين جوانب التعليم المختلفة :

لقد وجدت الدول النامية نفسها تواجه مشكلات عديدة فى الميدان التعليمى نفسه من ناحية الكم والكيف ولذلك فقد ظهرت التساؤلات — المختلفة التى تعبر عن الحيرة والمشكلة التى تواجه هذه الدول وأهمها

- كيفية تحديد أولويات التعليم ؟
- نوعية التعليم الذى توجه اليه العناية أولا .
- أى أنواع التعليم يحظى بالجزء الأكبر من الميزانية ؟
- هل تستطيع الدولة توفير كل الأموال اللازمة لأنواع التعليم ؟
- كيفية محو الأمية وتعليم الكبار .

لقد وضح أن مشكلات التربية متداخلة متكاملة ولذلك فالحاجة واضحة لوجود تخطيط متكامل لحل هذه المشكلات ، ولذا فالتخطيط التربوى يحقق التكامل بين جوانب النظام التعليمى ويقدم الحلول الشاملة لمشكلاته المتعددة ، ومن أهم المظاهر القائمة فى النظم التربوية والتى تدعوا الى ضرورة التخطيط للتربية :

أ — فقدان التوازن بين مراحل التعليم المختلفة :

بالنظر الى النظم التربوية فى الدول العربية نجدها تعانى من تزايد

عدد الطلاب في مرحلة أكثر من أخرى ، حيث يظهر الضغط على التعليم الجامعي دون أنواع التعليم الأخرى ، ولذلك فالحاجة ضرورية للتوسع المتوازن بين مراحل التعليم المختلفة وخصوصا التوسع الذى يستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية وذلك يتم عن طريق التخطيط للتربية . ولقد أدت سياسات التوسع في التعليم والذى لا يساند الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كافية ، أدت الى ظهور مشكلات عديدة مما دعا الى ضرورة وجود نوع من التخطيط .

ب — فقدان التوازن بين فروع التعليم وأنواعه :

ان انتشار التعليم النظرى الأكاديمي وهيمنته على كل أنواع التعليم المهني ظاهرة تحتاج الى اعادة النظر في نظم التعليم ، ولقد وضح النقص المتزايد للمهندسين والعلماء و .... ولقد وضح احتقار العمل اليدوى والتعليم المهني في مجتمعنا العربي ومحاولات تركه والهروب الى التعليم الاكاديمي مما دعا الى اعادة التخطيط لتحقيق التوازن المفقود بين أنواع التعليم المختلفة .

جـ — تزايد الطلب على التعليم :

وفي أثناء التأكيد العظيم على التنمية الاقتصادية ، خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، نما ادراك ووعي نظرى وعملي بأهمية وجود قوى عاملة ذات تدريب مناسب ، وفي نفس الفترة نما المبدأ القائل بحق كل الشعب في التعليم ولقد أدت هاتان القوتان الى زيادة عظيمة في الدافع للتعليم في البلاد الحديثة في مجال التنمية ، واتجه النظر

الى التعليم على أنه ليس مجرد شيء مرغوب لذاته ، وأداة لاثارة النمو الاقتصادى فقط ، بل اعتبر شرطا ضروريا للكرامة الانسانية ونتيجة لهذا اشتد الطلب على التعليم . ولذا فان مسألة التزايد الكمى لاعداد الطلاب ، ظاهرة تحتاج الى اعادة التخطيط للنظم التعليمية فى الدول النامية ، بجانب ظاهرة انخفاض نوعيات الخريجين .

ولذلك ظهرت الحاجة واضحة الى تخطيط يهدف الى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التكاليف الموضوعة للتعليم بحيث يمكن زيادة الجانب الكمى للتعليم والمحافظة على محتوى التعليم ونوعيته بحيث لاتنخفض .

ولقد أدت الزيادة السكانية الكبيرة وغير المنتظمة ، والتغييرات الواضحة فى البناء السكانى ، وانخفاض معدلات الوفيات فى الاطفال الى الضغط على المدارس الحالية بطرق مختلفة ، حتى أن مجرد استيعاب مثل هذا العدد الزائد من الاطفال فى المدارس الحالية يتطلب تخطيطا دقيقا جدا .

٤ — الايمان المتزايد بالتخطيط وأهميته :

كان وراء الدراسات الاقتصادية العديدة وكان للاسباب السابقة التى برزت العناية بالتخطيط التربوى أعظم الاثر فى الايمان بأن التخطيط يعتبر الاداة العلمية الجديرة بالانسان الحديث والتى تتلاءم مع متطلبات الحياة الحديثة ، وبدا للدول المختلفة مكانة التخطيط ودوره فى تحقيق التقدم مما دعا القادة والاداريين الى الايمان المتزايد بأهمية التخطيط

وبضرورته وبأنه الأداة التى تحقيق التطور والتقدم المطلوب .

ولقد كان لطول عملية الانتاج فى تخريج القوى العاملة ذات المستويات العالية مثل الطبيب والعالم و ... وحيث أن هؤلاء لايمكن اعدادهم فى سنة واحدة أو سنوات بسيطة . ونظرا للحاجة الى وجود مثل هؤلاء فى الوقت المحدد عندما تطبق بعض مراحل الخطط الاقتصادية والصناعية ، لقد كان لذلك كله أكبر الأثر فى الايمان بأهمية التخطيط للتربية وصار واضحا أن التخطيط التعليمى يمكن أن يمدنا بأنواع لتخطيط المناهج . ومقاييس لفاعلية التكلفة كما أنه يفيد فى تحديد الأولويات وطرق التقييم المختلفة للبرامج .

الفصل الثاني

التخطيط التعليمي في مصر

- تاريخ التخطيط التعليمي في مصر .
- أهم الأسباب التي دعت للاهتمام بالتخطيط التعليمي في مصر .
- أهم المشكلات التي واجهت التخطيط التعليمي في مصر .

الفصـــل الثانـــى

التخطيط التعليمى فى مصــــر

- تاريخ التخطيط التعليمى فى مصـــــــر .
- أهم الأسباب التى دعت للاهتمام بالتخطيط التعليمـــى فى مصر .
- أهم المشكلات التى واجهت التخطيط التعليمـــــــى فى مصر .

تاريخ التخطيط التعليمي في مصر :

على الرغم من الشهرة التي تحققت للتخطيط عامة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا أن اهتمام الدول النامية بالتخطيط عامة والتخطيط التربوي خاصة قد انتشر مؤخرا وكانت المحاولات الأولى في بداية عقد الستينات وتعتبر البداية الحقيقية للتخطيط التربوي في مصر في أوائل الستينات حيث يمكن اعتبار عام ١٩٦٠ نقطة تحول في هذا المجال ، فمعظم الخطط التربوية في البلاد العربية بدأت في ذلك العام أو قبله بقليل أو بعده بقليل .

— فالخطة التربوية المصرية الاولى بدأت في عام ١٩٦٠ وانتهت في عام ١٩٦٥ وتلى ذلك وضع خطة جديدة من ١٩٦٥–١٩٧٠ ولكن أوقفت هذه الخطة وذلك نتيجة للحرب في عام ١٩٦٧ .

أهم الأسباب وراء الاهتمام بالتخطيط التعليمي في مصر :

تختلف الأسباب وراء الاهتمام بالتخطيط التربوي من بلد عربي الى بلد عربي آخر على أنه يمكن تحديد مجموعة من العوامل الرئيسية التي كانت وراء ظهور الاهتمام بالتخطيط التربوي بصفة عامة وهي :

١ — الاهتمام العالمي بالتخطيط القومي عامة والتربوي والبدء بوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلاد العربية والشعور بضرورة ربط التعليم بهذه الخطط ، والحاجة الماسة الى الأفراد المدربين اللازمين لخطط التنمية الاجتماعية

والاقتصادية ومراعاة أن تكون هناك خطط طويلة المدى وقصيرة المدى فى اطار الخطط القومية والأهداف التى يؤمن بها المجتمع ٠

٢ - الجهود التى بذلتها منظمة اليونسكو للدعوة للتخطيط التربوى وأهمية وجود نوعين التخطيط بين أنواع التعليم المختلفة ٠

٣ - شعور البلاد العربية عامة ومصر خاصة بأهمية التخطيط التربوى لمواجهة الصعاب والمشكلات التى تواجه النظم التعليمية وأهمها :

أ - تزايد كبير ومستمر فى عدد طلاب المدارس خلال فترة قصيرة الزمن وذلك نتيجة لتزايد السكان من ناحية وزيادة الطلاب على التعليم نتيجة لتزايد الوعى التعليمى فزادت الضغوط على التعليم بحيث اتسعت الهوة بين المطالب التعليمية وبين قدرات وطاقات وامكانات التعليم ٠

ب - النقص الكبير فى اعداد المعلمين اللازمين للتعليم ، وكذلك انخفاض مستوى نوعية هؤلاء المعلمين ، وبالاضافة الى سوء اعدادهم حيث أشارت الدراسات المختلفة الى وجود اعداد كبيرة من المعلمين غير المؤهلين للعمل وذلك نظرا لتزايد الطلاب وعدم التزايد المماثل فى اعداد المعلمين ٠

جـ - نقص الموارد المالية المتاحة أدى الى ظهور العديد من المشاكل مثل تناقص الأبنية المدرسية اللائقة بالعمل التعليمى ، كما حدث قصور كبير فى التجهيزات والكتب - مما أدى الى انخفاض فى نوعية

التعليم المتقدم للطلاب .

د — فقدان التوازن بين مراحل التعليم المختلفة ، حيث زادت أعداد التعليم الابتدائى ، وذلك على حساب أنواع أخرى من التعليم .

هـ — فقدان التوازن بين فروع التعليم المختلفة ، وخصوصا بين التعليم النظرى الأكاديمى وبين التعليم الفنى والمهنى ، وبين تعليم البنين والبنات ، واهمال تعليم الكبار ، واهمال تعليم الأطفال المعوقين .

و — عجز التعليم عن تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الخبراء والاخصائيين والفنيين وسائر أفراد الطاقة العاملة وكذلك سوء توزيع الخدمات التعليمية بين مناطق البلد المختلفة ولاسيما بين المدن والريف .

٤ — بروز الايمان بالتخطيط لدى عدد من القادة التربويين فى مصر وذلك نتيجة لما يلى :

أ — حاجة الاقتصاد الى أنواع جديدة من المهن والتخصصات اللازمة للتطور العلمى والتكنولوجى ، مما أدى الى ضرورة اعداد قوى عاملة على درجة كبيرة من المهارة والتعليم من المستويات والتخصصات المختلفة .

ب — الظروف الجديدة التى خلقتها التطورات السياسية فى الدول المختلفة .

جـ – النمو الديمقراطى والتطور الاجتماعى والنفسى :

حيث يتميز عصرنا الحديث بظهور الديمقراطيات وظهور المبادئ الجديدة مثل تكافؤ الفرص التعليمية .

ولقد لقيت الخطط التربوية التى قامت فى معظم الدول العربية عامة وفى مصر خاصة قسطا لابأس به من القبول سواء كان هذا فى الأوساط الرسمية أم فى أوساط الرأى العام . وكان من نتائجها أن أشاعت حظا أوفر من الوعى التخطيطى لدى المشتغلين بالتعليم ولدى المسئولين وأفراد الشعب ومع ذلك فقد واجه التخطيط التربوى فى البلاد العربية صعوبات عديدة يرجع بعضها الى ضعف الايمان بالتخطيط والبعض الآخر يرجع الى عدم توافر الشروط اللازمة للتخطيط .

أهم الصعوبات التى واجهها التخطيط التعليمى فى مصر بالرغم من كل التقدم السريع فى مجال التخطيط التعليمى ، الا أنه واجه صعوبات جمة لم يجد لمعظمها حلا واضحا ، ولقد نشط الفكر الرياضى لمواجهة تلك الصعوبات فاستحدثت معادلات رياضية بعضها بالغ التعقيد وبعضها يؤدى الى حلول قابلة للتطبيق .

ومن أهم الصعوبات التى واجهت التخطيط التعليمى فى الدول العربية عامة ومصر خاصة بجانب الصعوبات التى واجهت التخطيط التعليمى عامة :

١ ـ الافتقار الى تعداد صحيح وحديث للسكان فى معظم الدول العربية مما يؤدى الى حدوث عدم توازن جديد فى التخطيط حيث توجد العديد من الاحصاءات التى ظهرت فى الدول العربية أخيرا ولكن بعد وضع معظم الخطط الأولى لهذه الدول .

كما ظهر وجود تضارب فى النتائج ونقص فى بعضها . وتحاول الدول العربية الآن اجراء حصر وتعداد للسكان يتضمن كل البيانات المطلوبة للتخطيط بصفة عامة وللتخطيط التعليمى بصفة خاصة .

٢ ـ الافتقار فى معظم الدول العربية بما فيها مصر الى البيانات الصحيحة والكاملة حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما فى الفترة التى تم وضع الخطط التربوية الاولى فيها ولقد ظهرت بعض هذه البيانات فى فترات تلت وضع الخطط التربوية وما تزال معظم هذه البيانات تحتاج الى مزيد من الدقة والتفصيل ، ولذلك فالحاجة الى انشاء الأجهزة المسئولة عن جمع البيانات ودراستها وتحليلها للوثوق من دقتها ، تصبح ضرورية وملحة لتوفير فرص النجاح للتخطيط التربوى ، كما أن عدم توافر المعلومات اللازمة عن الطاقة العاملة وأوضاعها وتوزيعها على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى وعلى مختلف المهن يعوق التخطيط ولاتزال الأبحاث التى تحاول توفير مثل هذه البيانات قاصرة كما أنها قد لاتشتمل على القطاع الخاص

وتمثل مثل هذه البيانات ثغرة أساسية فى المعلومات المتعلقة بالطاقة العاملة واللازمة للتخطيط التربوى ٠

٣ ـ عدم اكتمال أجهزة التخطيط العامة وأجهزة التخطيط التربوى فى معظم الدول العربية :

مع التفاوت الكبير بين الدول العربية وبعضها الآخر حيث أن هذه الأجهزة ما تزال مفقودة فى معظم هذه الدول بالاضافة الى أن بعض هذه الأجهزة الموجودة والتنظيمات القائمة غير قادرة على العمل على الوجه الاكمل وذلك لعدم وجود الافراد المدربين وكذلك بسبب سوء تنظيم العمل فى هذه الاجهزة ٠ ولقد أظهرت الدراسات عدم وجود ترابط واضح بين أجهزة التخطيط التربوى فى وزارات التربية وبين الأجهزة المسئولة عن التخطيط الاقتصادى ٠

٤ ـ عدم توافر الأفراد المدربين والوعى التخطيطى اللازم :

وضح من الدراسات التى أجريت على الخطط الأولى فى الدول العربية أن هناك نقص فى الأفراد المدربين للقيام بعملية التخطيط، كما أنه يوجد أيضا نقص واضح فى برامج التخطيط فى الجامعات المختلفة ٠

كما أنه من أهم عوامل فشل الخطط التعليمية عدم وجود وعى تخطيطى بين المسئولين عن وضع الخطة وكذلك تنفيذها ومتابعتها وكذلك بين المستفيدين من التخطيط التعليمى ٠ ولذلك فنشر

الوعى التخطيطى ضرورة ملحة لكى يتم الاستفادة من الموارد المتاحة أقصى استفادة ممكنة . كما يشكل نقص القوى البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التعليم مشكلة كبيرة فى الدول العربية حيث تحتاج هذه الدول الى أعداد كبيرة من المدرسين والمدربين والمخططين للتعليم .

٥ ـ تغير الظروف والأحوال قبل انتهاء الخطة الموضوعة أو أثناء تنفيذها :

يتميز التخطيط للتعليم بأنه يتجه لأن يكون تخطيطا طويل المدى ، حيث أن المجتمعات الحديثة تتميز بأنها دائمة وسريعة التغير فان هذا التغير قد يؤثر فى الخطط نتيجة لظهور تطور تكنولوجى معين أو نمو اتجاهات جديدة . مثل زيادة التكاليف للخطة نتيجة لارتفاع الأسعار . كما أنه قد تحدث بعض الحروب مثلما حدث فى الدول العربية عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٣ فقد توقفت الخطة الخمسية الثانية فى مصر عام ١٩٦٧ ثم جاءت حرب ١٩٧٣ لتعوق عمل خطة خمسية جديدة .

٦ ـ نقص المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الخطة :

وتعتبر مشكلة توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الخطة من أهم المشاكل التى تواجه العديد من الدول العربية ، حيث ترجع هذه المشكلة أساسا الى انخفاض مستوى الدخل القومى للفرد . ولقد ثبت من الدراسات ارتباط النفقات على التربية بمستوى

الدخل القومى زيادة أو نقصا . كما ترجع مشكلة نقص المخصصات المالية الى ارتفاع تكاليف التعليم وزيادة الحاجة للتوسع للتعليم ، فلقد أثبتت الدراسات المختلفة أن ما يتكلفه التلميذ فى الدول النامية أكثر مما يتكلفه التلميذ فى الدول المتقدمة اذا قيست هذه التكلفة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فى هذه الدول كما ظهر أيضا ارتفاع تكاليف اعداد المبانى والتجهيزات اللازمة للمؤسسات التعليمية فى الدول النامية كما أن وجود تجمعات سكانية متباعدة ومتباينة يزيد من تكلفة التعليم .

الفصـــل الثالـــث

أساليـب التخطيـط التعليمـى

١ ـ أسلوب الارتباط البسيط :

ـ المقارنة الدولية ٠

ـ الترابط الزمنى ٠

ـ الترابط بين الشركات الصناعية ٠

٢ ـ أسلوب التنبؤ بالقوى البشرية ٠

٣ ـ أسلوب الاحتياجات الثقافية والاجتماعية ٠

٤ ـ أسلوب التكلفة والعائد ٠

٥ ـ أسلوب فعالية التكلفة ٠

أهم أساليب التخطيط التعليمى :

١ - أسلوب الارتباط البسيط :

- طريقة المقارنات الدولية :

اعتمدت الخطط التربوية فى البداية على طريقة المقارنات الدولية ، وتقوم هذه الطريقة أساسا على قياس الارتباط القائم بين أوجه النشاط التربوى وبين مستوى النشاط الاقتصادى بين الدول المختلفة .

وذلك عن طريق حساب الارتباط القائم بين النمو فى الدخل القومى وبين النمو فى النفقات التعليمية ، أو الارتباط القائم بين النمو فى الدخل القومى وبين الزيادة فى نسب القيد للطلاب فى المراحل المختلفة أو حساب العلاقة بين توزيع القوى العاملة حسب مجالات عملها وبين الزيادة فى الدخل القومى والعلاقة بين نسب الأمية وبين الزيادة فى الدخل القومى . ومما سبق يمكن الاستنتاج أن هذه الطريقة تعتمد بصورة مباشرة على قياس العلاقة بين النمو فى التربية وبين النمو فى الدخل القومى .

وهذه الطريقة تعتبر احدى طرق الترابط البسيط :
وهى تقيس الترابط بين أوجه النشاط التربوى وأوجه النشاط الاقتصادى والتى تفرعت الى عدة طرق أهمها :

١ - طريقة المقارنة الدولية :

٢ ــ طريقة الترابط الزمنى :

٣ ــ طريقة الترابط بين المؤسسات الصناعية :

ولكن الانتشار والزيوع كان من نصيب الطريقة الاولى وهى طريقة المقارنات الدولية :

وكان من أسباب انتشار هذه الطريقة وازدهارها :

أ ــ النقص الهائل فى المعلومات لدى العديد من الدول حول المناهج التى يمكن استخدامها .

ب ــ العمل الذى قام به "هاريسون ومايرز" حيث حصلا على معلومات كثيرة من دول مختلفة وأقاما ما يسمى " تركيب دليل تنمية الموارد البشرية " وقاما بتقسيم دول العالم الى أربع مجموعات " طرفا الحد فى الدليل النيجر ولها ٣ر٠ نقطة والولايات المتحدة الأمريكية ولها ٣ر٢٦١ نقطة " وذلك باستخدام معامل الارتباط بين الدخل القومى وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى لمختلف الدول .

ولقد اقترح هاريسون وما يرز هذه السياسة حتى تستطيع أى دولة تحقيق أعلى مستوى من الدخل القومى وأن تعمل من البداية على زيادة نصيبها من احراز النقاط فى دليل تنمية الموارد البشرية .

ولقد انتشرت هذه الطريقة فى معظم دول العالم وخاصة الأقطار النامية ولازالت تستخدم فى بعض هذه الدول وهى تفيد الدول النامية بتوضيح الوضع الحالى لنظامها التعليمى كما تفيد هذه الطريقة فى معرفة

قدرات النظم التعليمية والممكن تحقيقه بالنسبة لهذه النظم وذلك رغم المشاكل والعقبات التى واجهتها .

المشاكل والعقبات التى تواجه طريقة المقارنات الدولية :

١ ـ تفترض هذه الطريقة وجود مجموعة متصلة من الارتباطات بين التعليم والدخل القومى . والعلاقة القوية الايجابية بين الدخل القومى والتعليم أمر حقيقى . ورغم ذلك فان الانسان لا يستطيع أن يعتمد على عوامل الارتباط فى معرفة مدى تأثير التعليم فى زيادة الدخل القومى .

ولذلك فانه يصعب تحديد السبب والنتيجة فى علاقة الارتباط القائمة بين نمو التعليم من ناحية وبين نمو الدخل القومى من ناحية أخرى . حيث لا يوضح الارتباط أيهما السبب فى تزايد الآخر .

٢ ـ دليل هاربيسون وما يرز يعتمد على عدد الملتحقين بالتعليمين الثانوى والعالى وقد استبعد التعليم الابتدائى من الدليل ولا توجد مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة ، ولكن يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى الدول النامية ، وهذا الاهمال للتعليم الابتدائى شىء تقليدى بالنسبة للتخطيط التربوى فى ظل نظام المقارنات الدولية وهو مسئول الى حد ما عن التوسع غير المحدود فى التعليم الجامعى وخاصة فى الأقطار النامية .

٣ — صعوبة الحصول على أرقام الدخل القومى العام من الدول المختلفة ، وذلك نظرا لاعتبار عدد من هذه الدول أن أرقام الدخل القومى تعتبر سرية ولا يجب الاعلان عنها .

٤ — صعوبة ايجاد مؤشرات " قرائن " ثابتة تصلح للمقارنة بين الدول المختلفة وذلك نظرا لاختلاف هذه الدول فى طول السنة الدراسية وفى أنواع المراحل الدراسية المختلفة وفى نوعيات ومستويات التعليم فى الدول المختلفة .

٥ — لاتصلح هذه الطريقة فى تحديد وقياس مدى مساهمة مرحلة من مراحل التعليم فى النمو الاقتصادى لقطر من الاقطار ،كما أنها لاتحاول تقدير عائد محدد للتعليم بقدر ما تحاول اثبات أهمية التعليم وظهر بجانب طريقة المقارنات الدولية طرق أخرى تعتمد أيضا على الارتباط البسيط ومن أهم هذه الطرق :

أ — الترابط الزمنى :

تعتبر الطريقة الثانية التى تعتمد على الارتباط ، وتقوم على حساب معاملات الارتباط بين التربية وبين الدخل القومى العام فى قطر واحد ، وذلك خلال فترة زمنية محددة ومدى تأثير الاقتصاد بانتشار التربية وارتفاع مستواها خلال فترة زمنية محددة ، على أن هذه الطريقة لم تخل من الاعتراضات التى واجهتها نتيجة للعديد من المشكلات التى ظهرت أثناء تطبيقها ومن هذه المشاكل مشكلة المسافة الزمنية وهى تعنى أن التعليم يعتبر من الأصول

المعمرة ، حيث أن الفرد المتعلم يظل يعطى عائد لسنوات عديدة بعد التخرج .

ب — الترابط بين الشركات الصناعية :

تعتمد هذه الطريقة على حساب معاملات الارتباط بين انتاجية المؤسسات الصناعية وبين الاهتمام بالتربية والتدريب ، داخل هذه المؤسسات الصناعية ، وتطبق هذه الطريقة من خلال أسلوبين :

الأسلوب الأول : هو المقارنة بين الشركات وبعضها البعض .

الأسلوب الثانى : وهو الترابط الزمنى .

وتعتمد هذه المقارنات على استخدام بعض المعادلات الرياضية والاحصاء مثل حسابات نسب القوى العاملة التى تتدرب بعد الثانوية .

أو حساب مقدار الربح الناتج من وراء الاهتمام بالمدخلات التربوية مثل القوى البشرية المدربة تدريبا عاليا ، والاهتمام بمستوى البحث العلمى .

ولقد واجهت هذه الطريقة أيضا العديد من المشاكل منها أن المقارنة بين الشركات ولا تخلو من الخطأ . وذلك لأن الشركات المختلفة فى الظروف المختلفة ، ستستخدم مدخلات مختلفة ، كما أن

الدراسات التى أجريت داخل الشركات أظهرت أن العلاقة الايجابية الواضحة بين التعليم والانتاج وليست بين التعليم والربحية ٠

٢ ـ أسلوب الاحتياجات من القوى العاملة ـ التنبوء بالقوى البشرية :

فى الوقت الذى درس فى " هاربيسون ومايرز " طريقة المقارنات الدولية ، كان البعض يدرس العلاقات فى قطر ما بين التعليم والمهنة والدخل القومى ، وقد أدى ذلك الى تنمية طريقة الاحتياجات من القوى البشرية أو التنبوء بالقوى البشرية ، وكان لها أثر كبير على التخطيط التربوى أكثر من طريقة المقارنات الدولية ، وكانت أولى خطوات تحقيق التكامل بين التخطيط التربوى وبين القوى العاملة على أيدى " تنبرجن " ومساعديه وذلك فى عام ١٩٦٢ ٠

وتتم هذه الطريقة كما يلى :

توجد فى دولة ما علاقة بين التكوينين التعليمى والمهنى للقوى البشرية ، ومستوى الانتاج فعلى سبيل المثال خمسون مهندسا جامعيا يستخدمون لانتاج ما يعادل مليون دولار من الالات الكهربية ، فاذا كانت الدولة تهدف الى دخل قومى على مستوى أعلى يصل الى حوالى ٥ر١ مليون دولار فعندئذ تكون القوة البشرية فى حاجة الى ٢٥ مهندسا زيادة على ما سبق لتوفير الانتاج الذى تحققه الأجهزة الكهربائية ، وذلك يوضح أن مخططات القوى العاملة تتناول الاهداف التعليمية المتعلقة بالشريحة السكانية التى تمارس نشاطا اقتصاديا ٠

وقد كان التخطيط التعليمى فى أوائل العقد السابع يقوم على هذا

الأساس منذ ذلك الوقت تمت كتابة عدد غير محدود من الدراسات عن تحليل العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والمهنية كمحاولة لايجاد نظام يربط بينها . ولقد أصبحت طريقة بحث الاحتياجات من القوى العاملة شائعة، ومازالت تستخدم على نطاق واسع فى وقتنا الحاضر فى أعمال التخطيط الفعلى . وعادة ما يستخدم مدخل القوى العاملة فى اثارة انتباه الناس الى وجوب عقد من العلاقة بين الاعداد والمهنة . ولقد استخدمت طريقة الدالة الرياضية الاقتصادية أو ما سميت النماذج الحسابية وكل النماذج المستخدمة فى التخطيط التربوى تشتمل على تفصيلات دقيقة عن العلاقة بين المهنة والتعليم والنشاط الاقتصادى والسكان ومعظمها من النوع الذى يوفر المعلومات التى يمكن اختزانها ثم تفريغها . وتنتهى هذه النماذج الى أسلوب الاحتياجات من القوى البشرية . ولقد تلاشت معظم هذه النماذج فى الوقت الحالى وذلك لصعوبة هذه النماذج وحيث لا يستطيع الفرد التحقق من الكثير من المعرفة عن طريق الاستنباط المفصل .

تخطيط القوى العاملة :

ان التنبوء باحتياجات القوى العاملة يعنى بامداد المجتمع بالافراد اللازمين طبقا للتخطيط التعليمى تبعا لاحتياجات الاقتصاد المستقبل من الأفراد مختلفى الاعداد والنوعية .

ويستند التخطيط التعليمى على توافر المعلومات المفصلة بالطاقة العاملة، حيث تستند التربية فى تقديرها لحاجاتها خلال سنوات

الخطة الى معرفة واضحة بما تحتاج اليه السوق الاقتصادية من أفراد ، حيث أن من مهماتها الأصلية اعداد اليد العاملة المدربة اللازمة لحاجات السوق الاقتصادية والاجتماعية .

ولدراسة هذا الموضوع ينبغى تعريف المقصود من الطاقة العاملة :

القوى البشرية :

وتسمى الطاقة البشرية .

" هى ذلك الجزء من السكان الذى يمكن استغلاله فى النشاط الاقتصادى " وهى عبارة عن عدد السكان جميعا مستبعدا منهم غير القادرين على العمل وهم :

أ ـ الأطفال : الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات " تحديد هذه السن أمر خاص بمصر وهى فى معظم الدول تبلغ سن الخامسة عشرة وهى تقابل نهاية سن التعليم الالزامى " .

ب ـ كبار السن : أكبر من ٦٥ عاما ما داموا لا يمارسون عملا مثمرا .

جـ ـ العجزة : وهم الذين لا يمكنهم أداء عمل مثمر بسبب عاهة مقعدة أو أمراض مزمنة .

وتنقسم القوة البشرية الى قسمين :

أولا : الأفراد الداخلون فى القوة العاملة :

وتسمى الطاقة العاملة :

" جميع الأفراد من الجنسين الذين يساهمون فعلا بمجهودهم الجسمانى أو العقلى في أى عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه " .

وتنقسم قوة العمل الى قسمين :

أ ـ المشتغلون :

(الذين يباشرون عملا مستمرا سواء كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر أو يعملون لحسابهم أو أصحاب العمل) .

ب ـ المتعطلون :

(الأفراد القادرون على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل المثمر رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه) .

ثانيا : الأفراد الخارجون عن قوة العمل :

(الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر) .

وهم ربات البيوت المتفرغات للأعمال المنزلية ـ الطلبة ـ أرباب المعاشات أقل من ٦٥ سنة ـ الزاهدون فى العمل ، نزلاء السجن ومؤسسات الخدمات العامة .

ويمكن اتباع الخطوات التالية عند التنبؤ بالقوى العاملة :

١ ـ تحليل الموقف الحاضر من حيث حصر الطاقة العاملة الحالية وتصنيفها طبقا للعمالة الكلية ، واجراء تقويم عام للنظام التعليمى .

٢ — تقدير الاحتياجات من القوى العاملة مختلفة النوعيات والاعداد في المستقبل وتصنيفها ٠

٣ — تحليل مقابلة حاجات الطاقة العاملة بحاجات تربوية ٠

٤ — وضع الخطة التربوية التي تحقق الحاجات التربوية التي تم تقديرها استنادا الى حاجات الطاقة العاملة التي تم التنبوء بها ٠

والخطوات السابقة تحتاج الى توافر العناصر والمراحل التالية :

١ — أن يجرى احصاء للطاقة العاملة خلال السنة التي تقوم فيها بالدراسة مع تمييز أولئك الذين يعملون فعلا من العاطلين ثم القيام برسم صورة عن هذه الطاقة العاملة يبين فيها :

أ — العلاقات بين المهن وقطاعات النشاط الاقتصادى ٠

ب — العلاقات بين المهن ومستويات التعليم ٠

جـ — العلاقات بين مستويات التعليم والسن ٠

د — تقويم عام لنظام التعليم ٠

هـ — بيان بالبرامج الحالية للتدريب وتحليل موجز لسياسة الأجور ٠

٢ — تقدير مجموع عدد افراد الطاقة العاملة في سنة التنبوء ٠

٣ — تقدير مجموع عدد الذين يعملون في كل قطاع اقتصادى في سنة التنبوء ثم اجراء عملية اسقاط لنماذج انتاج قطاعات الاقتصاد المختلفة لسنة التنبوء طبقا لخطة التنمية الاقتصادية ٠

ثم التنبوء داخل كل قطاع اقتصادى بعدد أفراد الطاقة العاملة فى كل مهنة من المهن ٠

٤ ـ تقلب الارقام التى تبين الحاجات فى كل مهنة الى حاجات مصنفة حسب مستوى التربية ٠

٥ ـ تقدير الأعداد التى يمكن الحصول عليها من الطاقة العاملة المطلوبة فى كل فرع من فروع التعليم فى سنة التنبوء " العرض من القوى العاملة لسنة التنبوء " وذلك على أساس :

أ ـ الأعداد المتوفرة حاليا ٠
ب ـ التطور المرتقب فى نظام التربية القائم ٠
جـ ـ الفقد الناتج عن الوفاة والتقاعد وترك العمل ٠

٦ ـ حساب الطريقة التى يمكن على أساسها تحقيق التوازن فى سنة التنبوء بين الحاجات التى تحتاج اليها فى (٤) وبين الامكانيات فى (٥) أى الموازنة بين العرض والطلب من القوى البشرية ٠

٧ ـ حساب العدد اللازم من الطلاب فى كل مرحلة من المراحل التعليمية وفى كل نوع من فروق التعليم لتوفير الاعداد اللازمة للخطة ٠

النقد الموجه لطريقة التنبوء بالقوى البشرية :

أ ـ عدم الدقة فى التنبوءات بالاحتياجات من القوى البشرية :
فى العقد السادس وأوائل السابع كان السبب فى التوسع فى التعليم

العالى هو التنبؤ بالقوى البشرية ، فجميع الأرقام التى نجمت من التنبؤ الطويل المدى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أظهرت نقصا كبيرا فى القوى البشرية المتعلمة فى المرحلتين الثانوية والعالية ، ومع ذلك ففى السنين الماضية القليلة ظهر بعض التحرر من وهم التنبؤ بالقوى البشرية ويرجع ذلك جزئيا الى النظرة الجامدة غير المعقولة التى انطوى عليها التنبؤ بمقدرة النظام الاقتصادى على امتصاص وتوظيف خريجى المدارس.

وبسبب طول أغلب الدورات التعليمية فان تنبؤات القوى البشرية التى تحاول أن تكون ذات فائدة للتخطيط التربوى يلزم أن تنظر الى الامام خمسة أو عشرة أعوام على الأقل ، ولا أحد يدهش من اكتشاف أن التنبؤ المضبوط تماما هو من قبيل المستحيل ورغم ذلك فان مختلف تنبؤات القوى البشرية على المدى الطويل تتصف فعلا بعدم الدقة المتناهية ، ويمكن عمل التنبؤات الدقيقة نوعا ما على فترات من سنتين الى ثلاثة وهى مفيدة دون شك من أجل السياسة الفعالة للقوى البشرية التى تمدنا بمعلومات لبرامج التدريب وخدمات التعيين فى العمل والتوجيه المهنى وغيره .

وهذا يدل على أن الافتراضات التى يستخدمها المتنبئون بالقوى البشرية قد لاتعطى نتائج سليمة نظرا لعدم دقة التنبؤات على أن الاقتصاد مرن الى الحد الذى يجعله قادرا

على امتصاص خليط من المهارات المتباينة دون أى أثر على الانتاج والمشكلة أساسا هى فى درجة عدم الدقة فى فن التنبوء بالقوى البشرية وتحويل الاحتياجات للمهن المختلفة الى احتياجات من القوى البشرية لكل مهنة واعداد هذه القوى البشرية وذلك فى سنة التنبوء .

ب ـ العلاقة بين التعليم والاقتصاد :
أوضحت كثير من الدراسات الحديثة التى ظهرت تحت اسم مرونة البدائل أن الاقتصاد يمكن أن يتطور بدرجة واحدة من الجودة مع مزيج مختلف من المهارات أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى كما أن تحويل الاحتياجات الوظيفية الى احتياجات تعليمية من أكثر مشاكل تحليل القوى العاملة تعقيدا ، حيث أنه لاتوجد علاقة محددة بين الوظائف ودرجة التعليم فيما عدا بعض الوظائف القليلة ، وحيث تختلف الفروض حول الوظائف بالمستويات التعليمية من دولة الى أخرى .

جـ ـ ان طريقة معرفة احتياجات القوى البشرية من الناحية العملية تخلو من وضع تكاليف توفير القدر الاضافى من المهارات فى الاعتبار ، وهو مناقشة ما اذا كان هناك بديل أرخص للتدريب المتعدد المهارات ، ويمكن أن يعطى قدرا من الانتاج بجودة واحدة ، فان استخدام هذه الطريقة يعتبر فى معظم الحالات خسارة فى الكفايات كما أن التغير التكنولوجى السريع يؤدى الى ظهور تغيرات نوعية كبيرة فى القوى البشرية ، وتظهر الحاجة الى

مهن أخرى فى فترات قليلة نسبيا ، حيث تختلف معدلات نمو الصناعات بعضها والبعض الآخر كما تختلف احتياجات الصناعات فى المستقبل من القوى العاملة عنها فى الحاضر .

د — يشير الاعتراض الرابع الى حقيقة الارتباط بين التعليم والاقتصاد وأنها أساس التنبوءات الى حد كبير، ويعتمد على ما هو متوفر، بمعنى أنه اذا توفر فى دولة ما ، عدد كبير من خريجى كليات الحقوق ، فان كثيرا من المهن ستكون تحت سيطرة خريجى كليات الحقوق وهناك بعض المحاولات للعمل بالحد الأدنى من التعليم للمهن المتاحة وبرغم ذلك فان هذا الاتجاه عشوائيا الى حد كبير حيث أن وظائف العمل ستتم بكفاية أحسن على يد شخص على مستوى تعليمى أعلى من الحد الأدنى الذى قدره المخططون لهذه المهنة .

هـ — هذا الاعتراض تبناه بعض رجال التعليم وهو مبنى على أساس أن القرارات المتصلة بمقدار الحاجة من التعليم وبطبيعة هذه الحاجة لا يجوز أن تكون مبنية على اعتبارات اقتصادية خالصة فالأهداف الاقتصادية لا يمكن أن تكون الأهداف الوحيدة للتربية فهنالك الى جانبها أهداف اجتماعية وفردية عديدة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار، ومهما يكن من شأن التربية فى التنمية الاقتصادية فانه لا يجب أن ينظر اليها على أنها مجرد خادمة للاقتصاد تابعة له ، حيث لها أغراضها الخاصة وأن هدفها النهائى يظل تنمية الفرد وتفتيح قابلياته وتكوين شخصيته .

و — وهناك مشكلة أخرى على جانب كبير من الأهمية وهى الفجوة التى بدأت تظهر بين الجانب النظرى الأكاديمى للتخطيط التربوى والتطبيق العملى الميدانى ، ولقد أصبحت أغلب نتائج الدراسات النظرية غير قابلة للتطبيق ، بل تطور الامر بالجانب النظرى الاكاديمى الى الحد الذى أصبحت له لغة جديدة تستخدم مصطلحات تحتاج الى تعلم مهارات وطرائق جديدة .

ز — ان مخططات القوى العاملة تتناول الأهداف التعليمية المتعلقة بالشريحة السكانية التى تمارس نشاطا اقتصاديا ، الا أن باقى السكان ما زالوا يحتاجون الى اهتمام من المخطط وذلك اذا ما أريد للثقافة أن تنمو وتتطور واذا ما أريد للاقتصاد أن ينجح .

ولذلك فان التعليم لا يمكن أن يخطط له على أساس المقابلة المباشرة لاحتياجات قوة العمل فقط ، حيث أن التخطيط التربوى فى اطار احتياجات قوة العمل يقدم بعض التقديرات الدنيا المفيدة ولكن احتياجات قوة العمل لا يمكن أبدا أن تتحكم فى وضع كل الأهداف التعليمية .

ان اسقاطات القوى البشرية قد تبعد بعدا كبيرا عن الأمور المحددة ولكنها مازالت تخدم هدفا مفيدا ، فاذا دفعت أرقام الهدف واضعى القرارات السياسية لاعطاء الموارد للتعليم والتدريب لكى يؤكدوا النمو الاقتصادى مستقبلا ، فان أسلوب القوى البشرية

ليس جهد ضائعا ، مهما بعدت هذه الاسقاطات عن الدقة الاحصائية ، وتاريخ التوسع التعليمى فى بعض الدول النامية يؤيد هذا .

ومعظم المخططين اختبروا استخدام لعبة القوى البشرية لجذب وضع اسى للتعليم وهذا لا يعنى القول بأن تخطيط القوى البشرية مجرد هزل ، ولكنه أسلوب له أغراضه وفوائده ، واعداد الهدف الذى يمدنا به هو عائد ممكن من هذا الأسلوب .

ان الهدف الرئيسى لتخطيط القوى العاملة هو وضع استراتيجية لتنمية المصادر البشرية تتمشى مع الخطوط العريضة لاهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أى الوصول الى توازن مستمر فى مجالات اختيار أهداف السياسة ، وهو يزودنا بدليل دقيق يضاعف اسهام التربية فى الاقتصاد .

والدول النامية لا يمكنها الحصول على كل ما تريده مرة واحدة وهى مضطرة لخوض عمليات اختيار صعبة وينبغى أن تبنى اختيارها على أساس من الأولويات المحددة بعناية .

ولذلك فمن الصعوبة بمكان وضع منهج شامل لتخطيط القوى العاملة فلا زالت هناك صعوبات كثيرة عند تنفيذه ، تتمثل فى استخدام منهج معين لتخطيط القوى العاملة أو فى نوعية تركيب الصناعة وكذا نوعية التعليم وطبيعة الاقتصاد .

ونتيجة للاعتراضات السابقة فان هناك دعوة لاعتبار التنبوء بالقوى البشرية على أنها طريقة يمكن استخدامها فى مضمون التخطيط ولنفترض أن المتنبئين بالقوى البشرية يستطيعون التنبوء بدقة بالعجز فى خريجى الجامعات لخمس سنوات من الآن ، ان توطيد العزم على العمل فى ضوء هذا التنبوء على التوسع فى التعليم العالى لايمكن أن يبرر بالتنبوء الخاص بالقوى البشرية اذ أنه من الواجب القيام بتحليل لفائدة التكلفة حتى يمكن ترجمة التنبوء بالعجز فى القوى البشرية الى سياسة تعليمية .

٣ — الطريقة الثقافية :

عند الحديث عن الطاقة العاملة وتخطيط التربية ظهر أن التنبوء بحاجات القوى العاملة ليست المعيار الوحيد ، فمشروعات النمو فى حجم التعليم لايمكن ولا يجوز أن تستند فقط على حاجات الطاقة العاملة المؤهلة ،وينبغى أن تستند فوق هذا الى ما يتطلبه النمو التربوى من أغراض مختلفة ، فالتربية لها أغراضها الاجتماعية وأغراضها الثقافية الخالصة وكذلك أغراضها الاقتصادية ولذا فينبغى عند تقدير حاجات مجتمع ما من التوسع التربوى الآخذ فى الاعتبار مدى كفاية التعليم فيه من الوجهة الثقافية الاجتماعية لا من الوجهة الاقتصادية فحسب ، ولذا فان هناك طريقة الحاجات الثقافية الاجتماعية الخالصة ويمكن تسمية هذه الطريقة بالطريقة الثقافية .

وتظهر هذه الطريقة وتنتشر فى الدول النامية حيث لم يتم دراسة الطاقة العاملة فيها كما لم تظهر العديد من الاحصاءات والدراسات الاقتصادية التى تساعد على الربط بين التعليم والاقتصاد . ومعظم البلاد العربية تعتمد على هذه الطريقة اعتمادا كبيرا وذلك لنقص المعلومات المتصلة بالطاقة العاملة وضعف الارتباط بين خطة التنمية الاقتصادية وخطة التربية . ولقد حاولت بعض الدول العربية تحقيق الترابط بين الطريقة المعتمدة على الطاقة العاملة والطريقة الثقافية مثل مصر .

العقبات والمشكلات التى تواجه تطبيق الطريقة الثقافية :

تعتمد هذه الطريقة على افتراض عكس الافتراض الذى تقوم عليه طريقة التنبوء بالقوى البشرية وطريقة التكلفة والعائد حيث تفترض أن للتربية أهداف غير الاهداف الاقتصادية وهذه الأهداف متعددة ولكن لايمكن تقديرها تقديرا ماليا رقميا لان هذه الأهداف تتناول القيم الضرورية للمجتمع مثل تكوين المواطن الواعى وتحقيق الفرص المتكافئة للجميع وغير ذلك .

ويمكن تلخيص الصعوبات التى تواجهها هذه الطريقة فى :

١ — لا توجد معايير محددة يمكن أن تعرف حاجات التربية تعريفا أكيدا على أساسها والمعيار الوحيد هو تحديد هذه الحاجات استنادا الى الرغبة فى تثقيف كل انسان تبعا لقدرته وهذا المعيار عام وغامض . وحيث أن حاجة المجتمع الثقافية كبيرة وامكانيات المجتمع قد يكون أقل بكثير عن قدرته على توفير

الحاجات المطلوبة ، وبالتالى فان قرار توفير التعليم قرار سياسى يستند الى سياسة الدولة الاقتصادية مرة أخرى ٠

٢ ـ الرغبة فى التعليم ليست معيارا واضحا يمكن على أساسه رسم سياسة للتوسع اللازم فى التعليم ، حيث أنها تتوقف على قدرة الافراد المالية كما تتوقف على قدرة المجتمع المالية أيضا ٠

٣ ـ تحقيق التوازن بين الكم والكيف فى التعليم :
وتلك الصعوبة تثير التساؤل عن الفائدة التى يمكن أن تعود على المجتمع من تقديم تعليم جامعى ممتاز لعدد قليل من الطلاب ، أو تقديم تعليم جامعى ضعيف المستوى الى عدد كبير منه ، أو بمعنى آخر : هل الأفضل اعداد ١٠٪ ممن هم فى سن الجامعة اعدادا جامعيا ممتازا أم الأفضل اعداد ٦٠٪ على فرض المثال ممن هم فى سن الجامعة اعدادا جامعيا ضعيفا ؟

٤ ـ من الممكن تحديد الحاجات التعليمية لبلد من البلاد عن طريق المقارنة الدولية ببلد آخر ، غير أنه من الواضح أن الظروف الاقتصادية لايمكن أن تكون واحدة فى البلدين والاعتراضات السابقة لا تقلل من قيمة الطريقة الثقافية اذا كانت مساندة للطرق الأخرى المتبعة عند التخطيط للتربية ٠

٤ ـ <u>أسلوب التكلفة والعائد :</u>

ينبغى معرفة العلاقة بين رجال الاقتصاد وبين تخطيط الموارد البشرية ٠

— الاقتصاديون وتخطيط تنمية المورد البشرى :

ان اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم ليس بالأمر الحديث ، حيث يرجع الى أيام (أدم سميث) ، ولقد ناقشوا بعض القضايا ، مثل هل تتحمل الدولة نفقات التعليم ؟

أم يتحملها الأفراد الذين يتلقون التعليم ؟

ويركز الاقتصاديون اهتمامهم منذ أمد طويل على دور التعليم فى التنمية الاقتصادية وتتراوح الطرق المستخدمة بين الدفاع العام وبين التعليم بوصفه القوى الكبرى لتشكيل مجتمع التقدم وبين المقاييس الاقتصادية لتحديد العائد من التعليم، ولقد اعترف معظم الاقتصاديون الذين جاءوا بعد (آدم سميث) بأهمية التعليم ، ولكنهم كانوا يميلون الى تركه جانبا عند بناء نظرياتهم فى النمو الاقتصادى .

حتى جاء " مارشال " فحاول ثانية أن يربط بين التعليم وبين دراسة التغير الاقتصادى ، وكان أحد الأوائل الذين اهتموا بموضوع عائد التعليم ولقد وردت أهمية التعليم أو التدريب فى أعمال الاقتصاديين بصورة حتمية أكثر منها بصورة صريحة وقاطعة .

وشهد القرن الحالى العديد من المحاولات التى بذلت لتحديد مقدار الدور الذى يؤديه التعليم فى النمو الاقتصادى ابتداء من " ستروميلين " فى سنة ١٩٢٥ ، وظهرت دراسات على مستوى دقيق تحاول ربط الدخل بسنوات التعليم مثل كتابات والسن ، وفريدمان وكوزنتس

التى كانت الأساس لكتابات كثيرة أخرى ظهرت فى الخمسينات والستينات مثل كتابات " شولتز " وبيكر " بلوج " ، مينسر وكتابات كثيرين غيرهم .

وفى أثناء التأكيد العظيم على التنمية الاقتصادية ، خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، نمى ادراك ووعى نظرى وعملى بأهمية وجود قوى عاملة ذات تدريب مناسب .

وقد ذكر " لويس " أن معظم الدول لا تجد صعوبة لاثبات أن التعليم يزيد من النتائج بصورة مباشرة ، ولقد قامت بعض الدول بربط متطلبات القوى البشرية بالتعليم ، وأفاد " دين " بأن هناك اتجاه قوى بين المخططين لربط المستويات الدنيا من محو الأمية بالجوانب الانتاجية للتعليم ، ولم تتم حتى الآن سوى محاولات قليلة لقياس الحد الأدنى من الاحتياجات من محو الأمية فى القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادى ، وكانت الحجة لطلب تعميم محو الأمية بين القوى العاملة مبنية على افتراض القائل والذى لم يختبر ، بأن ذلك يزيد من الانتاجية .

ولقد قدم " سفنلسون " وآخرون من علماء الاقتصاد وصفا للتعليم يشير الى الجانب الانتاجى والجانب الاستهلاكى للتعليم وهم يذهبون الى أن التعليم ليس سلعة للاستهلاك المستمر ولكنه استثمار فى أصول استهلاكية دائمة " .

ويعتبر التعليم على مدى حياة الشخص الذى تلقاه ـ أساسا لتعليم عال مستمر، ويميز "تنبرجن" (١٩٥٨) بين التعليم العام والتعليم المتخصص والتدريب حيث يعتبر الأخير أكثر ارتباطا بالتنمية الاقتصادية .

ويؤكد "تنبرجن" وشولتز" (١٩٦٣) وآخرين على الآثار التى يحدثها تقدم المورد البشرى والتى تتم فرضا من خلال التعليم ـ فى التنمية الاقتصادية ، وهذه الآثار أكثر من الآثار التى تحدثها الزيادة فى رأس المال والأرض والعوامل الكلاسيكية الاخرى فى دالة النمو .

ويزداد اسهام علماء الاقتصاد فى الدراسات الخاصة بالكلفة وطرق تمويل التعليم وقد درس كل من "فيزى" (١٩٥٨) ، "دينسون" (١٩٦١) التكاليف وحاول "شولتز" (١٩٦٠ وآخرون حساب الكلفة المباشرة وغير المباشرة للتعليم وتقديرات الدخل الضائع .

عموما لقد دارت معركة كبيرة بين مخططى القوى العاملة وبين النقاد بين بتحليلات المعدل الداخلى للعائد ، "القيمة الحالية للتكلفة والأرباح" ومعدلات الدخل وذلك للاستخدام الأمثل للتعليم كاستثمار للمجتمع .

ولقد تمخض التفاعل بين الاقتصاديين والتربويين عن تفضيل نوعية التعليم على كمه ، فلقد نوه الاقتصاديون بأن قدرا كبيرا من التعليم الذى يقدم فى الدول المنخفضة الدخل لايمتد الا بصلة قليلة الى

احتياجاتها ٠

وكذلك كثيرا ما قال التربويون أن نوع التعليم الذى يقدم ليس بينه وبين الاحتياجات الفردية علاقة ظاهرة ٠

ان اقتصاديات التعليم يعنى بجانب من الجوانب الآتية أو بعضها :

١ ـ تخفيض الوقت اللازم لتحقيق الأهداف التعليمية وذلك عن طريق :

أ ـ وضع أهداف تعليمية أقل ٠

ب ـ تحقيق الاهداف بكفاية أكبر ٠

٢ ـ تخفيض فى التكاليف اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ٠

٣ ـ التخفيض فى تكلفة كل طالب أو زيادة أعداد الطلاب المحددين بحساب نفس وحدة التكلفة ٠

تحليل معدل العائد :

نظرا للمشكلات التى واجهتها الطرق السابقة التى استخدمت فى التخطيط التعليمى ، ظهرت الحاجة الى طرق أخرى ولحسن الحظ ظهر البديل البارز للطرق السابقة ، ولقد اعتبر مثملا لها وهو تحليل معدل العائد ٠

ولقد طبق أسلوب معدل العائد بكثرة فى التخطيط التعليمى ليسمح بالمقارنة بين استثمارات التعليم والاستثمارات فى مشروعات التنمية مثل الزيادة فى المنشآت الصناعية والالات والتسهيلات الطبيعية

اللازمة لهذه المنشآت مثل (الطرق والموانى والقوى الكهربية) .

وللأهمية القصوى فان حسابات معدل العائد تعتمد أساسا على تكنيك محاسبى بسيط، رغم وجود تعقيدات فى التخطيط التعليمى .

فتقديرات معدل العائد تعتمد على تكاليف الحصول على بعض التعليم الاضافى ، والزيادة فى الدخل المترتبة على ذلك ، ومعظم التقديرات التى تمت كانت تتصل بآثار التعليم الرسمى .

ومن الفروع الأولى لهذه الطريقة ، تقدير الدخل الفردى مدى الحياة من حيث علاقته بالمستويات التعليمية المختلفة ، فمتوسط الدخل عند من تعلموا لمدى ١٢ عاما يقارن بمتوسط الدخل عند من تعلموا لمدة ١٠ سنوات .

ان الشخص الاكثر تعليما قد يستطيع أن يحصل على مال أكثر فى المستقبل لكنه خلال مدة تعليمه يكسب أقل كثيرا مما يكسبه الشخص الذى أصبح فى الحال عضوا متفرغا للعمل . وفى بعض البلاد قد يكسب أقل فى السنوات الأولى التالية للتخرج .

وهذه الطريقة تعبر عن قبول الأفراد والمجتمع لبعض التكاليف فى الوقت الحالى ، ثم جنى عائد فى المستقبل ، ومهمة هذه الطريقة تحديد ذلك العائد .

وبالتالى يمكن حساب معدل العائد ، وعموما معدل العائد لأى شئ هو "ملخص احصائى يشرح العلاقة بين التكاليف والأرباح لذلك الموضوع " .

ويمكن نظريا تطبيق معدل العائد فى نوعين من الحالات العامة :

النوع الأول : يحاول المخطط ربط وربما ترتيب الاستثمار فى التعليم مع الاستثمارات فى المشروعات التى تؤدى الى زيادة التنمية الاقتصادية الكلية ٠

النوع الثانى : يستخدم المخطط معدل العائد لتحديد وضع أنسب لأحد مستويات التعليم أو نوعه ٠ وفى الحالات الخاصة يستخدم فى تقييم رغبة أحد الأشخاص فى الحصول على مزيد من التعليم ، ولذلك فان تحليل التكلفة والعائد هو بالتأكيد الاطار الملائم للتفكير فى التخطيط التعليمى من أجل الأهداف الاقتصادية ٠

ان حساب معدل العائد يخلق افتراضا عن كيفية وجوب اعادة توزيع الموارد داخل النظام التعليمى ،فهو يعطى الاشارة الى الحاجة الى تغيير توزيع الموارد فى صلحة هذه الأنواع من التعليم التى تعطى معدلات عائد أعلى ، ولذا فهو يعطى شكلا للاتجاه وقد تقترح علينا هذه التحليلات ، طرق زيادة فائدة التعليم اما بزيادة فوائده أو بتقليل تكاليفه وتخفيضها ، حيث قياسات تحسين استخدام القوى البشرية ،سوف تزيد الفوائد المتعلقة بالتعليم بينما قياسات تخفيض الفاقد سوف تقلل التكاليف وفى كلا الحالتين سوف يزيد معدل العائد للتعليم ٠

وربما تكون أهم وجهة نظر لتحليلات التكلفة والعائد أنهـــــا تقدم عملا متكاملا لاختبارات تكاليف التعليم كعلاقـة بالمكاســب النسبية للقوى البشرية المتعلمة ، وكلا هذين العنصرين أهملا فــى معظم التخطيطات التعليمية اعتمادا على التنبوء بالقوى البشرية .

العلاقة بين تحليل التكلفة والعائد والتنبوء بالقوى البشرية :

ان بعض الكتاب اعتبروا تحليل التكاليف والفوائد وتنبوءات القوى البشرية مداخل متعارضة للتخطيط . بينما كل من تنبوءات القـــوى البشرية ، وكذلك تحليلات التكاليف والفوائد ماهى الا محـــاولات لتحقيق نفس الهدف وهو التوزيع النسبى للموارد بهدف تجنـــب النقص أو النكوس فى القوى البشرية المتعلمة . وللتأكد من استخــدام المـوارد المتاحة فى اتجاه النمو الاقتصادى ، وفى الحقيقـــــة فان الطرفين يعتبران متكاملان .

فتحليل التكاليف للفوائد يقوم بتقييم وسائل تحقيق المتطلبـــات المستمرة بينما تنبوءات القوى البشرية يحدد لنا اتجاهات تحســين القوى البشرية المتعلمة بهدف تحقيق شكل جديد لتوزيع العمالـة ، وبتحليل الشكل الجديد للمكاسب والتكاليف يوضح تناقضـــات الموارد بالنسبة للعرض . فحسابات التكاليف والفوائد تمدنا بوسائـل لايجاد العلاقة بين العرض والطلب ومدلولاتها بالنسبة للتكاليـــف والفوائد لكل حالة ، ولهذا فهى ذات أهمية قصوى بالنسبة لمخططـــى التعليم فى الدول النامية .

ولذا فانه لا ينبغى اتباع أسلوب معين اتباعا عشوائيـــــا ، ولكن يجب تقدير الموقف الذى يتحكم فى المخطط من تحســــين ردود الافعال ، متوخيا أهمية البيانات ومعرفة الجهات التـــــى يتعذر وجود بيانات بها ءان معرفة الحاجة الى البيـــانات يجــب أن يسبق جمعها .

وأخيرا فان أسلوب التنبؤ بالقوى البشرية وتحليل التكلفــــة والعائد قد عملا على اتاحة بيانات تفصيلية كثيرة عن موضوعات لم تكــن موضع بحث من قبل .

وعلى الرغم من كل هذه الجهود التى بذلت من الاقتصاد يـــين فى مجال الاستثمار البشرى فان معظم واضعى الخطط لا يعنـــــون الا قليلا بتحليل الموارد البشرية .

العقبات والمشكلات التى واجهت تنفيذ طريقة التكلفة والعائد :

واجهت فكرة التكلفة والعائد العديد من الصعاب والعقبـــات وأهمها :

١ ـ العوامل المؤثرة على الدخل المكتسب للأفراد :

تعتمد طريقة معدل العائد من التعليم على ايجاد العلاقـــــة بين المستوى التعليمى والدخـــل المكتسب ، وأبـــرزت الكثير من الدراسات الفرق بين الدخول كنتيجة للفروق بين المستويـــــات التعليمية والواقع أن الدخل المكتسب يعتبر محصلة لتفاعل عــدد

من العوامل المعقدة أهمها : الجنس ، العنصر ، القدرة ، الظروف الأسرية ، مدة الدراسة ، نوعية الدراسة ..... وكل من هذه العوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على الدخول المكتسبة وذلك يعنى أن التعليم يعتبر عاملا من العوامل الكثيرة المؤثرة على الدخول المكتسبة ، ولذا لا يمكن اعتبار التعليم المقياس الأوحد لاختلافات الدخول ، ولقد حاول عدد من الباحثين تثبيت وعزل بعض هذه العوامل مثل عامل الجنس والعنصر .

٢ ـ تأثير القوى الاجتماعية :

يلاحظ أن النقابات تحاول زيادة دخول أفرادها ، وقوة النقابات تؤدى دائما الى تحقيق المزيد . ولقد ظهر ذلك واضحا فى تأثير رابطة الأطباء الامريكيين حيث استطاعت تحقيق أجورا مرتفعة لأعضائها . وفى فرنسا نجد أن مستخدمى الدولة يتقاضون أجورا أقل من الأجور التى يتقاضاها العاملون فى القطاع الخاص وذلك رغم تماثل المستوى التعليمى .

٣ ـ الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك فى التعليم :

تواجه طريقة حساب العائد من التعليم مشكلة رئيسية وهى علاقة تكاليف التعليم بفوائده العديدة وحيث أن تكلفة التعليم = النفقات العامة والخاصة للتعليم + تكلفة الفرصة البديلة فهل يمكن استخدام أسلوب " شافر " فى معالجة جميع التكاليف على أنها تخدم الاستهلاك فقط ، ومن ناحية أخرى هل يمكن

تخصيص كل التكاليف على أنها استثمار لرأس المال يؤدى الى مكاسب منتظرة بالضرورة ؟

من الواضح أنه حتى هذه اللحظة لم يتمكن الباحثون من وضع أسلوب علمى مقنن لتحديد وقياس توزيع هذه التكاليف بين الاستثمار والاستهلاك وتؤدى تلك المناقشة الى ظهور مشكلة جديدة وهى توزيع الاستهلاك والاستثمار على أشكال التعليم المختلفة .

٤ — العائدات غير المباشرة ، الاقتصاديات الخارجية :

تناولت الابحاث التى أجريت على معدل العائد ، حساب العائد النقدى للتعليم ، والفوائد الناتجة عن التعليم كثيرة والعائد النقدى لا يمثل الا جزءا بسيطا من العائدات والجزء الأكثر يسمى بالعائد غير المباشر أو الاقتصاديات الخارجية .

وهى تعنى ما يترتب على التعليم من آثار فى جوانب أخرى من الحياة خارج نطاق المجال التعليمى نفسه مما يصعب تقديره سلفا كجزء من دخل الفرد أو الدخل القومى .

٥ — علاقة الكم بالكيف فى التعليم :

تعتبر مشكلة نوعية التعليم من المشاكل التى لم يمكن حسمها حتى الآن ، فقد يكون هناك مجموعة من الأفراد يتماثلون فى قدراتهم ، وفى المستوى التعليمى ، ويختلفون فى نوعية التعليم مما يؤدى الى اختلافهم فى الدخول ، ولقد درس —

" مورجان " عام (١٩٦٨) علاقة كم التعليم والكيف فيه وأكدت هذه الدراسة أن كم التعليم مقاسا بعدد سنوات التعليم التي لجتازها الفرد لا يؤثر وحده على مقدار التفاوت في الدخل المكتسب بل هناك أيضا نوعية التعليم وتقاس بمتوسط ما أنفق على التلميذ في المرحلة التعليمية التي تؤثر بدورها على مستوى الدخل المكتسب. ولكن هذه الدراسات لم تعطى الاجابة على التساؤل المتعلق بما هو كم وكيف التعليم الأفضل الذى يحتاجه المجتمع .

٦ - الدخول المكتسبة وعلاقتها بالنمو الاقتصادى :

تتم حسابات الدخول المكتسبة عن طريق التنبوء وذلك لفترة طويلة ، وهذا التنبوء لا يخلو من الخطأ ، حيث أنه من الممكن أن يرتفع الدخول نتيجة للنمو الاقتصادى ، وذلك لارتباط الدخول بقانون العرض والطلب ، ولأن بروفيل العمر والدخل يعطى الأساس لحساب معدل العائد عن طريق قطاع مستعرض ، وهذا البروفيل يعكس قانون العرض والطلب في الوقت الحالى والمستقبل بينما العرض والطلب في المستقبل من مهام المخطط.

٧ - ارتفاع معدلات العائد وعلاقتها بالاستثمار القومى :

ان عملية حساب معدلات العائد تعطى معدلات رقميه للعائد من الاستثمار في التعليم ، ولكن اذا تبين ارتفاع هذه المعدلات عن معدلات العائد من الاستثمار في رأس المال المادى فما هى النسبة المثلى للاستثمار في التعليم الى الاستثمار في رأس المال المادى والتى تعطى أعلى معدل للعائد ؟

٨ ـ علاقة الدخول بالانتاجية والعمالة :

ان حسابات معدل العائد تفترض وجود عمالة كاملة فى حين أن معظم الدول النامية والمتقدمة أيضا تعانى من البطالة ومن الناحية الأخرى فان اختلافات الدخول لاتعتبر مقياسا صالحا لاختلافات انتاجية العاملين وذلك للاختلافات فى سوق العمل . أى أن الاختلافات فى الدخول لاتعطى قياسا مباشرا للفائدة الاقتصادية من التعليم .

على أن صعوبات استخدام التكلفة والعائد للتعليم قد ترجع الى التعليم أكثر مما ترجع الى التكلفة والعائد فهناك العديد من العناصر والمواقف التى قد تعترض التخطيط باستخدام التكلفة والعائد فقط مثل :
تأثيرات التعليم المتسعة وكذلك انتشارها على فترة زمنية طويلة ، وعدم تحديد دالة الانتاج للتعليم تحديدا واضحا أى العلاقة بين المدخلات والمخرجات ونوعية كلاهما الى غير ذلك من الاعتراضات السابق شرحها ، وكل هذه الاعتراضات تنتمى الى نوعية التعليم أكثر مما تنتمى الى طريقة التكلفة والعائد .

٥ ـ تحليل فعالية التكلفة :

تعتبر هذه الطريقة طريقة معدلة من طرق تحليل التكلفة والعائد . حيث درجت العادة على استخدام تحليل التكلفة والعائد ، عندما تكون النتائج قابلة للقياس بدلالات نقدية

محددة ، وعبارة "فعالية التكلفة " عندما تكون هذه النتائج غير قابلة لمثل هذا القياس .

ان تحليل فعالية الكلفة يقوم على تحليل وتركيب عمليات بديلة بالاستناد الى معيارين الكلفة معبرا عنها بالموارد اللازمة والعائد معبرا عنه بالنتائج المحققة ، ونتيجة لصعوبة قياس العائد عندما يكون منتشرا ومتشعبا وعندما يكون له آثارا اجتماعية مركبة أو عندما يتيح امكانيات للتنمية لا تستطيع مسبقا تقدير مغزاها ومداها ، وبنفس الصعوبة تواجه صعوبة قياس تكاليف المشروع ، عند هذا الحد يكون من الضروري استخدام تحليل فعالية التكلفة كبديل لتحليل معدل العائد . مما سبق نصل الى أن تحليل معدل العائد نوع من كل يستخدم لتقويم أى نشاط وهذا الكل يمكن أن يسمى تحليل فعالية التكلفة .

ان طريقة تطبيقه لعدد من المشروعات البديلة تتكون أساسا من ثلاث خطوات :

أ ـ تحديد كل غرض من الأغراض المتعددة بطريقة يمكن قياسها مع الاتجاه الى تفضيل الاعداد الطبيعية فى القياس .

ب ـ حسب ذلك القياس يتم معايرة فعالية كل المشروعات لكل وحدة تكاليف لكل غرض من الأغراض .

جـ ـ يتم اختبار أحسن مشروع بتطبيق دالة " تفضيل الخطط " التى هى فئة الاوزان أو ترتيب الافضليات بين الأغراض ، والذى بدونه

يصبح من المستحيل أن نختار بين سلسلة تتكون من نســـــــب فعالية التكلفــة المحتملة التضارب ٠

لذا يعتبر تحليل فعالية التكلفة التكوين الواضح لمنطق اتخـــاذ القرار المعقول ، واتصاله الوثيق مع برنامج الطرق الفنية لوضع الميزانية يجب أن يكون واضحا ٠

ويلزم أن يذهب المخطط التربوى فى النطاق العام وراء تحليـــل التكلفة والعائد الى تحليل فعالية التكلفة ، ومن المعلوم أنه من الصعب اعطاء تفسير واضح لأهداف النمو الاقتصادى للدولة ، وكم تكون هـــذه الصعوبة أكثر فى حالة الأهداف الاجتماعية والسياسية وحتى التربويـــة البحتة ، ولذلك فان مفهوم التخطيط التربوى للاغراض الاقتصاديـــة ربما يكون خليط غير مرتب ولكنه مثال للنظام اذا ما قورن بالتخطيـــط التربوى من أجل الأغراض الاجتماعية والسياسية والتعليمية ، وربما يكـــون هو السبب فى ان علماء الاجتماع والسياسة ٠٠ ينقصهم الاطار العـــام لاصدار القرارات التى من خلالها يمكن توفيق نتائجهم الايجابيـــة ، ان تحليل فعالية التكلفة قد يكون هو الاطار العام المطلوب ٠

الفصل الرابـــــع

الاستثمار في التعليم ودوره في التنمية الاقتصاديــة

في مصـــــــر

الفصل الرابع

الاستثمار فى التعليم ودوره فى التنمية الاقتصادية فى مصر

تمهيد :

يشتمل هذا الفصل على شرح لجانبى التنمية الشاملة وهما : الجانب الاجتماعى والجانب الاقتصادى ، ثم مناقشة هل التعليم استثمار أم استهلاك ؟ . ويلى ذلك محاولة لتحديد مدخلات ومخرجات التعليم فى مصر ، ودوره فى التنمية الاقتصادية فى مصر .

اقتصاديات التعليم :

ان ميدان اقتصاديات التعليم من الميدان التى تتطلب من الاقتصاديين والتربويين مزيداً من الدراسة والبحث والتطوير ، فمع تقدم العلم والتكنولوجيا وزيادة ثروات الامم ، وزيادة الدخل القومى زادت المبالغ التى تنفق على التعليم زيادة كبيرة مما دعا الاقتصاديون ورجال التربية المهتمون بالناحية الاقتصادية الى البحث فى مدى عدالة هذا الانفاق ومدى تمشية مع سياسة الدول المالية عامة ، وسياسة الدول النامية بصفة خاصة ، حيث تحرص هذه الدول على انفاق اموالها فى المشروعات ذات العائد الاقتصادى المجز . ولقد اصبح من الواضح ان بناء الامم الحديثة يتوقف على تنمية الفرد الانسانى من جميع الجوانب وتأهيله بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم ، ولذلك ظهرت اهمية عليا لتنمية الموارد البشرية

كضرورة اساسية لتغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول ،ولهذا ظهرت الحاجة الى معاملة الموارد البشرية على أنها نوع من رأس المال ،وليست مجرد استهلاك التى نتج عنها ظهور العديد من المفاهيم الاقتصادية فى مجال الدراسات التربوية مثل الاستثمار فى رأس المال البشرى ، الرصيد الكلى " لرأس المال التعليمى والعائد الاقتصادى من تكلفة التعليم الى غير ذلك من المصطلحات التى ظهرت فى مجال الدراسات والاتجاهات التربوية .

تعريف اقتصاديات التعليم :

ان محاولة الوصول الى تعريف لاقتصاديات التعليم تتطلب تحديد تعريف الاقتصاد أولا ، ثم تعريف التربية ، ويلى ذلك القيام بتعريف لاقتصاديات التعليم ولقد التزم الباحث بتعريف ماملون للاقتصاد وتعريف ويستر للتربية .

تعريف سامسلون للاقتصاد :

يمكن تعريف علم الاقتصاد على انه " العلم الذى يعنى بدراسة كيف يختار الافراد والمجتمع استخدام الموارد الانتاجية النادرة لانتاج مختلف انواع السلع خلال فترة محددة ، وتوزيعها للاستهلاك بين مختلف افراد المجتمع وجماعاته فى الحاضر والمستقبل

أى أن الاقتصاديات هى دراسة انتاج وتوزيع الموارد المتاحة سواء كانت سلع مادية أو خدمات طبقا لرغبات الافراد .

تعريف وبستر للتربية :

تعرف التربية على انها " عملية اكتساب المعرفة وتنميتها وكذلك تنمية المهارات والقدرات العقلية والشخصية وغيرها عن طريق التعلم الشكلى بوجه خاص .

وبذلك يمكن الوصول الى تعريف اقتصاديات التعليم وهو :

" دراسة كيف يختار الافراد والمجتمع استخدام الموارد الانتاجية النادرة فى القيام بمختلف انواع التدريب وتنمية المعرفة والمهارة والقدرات العقلية والشخصية وغيرها عن طريق التعليم الشكلى بوجه خاص خلال فترة زمنية محددة ، وتوزيعها بين مختلف الافراد والجماعات فى المجتمع فى الوقت الحاضر والمستقبل .

من التعريف السابق يتضح ان اقتصاديات التعليم ميدان يعنى بدراسة :

١ــ تنسيق عملية انتاج التعليم

٢ــ توزيع التعليم بين الافراد والجماعات المتنافسة

٣ــ الاجابة على التساؤل المتعلق بأى أنواع التعليم ستختار مقدار ما يجب انفاقه على كل نوع من التعليم سواء عن طريق المجتمع أو افراده .

ولذلك فان ميدان اقتصاديات التعليم يشتمل على الكثير من الجوانب منها :

تمويل التعليم ــ الفاقد فى التعليم ــ العائد من التعليم ــ

تكلفة التعليم - العلاقة بين انتشار التربية وبين التنمية - العلاقة بين التربية وتوزيع الدخل ، العلاقة بين زيادة الانتاج والارتفاع بالمستوى التعليمى .

تطــور فكرة اقتصاديات التعليم :

اغفل رجال الاقتصاد زمنا طويلا التعليم كعامل مستقــل وأساسى فى التنمية الاقتصادية ، والنشاط الاقتصادى وظل اكثـر المشرعين والاقتصاديين يعتبرونه بعيدا عن الاقتصاد وذلك لانــه سلعة غير مادية .

ولقد كان عدد من التجاريين من اوائل من ناقشوا فكرة الاستثمار فى الانسان حيث اشاروا الى اهمية النبوغ والعبقرية وتدريب القــوى العاملة كمفتاح للنمو واكد آدم سميث فى كتابه " بحث فى طبيعــة ثروة الامم " ويعرف باسم ثروة الامم " اكد على اهمية التربية فى مواضع كثيرة حيث اوضح ان احد اركان رأس المال الثابت الاساسية هــى القدرات المكتسبة اثناء التعليم والدراسة والتدريب ، واكد عــلى اهمية هذه المواهب واعتبرها جزءا من ثروة الشخص .

وأعاد مالتس الى الاذهان دور التربية كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية حيث أشار الى اهمية التربية فى تنظيم النسل وبذلك يمكن زيادة الدخل القومى وذلك لاعتقاده بان قدرة البشر على التكاثــر اكبر من قدرة الارض على الانتاج ، وذلك لاعتقاده ان السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية على أساس ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ... بينما تزايد

انتاج الارض يكون حسب متوالية حسابية على أساس ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ... وذلك رأى تشاؤمى •

وأكد الفرد مارشال فى كتابه " مبادى الاقتصاد " فى عام ١٨٩٠ أهمية التربية بوصفها استثمارا قوميا ، ويرى ان راس المال المستثمر فى الانسان يعطى عائدا اكثر من استثمار الاموال فى المشروعات المختلفة

ولقد مرت فكرة الارتباط بين الموارد البشرية والنمو الاقتصادى بفترة عدم اهتمام حتى ظهر اخيرا الاهتمام بها نتيجة للابحاث والدراسات التى ظهرت عقب نهاية الربع الاول من القرن العشرين •

ولقد ادى اعادة اكتشاف شولتز وغيره لاهمية الموارد البشرية ادى الى زيادة الجهود المبذوله لادماج الاستثمارات فى التربية فى صلب التحليل الاقتصادى ولذلك ظهرت العديد من الدراسات والابحاث التى تعنى بدراسة اهمية تنمية الموارد البشرية واقتصاديات التعليم بوجه عام ، والتى تقيس مدى مساهمة التربية فى النمو الاقتصادى بصفة خاصة •

ومن اهم هذه الابحاث والدراسات ابحاث "كيث آرو مدينسون ، شولتز ، بلاج ، بريثون ، مللر ، بيكر ، والسن ، سولو ، أوركرست فيزى ، ....

مجالات البحث فى ميدان اقتصاديات التعليم :

يشتمل ميدان اقتصاديات التعليم على العديد من الموضوعات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد ، ويمكن تصنيف هذه الموضوعات فى الاتى :

١ـ علاقة النمو الاقتصادى بالنمو فى التربية وكيفية تأثير كل منهما فى الاخر .

٢ـ كيفية مقارنة الارباح الناتجة عن الاستثمار فى التربية بالارباح الناتجة عن الاستثمار فى رأس المال المادى

٣ـ دراسة هل يؤدى الاستثمار فى راس المال البشرى الى زيادة النمو الاقتصادى فى المستقبل بدرجة اكبر من الزيادة التى يساهم بها الاستثمار فى رأس المال المادى .

٤ـ دراسة العلاقة بين التربية وبين توزيع الدخل

٥ـ دراسة العلاقة بين انتشار التربية وبين التنمية الاقتصادية

٦ـ دراسة مدى تأثير اختلافات الاقطار فى رصيد رأس المال البشرى على الاختلاف فى مستوى دخل الفرد فى هذه الاقطار .

٧ـ دراسة اختلاف معدلات العائد من التربية باختلاف المستوى التعليمى وعلاقة المستوى التعليمى بمستوى الانتاج ، أى دراسة هل تعطى كل مستويات التعليم انتاجية مختلفة أم متساوية

٨ـ دراسة ظاهرة الاستنزاف العقلى " العائد الاقتصادى — لخريجى التعليم — الذين هاجروا للعمل فى اقطار خارجية

٩ـ دراسة دور التعليم فى حل مشكلات البطالة

١٠ـ هل يعطى التعليم للمجتمع عائدا يعادل نفس العائد الذى يعطيه للفرد ، وهل تصنع كل اسرة فى اعتبارها هذا العائد عند اختيار نوع التعليم للفرد .

١١ـ دراسة العلاقة بين تكلفة التعليم وجودته ، وكذلك علاقة التكلفة بزيادة انتاجية التعليم

١٢ـ مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وعلاقته بالاقتصاد القومي

١٣ـ دراسة موضوع تمويل التعليم حيث يعتبر ميدان تمويل التعليم من الموضوعات الهامة والضخمة التي تحتاج الى دراسات عديدة

١٤ـ دراسة النتائج العلمية لاقتصاديات التعليم غير الشكلي كـ تكلفته ، عائداته ، موارده ، وغير ذلك

والواقع أن دراسة اقتصاديات التعليم في مجتمعنا تحتاج الى مزيد من العناية والاهتمام ، حيث ينبغي أن يكون التعليم قاعدة متينة لكل نمو اقتصادى واجتماعى عن طريق توفير الامكانيات البشرية ورصد الميزانيات الكافية وتوجيهها وتوزيعها على أساس علمى لتفادى الخسائر ، وذلك لكى يأتى الاستثمار فى التعليم بعائد يتناسب مع مايخصص له من تكاليف .

معاني التنميـــة وأهميتهـــا :

[illegible] عملية تحقيق التطور على [illegible] المتكاملة الشاملة بأوسع معانيها فهي تحقق التحويلات الاقتصادية في إطار الإنسان وشخصيته وفي طرق استخدامه للعالم المادي لتحقيق أهدافه

ولقد أثارت القضايا المتعلقة بالتنمية ، ووضع الدول النامية ، اهتمام العالم بسرعة فائقة ، حيث يتفق غالبية الاقتصاديين وخبراء السياسة الدولية على أن التعجيل بالتنمية فى الدول النامية حاليا هو شرط أساسي لضمان سلام دائم وأمن مستقر ، ومن ثم فإن قضية

التنمية الاساسية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، ويعتمد نجاح التنمية على ماهية الطاقات الكامنة التى يمكن اطلاقها عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية ، والتنمية الشاملة عليه يجب أن توجهها كل من القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية ،حيث انها تجمع بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

والمجتمع الذى يريد أن يطرق باب التنمية الشاملة ،فى حاجة الى ان يتوفر فيه المعرفة والمهارة والدراية الفنية والتقنية وكذلك القدرة على التنظيم والادارة وغيرها ... وذلك عن طريق الاستثمارات الشاملة سواء كانت استثمارات مادية أو استثمارات فى البشر ،وفى المعرفة ، وفى البحث العلمى والتكنولوجى ، فعن طريق هذه الاستثمارات يمكن استخدام وسائل انتاج تعطى أكثر انتاجية .

والتنمية الشاملة تشمل على جانبين هامين هما : التنمية الاجتماعية : وتستهدف تحسين مستوى المعيشة ، بتوفير ظروف الصحة والسكن والمعرفة للفرد فى حياته وحياة أسرته ، ولكن من العسير أن نصل الى معيار شامل موحد يقيس التنمية الاجتماعية فى مقياس كمى .

والجانب الثانى هو التنمية الاقتصادية التى تركز اساسا على القدرة على انتاج وتبادل السلع ،وتقاس اساس هو الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى .

معايير التنميـــة:

قامت الامم المتحدة بدراسة لأنماط النمو الاقتصادى والاجتماعى

فى بعض البلاد ،مستخدمة بعض المعايير التى تستخدم فى تحديد مدى التوازن فى هذا النمو ، وهذه المعايير تتمثل فيما يلى :

أولا : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى باعتباره دالة رئيسية على النمو الاقتصادى

ثانيا : متوسط نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية المولدة للطاقة الحرارية من النشويات والسكريات وغيرها

ثالثا : معدل وفيات الاطفال

رابعا : نسبة استيعاب التلاميذ فى المرحلة الاولى

والمعايير الثلاث الاخيرة دالات للنمو الاجتماعى

مفهوم التنمية الاقتصادية :

لايزال مفهوم التنمية الاقتصادية غير محدد الجوانب ،ولذلك يوجد العديد من المفاهيم للتنمية الاقتصادية لعدد من الاقتصاديين ومن هذه التعاريف :

١ــ تعريف أوسكار لانيم : التنمية الاقتصادية هى العمل الذى يؤدى الى ضمان قدر من الاستثمارات المنتجة (Praductive investment) الى حد تكون عنده كافية لتحقيق زيادة فى الدخل القومى بمعدل يفوق الزيادة فى السكان وبذلك تتحقق زيادة حقيقية فى متوسط نصيب الفرد من الدخل .

٢— التنمية الاقتصادية: هى زيادة الانتاجية للعمل عن طريق زيادة الاستثمارات الانتاجية والتقدم التكنولوجى والتحسينات التنظيمية فى الحياة الاقتصادية.

٣— تعريف كاندلبرجز Kindleberger للتنمية الاقتصادية

الزيادة الحقيقية التى تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات فى فترة زمنية محددة اتفق عليها لفترة مع وجوب تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الانتاجية القائمة فعلا أو التى ينتظر انتشارها فيما بعد .

٤— تعريف مايير Maier للتنمية الاقتصادية /

عملية تفاعلية يزداد فيها الدخل القومى الحقيقى خلال فترة زمنية محددة

٥— تعريف دينسون E.F. Denison للتنمية الاقتصادية:

زيادة الدخل القومى مقاسة بأسعار ثابتة للدولار. والتعريف الاخير لايفرق بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والدراسة الحالية لايفيدها هذا التفريق بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية الا ان الباحث يتفق مع التعريف الاول ، والثانى ، والثالث ، وذلك لان هذه التعريف تتضمن :

١— ضرورة توافر الاستثمارات الانتاجية

٢— توافر التقدم والتغير التكنولوجى فى المؤسسات الانتاجية

التعليم استثمار واستهلاك

ان التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا فى عمليات الانتاج كما تتطلب التفكير فى موضوع العمالة وتوزيع القوى العاملة ،وتتطلب توفير القوى العاملة المدربة تدريبا سليما والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على احسن مستوى ممكن ، وتنمية الموارد البشرية هى عملية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع افراد المجتمع . وتعنى من الناحية الاقتصادية تجميع رأس المال البشرى واستثماره بصوره فعالة فى تطوير النظام الاقتصادى .

المقارنة بين حساب العائد من التعليم والمصنع :

على الرغم من الجهود التى يبذلها عدد من الاقتصاديين فى ميدان الاستثمار البشرى ،فان معظم واضعى خطط التنمية لا يعنون الا قليلا بتحليل الموارد البشرية ،فهم وان كانوا يعترفون بأن بعض الاستثمارات فى التربية تعتبر اقتصادية الا انه من المفيد معرفة المدى الذى يساهم به التعليم فى التنمية الاقتصادية للأمة .

والواقع انه يستحيل من الناحية العملية حساب معدل العائد المالى من أى مشروع تعليمى بنفس الطريقة التى يحسب بها العائد من احد المصانع وذلك بسبب صعوبة التأكد من مقدار ما يعتبر

استهلاك ، ومقدار مايمثل استثمار،والنظام التعليمى مثل أى نشاط اقتصادى يستخدم نسبة من موارد المجتمع المحدودة فى الانفاق عليه ونظرا لصعوبة حساب العائد الناتج عن انفاق الاموال على التعليم فان عددا من الاقتصاديين يرون ان هذا الانفاق ماهو الا استثمارا اجتماعية فقط، وايضا فان التحليلات الاقتصادية للاستثمار فى الانسان التى تمت حديثا ، وان كانت تعتبر اسهاما فعالا فى اعتبار التعليم استثمارا ،الا انها ليست بعد بذات فائدة تذكر للمخططين الا من حيث ابرازها للاهمية العامة للتعليم ، وماتوحى به من ان تكاليف التعليم يمكن اعتبارا استثمارا وليست مجرد استهلاك جار،اومصروفات اجتماعية ،ولذلك فلابد هنا أن نعلم أن أضعف الجوانب فى سائر خطط التنمية الاقتصادية تقريبا هى الجوانب التى تتصل بالتعليم والتدريب وغيرها من جوانب تنمية استعدادات الافراد ،وليس من المحتمل ان تتقدم كثيرا الا اذا استطعنا ان نحلل بدرجة ما من الدقة عمليات تنمية الموارد البشرية وليس مجرد العوائد المالية

ولكن هل يعتبر التعليم استثمارا أم استهلاكا جـــــــا ؟

للاجابة على هذا التساؤل يجدر الاشارة الى ناحيتين هامتين :

* أولهما : انه من الخطأ الافتراض بأن غرض تنمية الموارد البشرية الاساسى هو زيادة اسهام الانسان فى خلق الخدمات والسلع الانتاجية الى اقصى حد ممكن فقط .

* ومن الناحية الاخرى فانه من المغالطات المنطقية القـــــول

بأن وسائل التنمية البشرية يجب ان تعتبر حقوقا انسانية بغض النظر عن اسهامها في انتاج السلع والخدمات النافعة وذلك لانها لاتعتبر الابصورة جزئية عن أمال المجتمع وتطلعاته وهذا يدل على ان التعليم يحتوى على الاستثمار والاستهلاك في نفس الوقت .

أى على نوعين من الاستثمار : أولهما : الاستثمار الاستهلاكى وهو الذى يعطى خدمات يستمتع بها مباشرة .
وثانيهما : الاستثمار الانتاجى : وهو الذى يعطى الانتاج للاستهلاك ، وأى من الجانبين يعتبر ذا منفعة وفائدة للمجتمع ، الا ان الجانب الثانى وهو الاستثمار الانتاجى يمكن قياس نتائجه مباشرة ، بينما الجانب الاول وهو الاستثمار الاستهلاكى لايمكن قياس مدى مساهمته بطريقة مباشرة .

واذا كان الاستثمار الانتاجى يعطى الفرد القدرة على زيادة انتاجية فانه لايمكن اهمال قيمة الاستهلاك الجارى في جانب الاستثمار الاستهلاكى . وكمثال لهذا الجانب فان طلبه الجامعات يعتبرون فترة التعليم في الجامعة احسن فترات حياتهم ، فكيف يمكن قياس هذا الجانب

واذا كان التعليم يشتمل على الاستهلاك والاستثمار في نفس الوقت فانه يلزم معرفة الجانبين بشيء من التفصيل :

أولا : الجانب الاستهلاكي للتعليم :

الجانب الاستهلاكي للتعليم هو مايحصل عليه الناس من اشباع تعليمي ويشتمل على جانبين هما :

أ- الاستهلاك الجاري : أى تعليم يخدم الاستهلاك في الحاضر

ب- الاستهلاك في المستقبل : اى تعليم يهدف الى خدمة الاستهلاك في المستقبل وحتى الان لم يتم تحديد حجم كلا الجزئين بطريقة دقيقة وان كان الجزء الثاني يشتمل على شيء من الاستثمار .

ميزات الجانب الاستهلاكي للتعليم :

يتميز الجانب الاستهلاكي للتعليم بالميزات التالية

١- يعتبر التعليم استهلاكا معمرا ، حيث لايستهلك بمجرد استخدامه مثل السلع الاستهلاكية الاخرى بل يستمر مع الفرد طوال حياته ويزود الفرد بالخبرات والتجارب

٢- يوثر التعليم كاستهلاك على انماط الاستهلاك الاخرى ، حيث يوثر نوع التعليم ومستواه على الفرد في اختياره لانواع السلع الاستهلاكية الاخرى ، وذلك يبدو في اختلاف انماط الاستهلاك بين الافراد المتعلمين والافراد غير المتعلمين ، وكثير من انماط الاستهلاك الضارة بالفرد والمجتمع تعود الى جهل الافراد وعدم تعلمهم .

٣ـ يعتبر التعليم استهلاك له قيمة فى حد ذاته بصرف النظر عن أى عائد اقتصادى ، وذلك لان التعليم يؤثر فى شخصية الانسان ويمنحه الثقافة والمعرفة

٤ـ الاستهلاك فى التعليم الاضافى :

لايظهر دور التعليم الاضافى الافيما يستهلكه الافراد عند استجاباتهم للتغيرات المختلفة ، ويتخذ هذا التعليم صورة قدرات استهلاكية مستمرة تساعد على النهوض برفاهية الافراد ولكن ذلك التعليم لايظهر فى النمو الاقتصادى كجانب يمكن قياسه

٥ـ الاستهلاك فى أنماط التعليم المختلفة :

ان النفقات الخاصة للتعليم لاتعتبر استثمارا بأكملها ، بل يبدو جزء من هذه النفقات بوضوح على هيئة استهلاك ، فبعض الآباء يفضلون مدارس خاصة للابناء وهذه المدارس تكاليفها أعلى بكثير عن غيرها ، كما ان بعضهم يفضل ان يشبع هوايات اطفالهم بتعليم الموسيقى اوغيرها ، وتلك النفقات الاضافية تتميز بكونها استهلاك ، وان كانت لاتخلو من الاستثمار فى المستقبل .

الآثار المترتبة على اعتبار التعليم استهلاك فقط :

تعددت الآثار المترتبة على النظر الى التعليم على انه استهلاك فقط ، مابين آثار ضارة ، وآثار نافعة ، وهذه أهم الاثار :

١ – اضعاف الـ[illegible] المتبادلة بين التعليم والمجتمع حيث ظهرت في كثير من الاحيان صور من التعليم لاترتبط بحاجات التنمية في المجتمع ، مما دعا بعض المؤسسات الصناعية الى الالتجاء لمصادر اخرى غير التعليم لتدريب القوى العاملة التي تحتاج اليها .

٢ – قلة الاهتمام باحداث الكفاءة في التعليم : نتج عن اعتبار التعليم سلعة استهلاكية فقط ، أن اصبح التعليم نوعا من الرفاهية ومظهرا للارستقراطية الاجتماعية الفكرية حيث لم تكن الدولة تهتم كثيرا بتطبيق مبادئ الاستثمار على التعليم .

٣ – نقص المخصصات المالية للتعليم : تأثرت النفقات المخصصة للتعليم نتيجة للنظر اليه على انه استهلاك فقط ، فكانت تزيد وتنقص تبعا للضغوط المؤثرة على الدخل القومى ، وبالتالي فقد اصبحت مخصصات التعليم تعتبر اضعف الاقسام في معظم خطط التنمية الاقتصادية وذلك يبدو من خلال نقص الاموال المخصصة للاستثمار في راس المال البشرى ، بالمقارنة بالاموال المخصصة للاستثمار في راس المال المادى في الدول المختلفة .

٤ـ الايمان بان التعليم حق للجميع ومسئولية الدولة تجاه تقديمه لجميع افراد المجتمع ، حيث يجب على الدولة ان تنفق على التعليم ولكن ادى ذلك الى عدم تحديد مدى احقية الفرد فى تعليم افضل •

ثانيا : الجانب الاستثمارى فى التعليم :

اكد علماء الاقتصاد على اهمية تنمية راس المال البشرى ، واعتبار التعليم استثمارا جيدا واوضح شولتز ان التعليم كان اكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار فى راس المال المادى باكثر من ثلاث مرات ونصف•

وتظهر اهمية الجانب الاستثمارى فى التعليم فى زيادة القدرة الانتاجية للفرد فى المستقبل ولذلك فان اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية الاقتصادية قضية اصبحت لاتحتاج الى توضيح وذلك نتيجة لظهور تاثير التعليم فى التنمية الاقتصادية بصورة واضحة وفعالة•
واليوم يعتبر التعليم من الفرص التى تساعد فى التنمية الاقتصادية ومن اكبر الميادين تأثيرا فى مجالات الاقتصاد المختلفة •

العوامل التى جعلت التعليم استثمارا :

نتج عن العديد من الدراسات التى اجريت فى ميدان اقتصاديات التعليم ظهور عدد من العوامل التى ادت الى اعتبار التعليم

استثمارا جيدا فى راس المال . وأهم هذه العوامل .

١ـ اظهرت ابحاث قياس العائد من التعليم تزايد قدرة الفرد على الكسب وتزايد دخول الافراد نتيجة للتعليم .

٢ـ يكتشف النظام التربوى المواهب الكامنة عند الافراد ، وذلك يعنى ان النظام التعليمى يعمل كجهاز للبحث والاكتشاف .

٣ـ ان التنمية الاقتصادية تشتمل على تغيرات كثيرة فى انواع العمل ، وبالتالى تحتاج الى انماط مختلفة وجديدة من العاملين الماهرين والذين لديهم القدرة على التكيف مع الاعمال الجديدة والتعليم يزيد من قدرة الافراد على التكيف مع التغيرات الحادثة فى فرص العمل المرتبطة مع النمو الاقتصادى حيث اصبح واضحا فى ظل ظروف كثيرة متباينة ان الافراد الذين امضوا ثمانى سنوات فى التعليم الابتدائى افضل اعدادا وتهيئا للتحرك الى وظائف اخرى جديدة ، من هؤلاء الذين لم يحصلوا على اكثر من اربع سنوات تعليمية ولذلك فان التعليم يعتبر ذا قيمة كبيرة فى هذا المجال باعتباره مصدرا للمرونة التى تمكن الفرد من التجاوب مع التغيرات الوظيفية المفاجئة

٤ـ يقوم النظام التربوى بمراجعة حاجات المستقبل من افراد مزودين بمعارف ومهارات عالية حيث يقوم النظام التعليمى بتوفير القوى العاملة التى يحتاج اليها الاقتصاد المتطور .

٥ـ اظهرت نتائج دراسات وابحاث الباقى على ان التعليم يعتبر من العوامل المؤثرة فى الدخل القومى ، والتى تسهم اسهاما

كبيرا فى النمو الاقتصادى.

٦- يعتبر البحث العلمى احد الوظائف التقليدية للنظام التربوى حيث ادت الابحاث العلمية التى يقوم بها اساتذة الكليات المتفرغين للابحاث فى الميادين المختلفة الى مساهمات ضخمة فى التنمية الاقتصادية ومن هذه الدراسات دراسات جريلتشز التى اشارت الى ان ابحاث تهجين القمح قد عادت على الولايات المتحدة بحوالى ٧٠٠٪ فى العام.

٧- من وظائف النظام التربوى : اعداد المعلمين، حيث يعتبر هذا الجانب استثمارا، حتى واذا كانت غاية التعليم مجرد الاستهلاك فانه لابد من توافر افراد متخصصين فى فروع المعرفة ومن ثم لابد من الاستثمار فى هذا النوع من القوى البشرية لتحقيق هذا الاستثمار.

مدخلات ومخرجات التعليم

ان البحث فى ميدان مدخلات ومخرجات التعليم متسع وكبير ولكن يحتاج البحث الحالى الى بيان مختصر لمدخلات ومخرجات التعليم فى مصر.

أ- المدخل :

يقصد بالمدخل فى العملية الانتاجية: كل مايدخل فى الانتاج من حيث القوى البشرية، والمعدات، والادوات، والمواد الخام،

وطريقة العمـــل ، وتنقسم المدخلات الى جانبين :

أولهما : المدخلات التى تنمو من داخل النظام التعليمى وتتحكم مباشرة فى النظام التعليمى ، ومن امثلة هذه المدخـــلات الميزانية المخصصة النوعية الاحسن للمدرسين ،شراء كتـــب اكثر للمكتبة

وثانيهما / المدخلات الخارجية : وهى تتحكم بطريقة غير مباشـــرة فى النظام التعليمى ومثل هذه المدخلات:

أ — النظام الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ويقاس بعدة عوامل منها متوسط دخل الاسرة ومتوسط السنوات التعليميـــة للسكان .

ب — حجم المساعدة الحكومية للنظام التعليمـــــى

ب — المخـــرج :

يقصد بالخارج من العملية الانتاجية : السلع الـــتى تخرج نتيجة للتفاعل بين العوامل المتداخلة ، وبالنسبة للنظام التعليمى فان انتاج التعليم هوالهدف ، والمخرج — التعليمى صعب شرحه وتقديره ، ويجب بذل الجهود لتصنيف وشرح المخرجات التعليمية

الكفاية الانتاجيـــة:

يقصد بالكفاية الانتاجية: النسبة بين المخرجات والمدخلات

الكفاية الانتاجية في العملية التعليمية:

اذا تصورنا ان المؤسسة التعليمية مؤسسة انتاجية ،تستثمر الدولة والافراد فيها مجموعة عوامل مثل القوى البشرية والاجهزة وغيرها .. لكى يحقق مواصفات خاصة من كل مرحلة تعليمية تحددها اهداف التربية فان الكفاية الانتاجية للعملية التربوية هي :

١- ضوابط التحكم في نوعية التعليم
٢- البحوث العلمية
٣- التكاليف

ثالثا:ميزانية التعليم :

يعتبر المال من المدخلات الهامة في اى نظام تعليمي حيث يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التى تمكنه من الحصول على المدخلات الانسانية والفيزيقية ، ولا يستطيع التعليم القيام بواجبه الاكمل اذا ما نقص المال .

رابعا : الكتب والاجهزة وسائر مقومات التدريب العملى :

وهى تعتبر من المدخلات الهامة في التعليم

مخرجـــات التعليــم

معنى المخرج التعليمي :

يقصد بالمخرج التعليمي ناتج العملية التعليمية ويقصد بنتائج العملية التعليمية خريجو كل مرحلة من مراحل التعليم وكل نوع من انواعه وهم الطلبة الذين ينجحون في الامتحانات ويحصلون على انواع الشهادات والموهلات التي تنتهي اليها العملية التعليمية .

ويمثل خريجوا كل مدرسة في سنتها النهائية المخرجات النهائية التي تنتجها المدرسة .

الصعوبات التي تعترض قيـــاس المخرج التعليمـي

من المسلم به ان عملية قياس المخرج التعليمي تشتمل على اشياء عديدة وكثيرة وتواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون قياسه بدقة ومن هذه الصعوبات :

١ ـ المخرج التعليمي يشتمل على العديد من الحقائق والمفاهيم التي تعلمها واساليب التفكير التي اكتسبها فكيف تقاس هـــذه الاشياء وكيف يقاس مدى تأثيرها في حياة التلميذ المستقبلـــة وفي اسرته ومجتمعه .

٢ـ وجود فوارق بين المخرجات التعليمية لكل خريج نتيجـــــة للاختلاف والتباين بين الافراد

٣ـ وجود فارق متمثل في بعض الطلبة الذين لايستطيعون اكمـــال المرحلة فهل يمكن اعتبارهم فاقدا كاملا ٠ من المسلم به انهم قد حصلوا على بعض المهارات واساليب التفكير وغيرهـــــا وذلك يؤدى الى نقص في الناتج التعليمي

٤ـ احاطة مصطلح الكفاية الانتاجية في التعليم بكثير من الشكوك وذلك نتيجة الفروق الهامة والحقيقية في نوعية المدرسين ومستوياتهم ٠ وهذا يعني ان تطبيق المفاهيم المثلـــــى للاقتصاد وعلى المدارس التي تعترضها صعوبة لم تحسم بعد ٠

طرق حساب العائد الاقتصادى من التعليم

* تمهيد

١ـ طريقة العائد المباشر من التعليم

- المعدل الخاص ـ المعدل الاجتماعى للعائد
- العائد المباشر والعائد غير المباشر

* المعوقات والمشكلات التى تواجه تنفيذ طريقة العائد المباشر من التعليم

٢ـ طريقة الباقى :

* النقد الموجه لاستخدام طريقة الباقى :

٣ـ طرق الدراسات الارتباطية :

١ـ المقارنة بين البلدان المختلفة
٢ـ الترابط الزمنى
٣ـ الترابط بين المؤسسات الصناعية

* المعوقات والمشكلات التى تواجه تطبيق الدراسات الترابطية

تمهيـــــد :

ان محور النظرة الاقتصادية للتعليم هوحساب العائد مـــن الاستثمار . ولكن هل تقلل مناقشة الاستثمار في التربية من شأنها وتهبط بقيمتها الواقع ان هذه المناقشة لاتقلل من قيمة التربيـــة ، وذلك لانه لايمكن انكار الفوائد الاستهلاكية الناتجة عن التعليم

وتلك النظرة الى التعليم على انه مشروع استثمارى تتعارض مـع وجهة النظر التى تفترض ان التعليم ينتهى بانتهاء مراحل التعليم نفسها دون النظر لاى فوائد فى المستقبل

ولذا كان لزاما على رجال الاقتصاد ان يقوموا بتطبيق مبـادى الاقتصاد على التعليم باعتباره اهم القطاعات التى توظف فيهـــا الدولة استثماراتها وتطبيق هذه المبادئ يؤدى الى دراســـة مايعود على المجتمع وعلى الافراد من عائد اقتصادى نتيجة لـــذلك الانفاق على التعليم .

ولقد حاول الباحثون حساب مدى مساهمة التربية فى النمــو الاقتصادى ، ونظرا للصعوبات العديدة التى واجهتهم فى هـــذا الميدان فلقد اختلفت طرق حساب العائد الاقتصادى للتعـــليم ، ولقد حاولت كل طريقة تلافى العديد من الاخطار والقصور الـــتى تواجه الطريقة الاخرى ، وان لم تستطع الوصول الى طريق خـــال من القصور والاخطاء ، ويمكن تلخيص الطرق التى قامت بحســـاب

قيمة التربية الاقتصادية فى أربع طرق أساسية . منها الطريقة التى اتبعها الباحث فى حساب العائد الاقتصادى من التعليم فى مصر وهى طريقة العائد المباشر . وسيقوم الباحث بشرح هذه الطريقة بتفصيل اكثر . والطرق الاربع هى :

T

١ـ طريقة العائد المباشر من التعليم

The Returns to Education Approach

٢ـ طريقة الباقى

The Residual Approach.

٣ـ طريقة الترابط البسيط

Thesimple Correlation Approach.

٤ـ طريقة التنبوء بالاحتياجات من القوى البشرية

The Forcasting Menpower Approach.

وسيتناول الباحث الطرق الثلاث الاولى بالشرح بينما سيترك الرابعة وذلك لانها مخصصة لتقدير الساعة الاقتصادية للتربية . بل تحاول ايجاد تقديرات لاعداد الافراد المدربون فى المجالات المختلفة الذين يحتاجهم المجتمع فى المستقبل أى التنبوء بالحاجات التربوية استنادا الى الحاجات من الطاقة العاملة من اجل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أولا : طريقة العائد المباشر من التعليم

(The Returns to Education Approach)

تعتمد هذه الطريقة اساسا على المقارنة بين دخول الافراد فى مستوى تعليمى معين وبين النفقات التى انفقت على تعليمهم لذلك المستوى حيث يقاس العائد بالزيادة فى دخل الفرد المتوقع خلال حياته العاملة بالمقارنة بدخل فرد آخر حصل على مستوى تعليمى اقل من الاول وهذه الزيادة فى الدخل على مدى الحياة العاملة يمكن ان يعبر عنها بمعدل للعائد كنسبة مئوية من النفقات التى تنفق من اجل الحصول على المستوى التعليمى المحدد .

وهذه الطريقة تعطى الاجابة على التساؤل المتعلق بكيفية الحصول على عائد التعليم للمستوى التعليمى المحدد ، وذلك عن قبول الافراد والمجتمع بعض التكاليف فى الوقت الحالى ، ثم جنى عائد فى المستقبل ،ومهمة هذه الطريقة تحديد ذلك العائد . وبالتالى يمكن حساب معدل العائد ، وعموما فان معدل العائد لأى شئ هو ملخص احصائى يشرح العلاقة بين التكاليف والارباح لذلك الموضوع وذلك يعنى انه يمكن دراسة العائد الاقتصادى للتعليم على اساس مقارنة الدخول المكتسبة للافراد فى مستويات تعليمية مختلفة ، وتحديد انماط الدخول التى تختلف باختلاف المستوى التعليمى ولذلك فطريقة العائد المباشر للتعليم تشتمل على اتجاهين :

الاتجاه الأول : هو المقارنة بين دخول افراد فى مستوى تعليمى معين وبين دخول افراد فى مستوى تعليمى اقل

الاتجاه الثانى : هو حساب اجمالى الدخول المكتسبة للافراد فى مستوى تعليمى معين واجمالى التكلفة لهؤلاء الافراد فى نفس المستوى التعليمى ثم حساب العائد من استثمار الاموال فى هذا المستوى .

* يتم حساب الطريقة الاولى طبقا للخطوات التالية:

١ـ حساب الدخول المكتسبة للافراد على مدى حياتهم العاملة والذين قضوا تعليما لمستوى لمستوى تعليمى ن من السنوات

٢ـ حساب الدخول المكتسبة للافراد على مدى حياتهم العاملة والذين قضوا تعليما حتى مستوى تعليمى ن ـ١ من السنوات أى اقل مستوى من السابق .

٣ـ حساب تكاليف تعليم افراد العينة حتى وصولهم للمستوى التعليمى الاعلى

٤ـ حساب تكاليف المستوى التعليمى الادنى : ن ـ١ من السنوات

٥ـ حساب الارباح الناتجة من زيادة دخول افراد المستوى التعليمى الاعلى عن دخول افراد المستوى التعليمى الاقل

٦ـ حساب تكلفة المستوى التعليمى الاعلى فقط وذلك عن طريق طرح نفقات تعليم افراد العينة حتى وصولهم للمستوى التعليمى الاقل من نفقات تعليم الافراد حتى وصولهم للمستوى التعليمى الاعلى .

٧— مقارنة الارباح الناتجة من زيادة دخول افراد العينة للمستوى التعليمي الاعلى عن دخول افراد العينة للمستوى التعليمي الاقل ، بتكاليف المستوى التعليمي الاعلى فقط .
يحصل على معدل العائد من استثمار الاموال في تعليم المستوى التعليمي الاعلى فقط .

ويوجه لهذه الطريقة بعض النقد وذلك لانه عندما نقارن بين دخول مجموعتين من الاشخاص ، مجموعة حصلت على تعليم افضل من التعليم الذى حصلت عليه الاخرى فان هذه المقارنة قد تعطى نتائج غير سليمة وذلك لان كل مرحلة تعليمية تؤدى الى مرحلة تعليمية اخرى .

ولقد اظهرت العديد من الدراسات التي اعتمدت على هذه الطريقة في حساب معدلات العائد من التعليم ان هناك تفاوت كبير في دخول المختلفين في المستويات التعليمية حيث يقاس الحاصلون على مستويات تعليمية اعلى اجورا أكثر من الحاصلين على مستويات تعليمية أقل .
حيث ان هذه الزيادة في التعليم تدر ربحا يتمثل في الدخول العالية على مدى الحياة العاملة .

ولقد ظهرت من الدراسات ايضا ان المكاسب المطلقة للمستويات العلمية تزيد بازدياد العمر فنجد ان الاشخاص الذين امضوا تعليما اعلى يصلون الى ذروة المكسب في اعمار كبيرة نسبيا في حين ان الاشخاص غير المتعلمين يصلون الى ذروة المكسب في العشرينات .

ونظرا للصعوبات التى واجهت الاسلوب السابق فى حساب معدلات العائد المباشر من التعليم ، فان عددا من الباحثين قاموا باستخدام الطريقة الثانية وهى : حساب اجمالى الدخول المكتسبة للافراد فى مستوى تعليمى معين واجمالى التكلفة لهم فى نفس المستوى وبالتالى حساب العائد ، وتتم هذه الطريقة على اساس الخطوات التالية :

١- حساب اجمالى الدخول المكتسبة لافراد مستوى تعليمى معين على مدى الحياة العاملة .
٢- حساب اجمالى تكلفة الافراد حتى وصولهم لذلك المستوى التعليمى
٣- حساب اجمالى الارباح وذلك بطرح اجمالى التكلفة من اجمالى الدخول .
٤- حساب معدل العائد بقسمة اجمالى الارباح على اجمالى التكلفة

وتفيد هذه الطريقة عند محاولة حساب العائد الناتج عن تعليم عينة افراد المستوى تعليمى معين . وهى تعطى نتائج اكثر ثباتا من الطريقة السابقة ، ولهذا فقد اعتمد عليها الباحث فى محاولته لحساب العائد الاقتصادى من التعليم .

معدل العائد الخاص ومعدل العائد الاجتماعى للاستثمار فى التعليم :

ان حساب العائد الخاص من التعليم يعتمد على المقارنة بين التكاليف التى يدفعها الافراد فى مرحلة تعليمية الى دخولهم

المكتسبة لهؤلاء الافراد بعد خصم الضرائب كنتيجة لاستثمارهم اموالهم في التعليم ، وهذه التكاليف تقاس بمصاريف المدرسة والكتب والمصاريف الشخصية .وذلك بالاضافة الى المكاسب غير المحصلة وهى تعادل مايفقده الشخص نتيجة لضياع وقته فى التعليم . وذلك يعنى انه يمكن حساب المعدل الخاص للعائد من التعليم عن طريق حساب تكاليف الافـــراد الخاصة وحساب اجمالى الدخول على مدى الحياة العاملة بعد خصم الضرائب ثم مقارنة العائد الناتج منها باجمالى التكلفة الخاصة نحصل على المعدل الخاص للعائد من التعليم .

اما المعدل الاجتماعى للعائد من التعليم فهو محاولة لقيـــاس الفائدة للمجتمع ككل من الاستثمار فى التعليم وهو يعنى حســـاب للتكاليف الاجتماعية للتعليم ثم حساب اجمالى الدخل المكتســـب للافراد قبل خصم الضرائب ومقارنة الربح الناتج منها بالتكاليـــف نحصل على المعدل الاجتماعى للعائد من التعليم .وشكل الحسابات المستخدمة فى حساب العائد الاجتماعى تشابه الى حد كبير الحسابات المستخدمة فى حساب العائد الخاص ، ويمكن ان تعتبر الضرائب دخلا للدولة يضاف للعائد الاجتماعى ، ويضاف للتكلفة الاجتماعية ايضـــا المكاسب غير المحصلة وهى المكاسب المفقودة نتيجة لانتظام الطـــلاب فى تعليمهم حيث تمثل دخلا مفقودا بالنسبة للمجتمع ، وحتى بعـــض الاحيان يتم خصم نسبة من الدخل نتيجة للبطالة .

———

العائد المباشر والعائد غير المباشر للتعليم :

ينقسم العائد من التعليم الى جانبين : الجانب الاول منهما هو العائد المباشر والجانب الاخر هو العائد غير المباشر . والبحث الحالى يقيس العائد المباشر للتعليم فى مصر _ اما من الناحية الغير مباشرة فسيذكر الباحث بعض الفوائد غير المباشرة للتعليم . ولقد اوضح مارشال قيمة العائد غير المباشر وعلاقته بالعائد المباشر بالمثال الذى افترضه حيث اعتبر التعليم مثل اقامة حديقة وسط منطقة سكنية فاذا افتتحت الحديقة للناس نظير اجر معين ، فان دخل هذه الحديقة من الرسوم يعتبر عائد اقتصادى مباشر ، وبجانب هذا فان هناك عائد غير مباشر وهو مايتاح للمنطقة التى توجد فيها الحديقة من هواء وشمس ومنظر الشجر والخضرة وذلك ينطبق على التعليم حيث يوجد له عائد مباشر وآخر غير مباشر .

الفوائد الغير مباشرة للتعليم :

يعطى التعليم العديد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة . . وهذه بعض الفوائد غير المباشرة :

١ـ يرفع التعليم الكفاءة الانتاجية والدخل للعمال غير المتعلمين ، نتيجة للتسرب وانتقال المهارات لهم عن طريق احتكاكهم بالمتعلمين .

٢ـ يزيد التعليم من سرعة التغير التقنى ابتداء من الابحاث الى انتشار المعرفة عن طريق المحاضرات

٣ـ يعطى التعليم بعض الفوائد غير الاقتصادية منها الترابط الاجتماعى والقيم الديمقراطية

وسيقوم الباحث بعد ذلك فى هذا الفصل بشرح عدد من هذه الفوائد فى المناقشة للعقبات التى تواجه طريقة العائد المباشر

العقبات والمشكلات التى تواجه تنفيذ طريقة العائد المباشر من التعليم

تواجه فكرة حساب العائد الاقتصادى من التعليم العديد من الصعاب حيث لم يسلم الذين قاموا بحسابات العائد من النقد والهجوم ، بل ذهب بعض النقاد الى درجة القول بان محاولة قياس التربية وتقدير نفقاتها وعائداتها نوع من الخطأ من شأنها ... والواقع ان قياس التربية ، كقياس اى ظاهرة فكرية انسانية مهمة صعبة لا شك ، وتحوطها صعاب عديدة ، ومع ذلك فالعلم يحاول التغلب على هذه المشكلات ولذلك فقد سارت الدراسات التى تعنى بحساب العائد قدما ، وحاولت تلافى العديد من الصعاب والمشاكل وذلك فى سبيل الوصول الى مقاييس واقعية لحسابات العائد .

ومن هذه العقبات التى تواجه طريقة العائد المباشر من التعليم :

١ـ العوامل المؤثرة على الدخل المكتسب للافراد :

تعتمد طريقة العائد المباشر من التعليم على ايجاد العلاقة بين المستوى التعليمى والدخل المكتسب ، وابرزت الكثير من الدراسات الفرق بين الدخول كنتيجة للفرق بين المستويات التعليمية

والواقع ان الدخل المكتسب يعتبر محصلة لتفاعل عدد من العوامل المعتمدة واهم هذه العوامل هى : الجنس ، العنصر ، القدرة ، الظروف الاسرية ، مدة الدراسة فى المدارس ، نوعية الدراسة التى يدرسها الفرد ، التعليم غير الشكلى ، حجم الشركة او نوع العمل الذى يقوم به الفرد . وكل من هذه العوامل توثر تأثيرا مباشرا على الدخول المكتسبة وذلك يعنى ان التعليم يعتبر عاملا من العوامل الكثيرة المؤثرة على الدخول المكتسبة ، ولذا لا يمكن اعتبار التعليم العامل الاوحد لاختلاف الدخول . ولقد حاول عدد من الباحثين تثبيت وعزل بعض هذه العوامل مثل عامل الجنس والعنصر ومدة الدراسة . نوعية الدراسة وغيرها .

٢ـ تأثير القوى الاجتماعيــة :

يلاحظ ان النقابات تحاول زيادة دخول افرادها وقوة النقابات تؤدى دائما الى تحقيق مايزيد ، ولقد ظهر ذلك فى تأثير رابطة الاطباء الامريكيين حيث استطاعت تحقيق اجورا مرتفعة لاعضائها ، وفى فرنسا نجد ان مستخدمى الدولة يتقاضون اجورا اقل من الاجور التى يتقاضاها العاملون فى القطاع الخاص وذلك رغم تماثل المستوى التعليمى .

٣ـ الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك فى التعليم :

تواجه طريقة حساب العائد من التعليم مشكلة رئيسية وهى علاقة تكاليف التعليم بفوائده العديدة وحيث ان تكلفة التعليم

= النفقات العامة والخاصة للتعليم + تكلفة الفرصة البديلة

فهل يمكن استخدام اسلوب شاف في معالجة جميع التكاليف على انها تخدم الاستهلاك فقط أى لايفيد ولايؤدى الى شيء ... ومن ناحية اخرى هل يمكن تخصيص كل التكاليف على انها استثمار لرأس المال يؤدى بالضرورة الى مكاسب منتظرة ، من الواضح انه حتى هذه اللحظة لم يتمكن الباحثون من وضع اسلوب علمى متقن لتحديد وقياس توزيع هذه التكاليف بين الاستثمار والاستهلاك ،وتؤدى تلك المناقشة الى ظهور مشكلة اخرى وهى توزيع الاستهلاك والاستثمار على اشكال التعليم المختلفة .

٤ـ <u>العائدات غير المباشرة ، الاقتصاديات الخارجية</u> :

تناولت الابحاث السابقة حساب العائد المباشر للتعليم ، وهو العائد النقدى للتعليم على ان اقتصار هذه الابحاث على حساب هذا النوع من العائد لايعد سليما وذلك لانه لايحصر كل الفوائد الناتجة عن التعليم وبالتالى يقلل من قيمته وذلك ان العائد المباشر لايعدو عن كونه جزء بسيط من العائدات من التربية والجزء الاكبر هو مايسمى بالعائد غير المباشر او الاقتصاديات الخارجية وهى تعنى مايترتب على التعليم من آثار فى جوانب اخرى من الحياة خارج نطاق المجال التعليمى نفسه مما يصعب تقديره سلفا كجزء من دخل الافراد أو الدخل القومى .

وأهم هذه العائدات غير المباشرة للتعليم :

أ – نتائج البحوث والدراسات التي تؤدى الى تقدم ملموس وتبين ذلك دراسة جرينتش التي اشارت الى ان البحوث فى تهجين القمح قد عاد على اقتصاد الولايات المتحدة نحو ٧٠٠٪ فى العـــام وذلك فى عام ١٩٥٥

ب – عائد التربية يستمر من جيل الى الجيل الذى يليــــه :
ولقد ظهر ذلك من خلال دراسة قام بها سويفت وبيرتـــون
– William. swift & Burton A. Weisbord
تبين منها اننا اذا استثمرنا مواهب الاطفال اصبحوا اقدر فى المستقبل كآباء وأمهات على حفز وتنمية قدرات ومواهـــب اطفالهم والعكس صحيح ٠

جـ – يزيد التعليم من قدرة الناس على التكيف مع التغيرات الحادثة فى فرص العمل المرتبطة بالنمو الاقتصادى

د – زيادة القدرة على الاستحسان والتعرف على اوسع المجالات الثقافية واعطاء الاجيال المقبلة الفرصة للحصول على تعليـــم أحسن ٠

هـ – المزايا الغير مالية : وهى العطاءات التى يكتسبها الفرد كنتيجة لقيامه بعمله ، فالواقع ان استاذ الجامعة ليست لـــه ميزات مادية تتناسب مع مركزه ، وهناك عددا كبيرا من الاشخاص الذين لهم مقدرة لكل من التعليم والعمل الصناعى يختارون التدريس فى كلية على الرغم من ان الرواتب فى الكلية اقل بكثير

ويمكن ان نقيس القيمة المالية لهذه المزايا الغير مالية بواسطة الفرق بين الاجر الذى يستطيع الفرد ان يربحه وبين الاجر الذى يحصل عليه بالفعل .

والواقع ان هذه العائدات التى تعود على الفرد والمجتمع نتيجة للتعليم وبالتالى تؤثر فى قيمة العائد المباشر اما سلبيا أو ايجابيا ويجب على الباحثين مراعاة هذه العوامل المتداخلة .

٥ـ علاقة الكم بالكيف فى التعليم :

تعتبر مشكلة نوعية التعليم من المشاكل التى لم يمكن حسمها حتى الان فقد يكون هناك مجموعة افراد يتماثلون فى قدراتهم وفى المستوى التعليمى . ثم يجنون دخولا مختلفة ولكنهم يختلفون فى نوعية التعليم . ولقد درس مورجان سيراجلدين فى عام ١٩٦٨ ـ علاقة كم التعليم والكيف فيه . واكدت هذه الدراسة ان كم التعليم كما يقاس بعدد سنوات التعليم التى اجتازها الفرد لايؤثر وحده على مقدار التفاوت فى الدخل المكتسب . بل هناك ايضا نوعية التعليم وتقاس بمتوسط ما انفق على التلميذ فى المرحلة التعليمية التى تؤثر بدورها على مستوى الدخل المكتسب .

ولكن هذه الدراسات لم تعطى الاجابة على التساؤل التالى : ماهو كم وكيف التعليم الافضل الذى يحتاجه المجتمع ؟

٦ـ الدخول المكتسبة وعلاقتها بالنمو الاقتصادى :

تتم حسابات الدخول المكتسبة عن طريق التنبوء

وذلك لفترة طويلة ، وهذا التنبوء لايخلو من الخطأ ، حيث انه من الممكن ان ترتفع الدخول نتيجة للنمو الاقتصادى وذلك لارتباط الدخول بقانون العرض والطلب ، ولان بروفيل العمر والدخل يعطى الاساس لحساب معدل العائد عن طريق قطاع يستعرض .. وهذا البروفيل يعكس قانون العرض والطلب فى الوقت الحالى والمستقبل بينما العرض والطلب فى المستقبل من مهام المخطط ... ولذلك فقد تعتبر معدلات العائد ضعيفة فى يد المخططين التربويين

٧- ارتفاع معدلات العائد وعلاقتها بالاستثمار القومى :

ان عملية حساب معدلات العائد تعطى معدلات رقمية للعائد من الاستثمار فى التعليم ولكن اذا تبين ارتفاع هذه المعدلات عن معدلات العائد من الاستثمار فى راس المال المادى فما هى نسبة الاستثمار المثلى فى التعليم الى الاستثمار فى راس المال المادى .. التى تعطى اعلى معدل للعائد ؟

٨- علاقة الدخول بالانتاجية والعمالة :

ان حسابات معدلات العائد تفترض السنة كاملة ،فى حين معظم الاقطار النامية والمتقدمة ايضا تعانى من البطالة وخاصة لخريجى الثانوى ،ومن الناحية الاخرى فان اختلافات الدخول لاتعتبر مقياسا صالحا لاختلافات انتاجية العاملين وذلك للاختلاف فى سوق العمل ، كما ان الاختلافات فى الدخول لاتعطى مقياسا مباشرا للفائدة الاقتصادية من التعليم .

ثانيـــا : : طريقـة الباقـــى

تعتبر طريقة الباقى من الطرق المستخدمة فى حسابات علاقة التعليم بالاقتصاد التى تصلح اساسا لبيان مدى مساهمة التربيـــة فى النمو الاقتصادى لقطر من الاقطار وهى تعنى :

حصر الزيادة الكلية فى قطر من الاقطار خلال فترة زمنية محددة ثم بيان العوامل التالية للقياس فى تلك الزيادة مثل رأس المـــال والعمالة ثم القول بان الباقى يمكن ان يعزى الى المدخـــلات غير المحددة

ولقد ظهرت هذه الطريقة كرد على الاعتقاد الذى ســـاد الاقتصاديين لفترة من الزمن والذى يفيد بان النمو الاقتصادى يرجع الى الزيادة فى راس المال المادى فقط . وتبين خطأ هذه النظريـــة عقب الحرب العالمية الثانية عندما اكتشف الاقتصاديون ان نظريـــة راس المال المادى تؤدى عملها على النحو المطلوب . وذلك من خلال ظهور عامل جديد يؤثر فى النمو الاقتصادى يسمى العامل المتبقى .

وذلك يعنى ان النمو الاقتصادى يتوقف على عامل متبقـــى يشمل الطاقات البشرية ولقد حاولت العديد من الدراسات حسابـــه وكذلك حساب مدى مساهمة التربية فى هذا العامل المتبقى

النقـد الموجه لاستخدام طريقة الباقى :

ان المتتبع لحسابات مدى اسهام التربية فى الدخل القومـــى

عن طريق استخدام طريقة " الباقى " يلاحظ ان جميع الباحثـــون فى هذا الميدان قد اعترفوا بنواحى كثيرة من التصور والصعوبات التى تحول دون الوصول الى نتائج دقيقة فى ذلك الموضوع ،والباحث سيورد بعض هذه النقاط :

١ـ طبيعة الباقى :

من الصعوبات التى واجهت الباحثين فى ذلك المضمار صعوبـــة تحديد العوامل المحددة لطبيعة الباقى حيث لم يتمكـــــن الباحثون من تحديد اجمالى هذه العوامل ومدى تأثيــــــر كل منها فى الباقى ومانسبة تأثير التعليم فقط فى ذلك الباقى ؟

٢ـ صعوبة الحصول على بياناتها المطلوبة :

ان طبيعة حسابات هذه الطريقة تحتاج الى بيانات عـــن الدخل القومى والعوامل المتداخلة المحددة لذلك الدخل وذلك خلال فترات زمنية مختلفة . وهذه البيانات يندر وجودها فى الدول النامية وبعض هذه الدول تعتبرها من الامور السرية ولذلك فهى تمثل عقبة كبرى فى سبيل تحديد مدى مساهمـــة التربية فى النمو الاقتصادى لهذه الدول .

٣ـ العلاقة المتبادلة بين تكوين رأس المال والتقدم فى المعرفة :

ان العلاقة الموجودة بين تكوين رأس المال والتكنولوجيا تعنى ان هذا الباقى الذى تعزوه الى تزايد المعرفة يتضمن فى واقع الامر

جانبا من تكوين رأس المال يتمثل في تحسين نوعية اصـــــول رأس المال •

٤ـ وجود عوامل متداخلة لايمكن اخضاعها للقياس بسهولة:

وهذه العوامل تؤدى الى تزايد منه الخطأ فى حسابـــات الباقى وبالتالى فان الافتراض ان الباقى يعدد الى المعرفة والتعلم فقط لايخلو من خطأ فهناك عوامل يخدمها المخطـط وتؤثر فى طبيعة الباقى •

٥ـ صعوبة تحليل العامل التربوى نفسه:

من الصعوبات التى تواجه طريقة الباقى أنه اذا أمكن تحديد مدى مساهمة التربية فى الباقى فكيف يمكن تحديد مدى مساهمة التعليم الشكلى أو غير الشكلى فى قيمة هذه المساهمة ومـــدى مساهمة الابحاث فى الباقى وكذلك كيفية الفصل فى تأثير كـل مستوى من مستويات التعليم فى هذا الباقى • والبحث الحالى يقيس مدى مساهمة التعليم فقط (لذلك فيصعب تطبيق طريقـة الباقى على ذلك البحث •

وبرغم العقبات والمشاكل التى واجهت طريقة الباقى الا انها لفتت انظار الاقتصاديين الى مدى مساهمة التربية فى النمو الاقتصادى والى الدور الذى يقوم به العلماء والمهندسون فى سبيل تحسين الدخل القومى واظهرت هذه الطريقة ماتقوم به البحوث الجامعية من اضافات واسهامات أدت الى النمو الاقتصادى •

ثالثا :: طريقة الترابط البسيط

The Simple Correlation Approach.

تعتمد طريقة الترابط البسيط اساسا على قياس الترابط القائم بين اوجه النشاط التربوى وبين مستوى النشاط الاقتصادى وذلك عن طريق حساب الارتباط القائم بين النمو فى الدخل القومى وبين النمو فى نفقات التربية أو الارتباط القائم بين النمو فى الدخل القومى وبين الزيادة فى نسب القيد للطلاب فى المراحل المختلفة، ذلك يعنى اساسا ان هذه الطريقة تعنى بصورة مباشرة قيام العلاقة بين النمو فى التربية وبين النمو فى الدخل القومى.

وعلى هذا فلقد ظهرت بعض الدراسات التى اعتمدت على هذه الطريقة اساسا وان اختلفت الزاوية التى درستها وتبعا لذلك تفرعت من هذه الطريقة عدة طرق اهمها :

١- المقارنة بين البلدان المختلفة

Inter - Country comparisons (Cross - Sectional).

٢- الترابط الزمنى :

Inter - Temporal Correlations

٣- الترابط بين المؤسسات الصناعية

Inter - Industry, metr - Firm-Correlations.

١ـ المقارنة بين البلدان المختلفة :

Inter - Country - Comparisons.

تقوم هذه الطريقة على اساس المقارنة بين البلدان المختلفة وهذه المقارنة تتناول نواحى مختلفة وهذه المقارنة تتناول نواحى مختلفة اهمها :

١ـ العلاقة بين النمو فى الدخل القومى والنمو فى نفقات التربية

٢ـ العلاقة بين عدد الطلاب والتلاميذ فى الجامعات والمدارس بين الدخل القومى

٣ـ العلاقة بين توزيع القوى العاملة حسب مجالات عملها وبين الزيادة فى الدخل القومى

٤ـ العلاقة بين نسب الامية وبين الزيادة فى الدخل القومى

٢ـ الترابط الزمنى :

Inter - Temporal Correlations.

والطريقة الثانية التى تعتمد على الارتباط هى الترابط عبر الزمن وهذه الطريقة تقوم على حساب معاملات الارتباط وبين التربية وبين الدخل القومى العام وعلاقاتها ببعضهما فى قطر واحد وذلك خلال فترة زمنية محددة .

٣ـ الترابط بين الشركات الصناعية :

Inter - Industry, Inter - Firm Correlations.

تعتمد هذه الطريقة على حساب معاملات الارتباط بين انتاجية المؤسسات الصناعية وبين الاهتمام بالتربية وذلك داخل

هذه المؤسسات الصناعية . وتطبق هذه الطريقة من خلال اسلوبين : الاسلوب الاول هو المقارنة بين الشركـــات (cross - sectional) أما الاسلوب الثانى فهو الترابط الزمنى Inter-temporal Correlations

وتعتمد هذه المقارنات على استخدام بعض النسب الاحصائية مثل نسبة القوى العاملة التى تتدرب بعد الثانوية اوحساب مقدار الربح الناتج من وراء الاهتمام بالمدخلات التربويـة " القوى البشرية المدربة ـ قوى بشرية عالية المستوى ـ الاهتمام بالبحث العملى ..... "

العقبــــات والمشــــــكلات
التى تعترض طريقــــة الترابط البســــيط

تواجه هذه الطريقة مثل غيرها من طرق قياس المساهمات التربية فى النمو الاقتصادى تواجهها عقبات كثيرة وأهم هذه العقبات:

١ـ صعوبة الحصول على ارقام الدخل القومى العام من الدخـــول المختلفة وذلك نظرا لاعتبار عدد من الدول هذه الارقام السرية

٢ـ صعوبة ايجاد موءشرات " قرائن " ثابته تصلح للمقارنــــــة بين الدول المختلفة ، وذلك نظرا لاختلاف هذه الدول فى طــول السنة الدراسية وفى عوامل المراحل الدراسية المختلفة

٣ـ صعوبة تحديد السبب والنتيجة فى علاقة الارتباط القائمــــة بين نمو التعليم من ناحية وبين نمو الدخل القومى من ناحيــة اخرى ، حيث لايوضح الترابط ايهما السبب فى تزايد الاخر

٤ـ لاتصلح هذه الطريقة لقياس مدى مساهمة مرحلة من مراحــل التعليم فى النمو الاقتصادى لقطر من الاقطار

٥ـ لاتحاول هذه الطريقة تقدير عائد محدد للتعليم بقدر ما تحاول اثبات اهمية التعليم

٦ـ يواجه الباحثون فى ميدان الارتباط الزمنى مشكلة المسافــة الزمنية Time - lag proplem وهى تعنى ان التعليم يعتبر من الاصول المعمرة حيث ان الشخص يعطى عائد لسنوات عديدة بعد التخرج .

٧ـ اظهرت الدراسات التى اجريت داخل الشركات على العلاقة الايجابية بين التعليم والانتاج وليست العلاقة بين التعليم والربحية •

٨ـ المقارنة بين الشركات لاتخلو من الخطأ وذلك لان الشركات المختلفة فى الظروف المختلفة ستستخدم مدخلات مختلفة

وبرغم هذه الصعوبات فلقد بذلت محاولات عديدة لتحديد العلاقات الكمية القائمة بين مقاييس التطور التعليمى والنمو الاقتصادى ، وهذا يفتح آفاقا جديدة امام هذه الطريقة التى اظهرت العلاقة الواضحة بين النمو التعليمى والنمو الاقتصادى •

أهم العوامل المؤثرة على العائد الاقتصادى من التعليم :

يتضح مما سبق وجود عائد مجز للتعليم ، على أن ذلك لاينفى وجود عدد كبير من العوامل التى تؤدى الى تناقص هذا العائد الاقتصادى وايضا تناقص العائد من التعليم عامة • وتتمثل هذه العوامل فى :

١ـ الرسوب: ان مشكلة رسوب التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة سواء كان فى سنوات النقل اوفى الشهادات العامة من أهم الاسباب التى تؤدى الى الفاقد فى التعليم حيث تؤدى الى النتائج التالية :

أـ زيادة تكلفة التلميذ العامة والخاصة عن زملائه

بـ انخفاض سنوات العمل للتلميذ بمقدار سنوات الرسوب عن زملائه

جـ ـ انخفاض دخل التلميذ فى حياته العاملة

والبحث الحالى يوضح قيمة سنوات الرسوب التى رسبها افراد العينة من طلبة التعليم وهى تعادل ٦٤٨ر٢٠٠١٢ جنيه ولقد حسبت القيمة السابقة بعد حساب سنوات الرسوب لافراد العينة وهى تعادل ٣٠٣ سنة دراسية ونتج عن ذلك أن تناقص عمر العمل لافراد العينة بمتوسط قدره ٧ شهر عن العمر الافتراضى ، وهذا بخلاف التكلفة المادية السابقة التى ادت زيادة تكاليف افراد العينة على التعليم بمتوسط قدره ٤٦ر٣٧ جنيه للخريج الواحد

٢ـ <u>التسرب</u>: مشكلة التسرب هذه تعتبر من المشكلات التى تؤدى الى زيادة الفاقد فى التعليم ، والمتسربون هم الذين ينقطعون عن الدراسة انقطاعا جزئيا أو كاملا اثناء العام الدراسى أو فى نهايته

ومشكلتا الرسوب والتسرب تزيد تكلفة التربية وبالتالى فان العائد من التعليم ينخفض ، ولذلك فان القضاء على الرسوب والتسرب من الوسائل التى تؤدى بشكل واضح الى تخفيض كلفة التربية .

٣ـ <u>زيادة كلفة التربيــة</u>:

من الامور الهامة التى توثر على العائد عملية زيادة تكاليف التربية وبالتالى فان تخفيض تكلفة التربية تزيد من العائد ولكن يشترط ان لا يوثر هذا التخفيض على انتاجية النظام

التعليم ، ويمكن تخفيض كلفة التربية عن طريق:

أ ـ الاستفادة من عمل المعلمين وجعله مفيدا ونفعـــالا الى اقصى قدر ممكن .

ب ـ تحسين شروط العمل الاداري ويؤدي ذلك الى رفع انتاج التربية وتخفيض تكلفتها .

جـ ـ بالنسبة للنفقات الرأسمالية يمكن تخفيض تكلفتها عــن طريق تخفيض تكلفة الابنية المدرسية ،باختيار موقــع للمدرسة مناسبا للسكان وبتوفير الشروط الهندســية والتربوية الملائمة . ولقد بينت ابحاث اليونسكو الى انه يمكن تخفيض تكاليف الابنية المدرسية الى النصــف اذا توافرت الدراسة الفنية والتربوية اللازمة .

د ـ تحسين المستوى الكيفي للتعليم

هـ ـ جعل التربية اوثق ارتباطا بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

و ـ وضع خطة تربوية مدروسة

٤ ـ عدم وضع الطالب في النوع المناسب من الدراسة :

ان عملية توزيع الطلاب طبقا للمجموع فقط لها عيوبها الكثيرة منها عدم مراعاة ميول الطلاب وقدراتهم وبالتالي يلتحــق الطلاب بدراسات لا تناسب قدراتهم مما يؤدي الى تكرار رسوبهم ويؤدي الى تسربهم ،وذلك بدوره يمثل فاقد كبير في التعـــليم كان من الممكن تجنبـــــه .

٥– عدم وضع خريج في العمل الملائم لدراسته :

ان مبدأ تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة يعاني من الكثير من العيوب التي اهمها وضع خريجين في اماكن واعمال لا تناسب ولا تلائم الدراسة التي درسوها في فترة تعلمهم مما يؤدى الى انتشار ظاهرة البطالة المقنعة وذلك يمثل اهدار وفقد الطاقات البشرية .

بعض الاعتراضات على دراسات العائد :

ان الدراسة الحالية مثل كل دراسات العائد من التعليم ، تواجه العديد من المشكلات والاعتراضات والانتقادات الموجهة اساسا الى طريقة حساب العائد المباشر ، وهذه الصعوبات تغير من العوامل التي تجد الباحثين الى محاولة التغلب عليها والوصول الى نتائج افضل . ومن هذه الصعوبات :

١– العوامل المؤثرة على الدخل المكتسب للافراد :

تقوم هذه الدراسة على افتراض مؤداه أن الفرق بين الدخول المكتسبة يعود الى المستوى التعليمي وهذا يشوبه الكثير من الخطأ حيث تبين وجود الكثير من العوامل التي تؤثر على الدخل المكتسب

٢– الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك في التعليم :

ماتزال معظم الدراسات التي اجريت لحساب معدل العائد

من التعليم عاجزة عن تحديد النفقات التعليمية التى تعتبر استهلاكا والنفقات التى تعتبر استثمارا وبالتالى فان ذلك يؤدى الى عدم تحديد للاموال المستثمرة فى التعليم بدقة

٣ــ الدخول المكتسبة وعلاقتها بالنمو الاقتصادى:

تتم حسابات هذه الدراسة عن طريق التنبوء بالدخول لفترة طويلة مستقبلة وهذا التنبوء لايخلو من الخطأ ،حيث انه من الممكن ارتفاع الدخول نتيجة للنمو الاقتصادى.

٤ــ علاقة الدخول بالانتاجية والعمالة:

تفترض حسابات هذه الدراسة على الدخل المكتسب يقيس الانتاجية وهذا غير صحيح فى كل الحالات وذلك لوجود العديد من الخريجين فى اعمال ووظائف تقل انتاجيتهم عن اجورهم والعكس.

٥ــ اغفلت هذه الدراسة الدخل المكتسب للافراد بعد سن التقاعد وكذلك دخل المعاش الذى يعتبر نتيجة للعمل السابق.

٦ــ لاتقيس الدراسة الحالية العائدات غير المباشرة للتعليم وهى كثيرة واهتمت فقط بدراسة العائد المالى للتعليم فقط

مقـــــــــــترحات

تبين فى هذا الفصل أن التعليم يعطى عائدا اقتصاديا وفى نفس الوقت توجد الكثير من العوامل التى تقلل هذا العائد ، الفاقد فى التعليم والمقترحات والتوصيات التالية محاولة للوصول الى اقصى عائد ممكن وكذلك الى اقل فاقد ــ وتشتمل على :

أولا : مقترحات لزيادة العائد من التعليم :

١ـ العمل على زيادة العائد عن طريق خفض نسبة الرسوب والتسرب فى مراحل التعليم المختلفة ، حيث تؤدى مشكلة التسرب الى فاقد كبير ، وذلك لان كثيرا من التلاميذ الموهوبين والذين ينتمون الى اسر فقيرة لا يكملون دراستهم ، وهذا يؤدى الى فاقد كبير .

٢ـ العمل بجدية لتخطيط التعليم بصفة عامة وتخطيط التعليم الفنى بصفة خاصة وذلك فى ضوء امكانيات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، وفى خطة التنمية الشاملة .

٣ـ العمل على توفير المدخلات الهامة للعملية التعليمية عامة والتعليم الفنى خاصة ومسايرة التطور العالمى عن طريق مقارنة مدخلات التعليم الفنى بمصر . ومدخلات التعليم الفنى فى الدول المتقدمة وخصوصا فى المدخلات التالية :

أ — نسبة المدرسين الى عدد التلاميذ بمراحل التعليم

ب — نصيب التلميذ من الاجهزة والادوات المستخدمة فى التعليم

جـ — نصيب التلميذ من النفقات عامة سواء كانت نفقات رأسمالية اونفقات جارية ، فى مراحل التعليم المختلفة

د — نسبة عدد الكتب والمراجع والادوات الى عدد التلاميذ بمراحل التعليم .

٤ — وضع الخريج فى العمل المناسب الذى اعد له سابقا ، وذلك لان وضع الخريج فى عمل مختلف عند راسته يودى الى فاقد وهدر كبير

٥ — العمل على زيادة كفاءة مخرجات التعليم عامة ، والتعليم الثانوى بصفة خاصة

ثانيا : مقترحات بالنسبة لميدان اقتصاديات التعليم فى مصر :

١ — العمل على تشجيع الباحثين فى كليات التربية للعمل فى مجال اقتصاديات التعليم ،وذلك لمعرفة مدى عدالة الانفاق على التعليم ، وحجم العائد منه

٢ — تشجيع الدراسات المختلفة الخاصة بحساب العائد من التعليم وحساب تكلفة التعليم فى مصر ، وذلك لتحديد التكلفة الحقيقية للطلبة فى مراحل التعليم المختلفة .

٣ — تشجيع الدراسات الخاصة بحساب الفاقد من التعليم ،وذلك لبيان وسائل تجنب هذا الفاقد .

٤ـ الاهتمام بميدان اقتصاديات التعليم فى كليات التربية عامة.

ثالثا : : مقترحات خاصة بميدان التعليم الفنى :

١ـ الاهتمام بدراسة اقتصاديات التعليم الفنى ككل
٢ـ ربط التعليم الفنى بمراكز الانتاج
٣ـ تشجيع التعليم الفنى عن طريق زيادة اجور مربحة
٤ـ زيادة الاهتمام بتخريج الفئة الوسطى من العمالة الفنيـــة وهى فئة خريجى التعليم الثانوى الفنى
٥ـ الاهتمام بتجديد وتحديث مدخلات التعليم الفنى بصفة خاصة وذلك لمواكبة التطور العالمى فى هذا الميدان
٦ـ زيادة مستوى مدخلات التعليم الفنى عامة والتعليم الثانوى التجارى خاصة، وذلك عن طريق تحسين نسبة المـــدرس/ التلميذ ، زيادة سنوات الدراسة الفنية ، الاهتمام بزيـادة الآلات والمعدات التدريبية وتحديثها .

الفصـــل الخامـــــس

استنـــزاف العقـــــول

- مفهوم استنزاف العقول وتطور فكرته .
- حجم هجرة العقول .
- أسباب هجرة العقول .

مقدمـــة :

تعانى كل الدول النامية عامة ومصر بصفة خاصة من ظاهرة استنزاف العقول ، ويمكن القول بأن هناك تناسبا عكسيا بين درجة النمـــو الاقتصادى والاجتماعى ، وبين هجرة المثقفين والمشتغلين بالبحـــث العلمى بمعنى أن أقل الدول تقدما وأكثرها حاجة الى المتعلمــــين من بنيها ، هى أكثرها فقدانا للمتعلمين من أبنائها ، ويتزايـــد القلق فى الأقطار العربية نتيجة لاتساع ظاهرة نزوح العقول حيـــث باتت هذه القضية تشغل بال رجال السياسة وخبراء التخطيط نتيجـــة للخسارة المتأتية من استنزاف هذا الرأس مال البشرى المتعلـــم والمدرب التى تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتربويـــة للعالم العربى .

والغـــريب فى الأمر أن هذه الهجرة تأتى فى الوقت الـــذى تعانى الدول العربية من الاحتلال والتخلف الاقتصادى والاجتماعـــى والسياسى والثقافى .

والخطر كل الخطر الذى تشكله هذه الهجرة على البلاد العربية هو أنها تحرمها امكانات ومواهب وطاقات وكفاءات علمية هى فى أمس الحاجة اليها ، حيث ظهر من تقديرات ماكولم اد سيشار أن هنـــاك ما يعادل عشرة آلاف من المهنيين والفنيين يهاجرون من الـــدول العربية سنويا .

وهذه الهجرة تقدر بحوالى مائة مليون دولار سنويا .

ومن المعلوم أن ظاهرة هجرة العقول لا تقتصر على البلاد العربية والنامية وحدها ، وانما هى ظاهرة عالمية ظهرت بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية واستفحلت وزادت فى السنوات الأخيرة .

وكان الحل الذى ارتآه كثير من بلاد العالم الثالث فى أول الأمر هو بالطبع تجنب ارسال الطلبة للدراسة بالخارج ، وخاصة فى الدول المتقدمة ولكن سرعان ما ظهر أن كل بلد من بلاد العالم الثالث سيضطر الى انفاق نفقات طائلة لاقامة المؤسسات التعليمية اللازمة لتوفير التعليم المتخصص على المدى الطويل ، وهو تعليم قد لا يكون عليه طلب كثير من الناحية العددية ولكنه ضرورى لتقدم البلاد ، وقد يجد بعض الخريجين الذين يتعلمون فى الدول الأجنبية صعوبة فى الحصول على وظائف فى بلادهم والسبب الأساسى فى ذلك أن المؤهلات التى يحصلون عليها من الخارج ليس معترفا بها أو ليست معتبرة مساوية لنظائرها فى الداخل وهو وضع لا يشجع الطلبة على العودة الى أوطانهم بعد انتهاء دراستهم .

والباب الحالى يجيب على العديد من الاسئلة التى تدور فى أذهان الجميع عن هجرة العقول حيث يحاول الاجابة على التساؤلات التالية :

أ - ما هو المقصود بهجرة العقول ؟
ب - هل الهجرة مقصورة على البلاد العربية والنامية فقط ؟
جـ - ما هى أنواع الهجرة الدولية ؟

د — هل هجرة العقول تعتبر ظاهرة جديدة فى العالم الحديث ؟
هـ — ماهى أهم الاسباب الكامنة وراء هجرة العقول ودوافعها ؟
و — ما هو أثر نزيف العقول على ميادين التنمية فى الدول النامية ؟
ل — ماهى أهم التدابير التى اتخذتها الحكومات لمواجهة هجرة العقول ؟
ز — ماهى الحلول العلمية لمواجهة هجرة العقول والتدابير الواجب اتخاذها ؟

مفهوم هجرة العقول :

من المستحسن قبل أن نسترسل فى البحث أن يتم توضيح مفهوم هجرة العقول :

ان مفهوم هجرة العقول " استنزاف العقول " ابتدعها البريطانيون لتدل على مدى خسارتهم خلال السنوات الأخيرة نتيجة لهجرة العلماء والمهندسين والاطباء وغيرهم من القوى البشرية المدربة تدريبا عاليا الى الولايات المتحدة الأمريكية وتعرف الكلمة بالانجليزية

، وأصبحت هذه العبارة تطلق الان على جميع المهاجرين المدربين تدريبا عاليا من بلادهم الأصلية الى البلاد الأخرى .

ويقصد بهجرة العقول عادة نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والفنية ، كالاطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والممرضات الاختصاصيات ، وكذلك الاختصاصيون فى علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع والنفس والتربية والتعليم والاداب والفنون

والزراعة والكيمياء والجيولوجيا ويمكن أن تشمل التحديد أيضا :

(الفنانين والشعراء والكتاب والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين وكذلك الطلاب الذين يسافرون الى الخارج للدراسة ولا يعودون) .

غير أن هجرة العقول تركز بوجه خاص على نزوح الأطباء والمهندسين والعلماء ، أى أصحاب الكوادر والمهارات الجامعية العلمية والفنية .

وأهم البلاد التى تجتذب هؤلاء هى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا واستراليا .

كما أن هناك اصطلاحا معروفا يطلق على هؤلاء المهاجرين وتطلقه كل من دائرة الهجرة الأمريكية وكذلك دائرة الهجرة الكندية وهو :
أى الاخصائيين والفنيين .

ولكلمة هجرة العقول مرادفات كثيرة أهمها : هجرة الأدمغة - استنزاف العقول - المواهب ، الكفاءات ، المثقفين ، المؤهلين تأهيلا عاليا ، رجال العلم والفن والثقافة " ، هجرة الكفايات العلمية ومن المهم التعريف على أن مفهوم الهجرة قد لايعنى مغادرة البلاد نهائيا فقط وانما ممكن أن يأخذ أبعادا أخرى فهناك بعض الدول لاتعطى الجنسية بسهولة ولذلك فالمهاجر لايستطيع الحصول على الجنسية للبلد المهاجر اليه بل تعطى هذه الدول تصاريح للعمل طالما كانت فى حاجة الى الفرد المهاجر اليها وبالتالى فان جداول الهجرة فى البلاد

المهاجر منها قد تكون غير دالة على أرقام الفقد فى القوى العاملة المدربة لانه سيوجد أعداد كبيرة تعتبر فى عداد الفاقد ولاتكون قد اتخذت الاجراءات القانونية للهجرة فعلى سبيل المثال : أرقام الهجرة المصرية الى بريطانيا تكاد لاتذكر .. ومع ذلك فوفقا لبعض التقديرات ، يبلغ عدد العاملين فى بريطانيا من الأطباء المصريين فقط حوالى ١٥٠ طبيبا وقد بلغت الهجرة فى بعض البلاد أبعادا رهيبة فمثلا :

عدد الأطباء الايرانيين فى الولايات المتحدة الامريكية أكبر من عدد الأطباء فى ايران نفسها ، وهذا يدل على أن فقد فى القوى البشرية المدربة يختلف من دولة نامية الى أخرى كما أن طرق حساب الخسارة الناجمة عن هذه الهجرة مختلفة مما يؤدى الى تضارب النتائج .

وتزداد القيمة النسبية للهجرة بازدياد المستوى التعليمى وذلك بالرغم من تناقص العدد مع زيادة المستوى التعليمى ،فعلى سبيل المثال :

قد يمثل عدد المهاجرين غير المتعلمين عددا أكبر ولكن القيمة النسبية لعددهم تقل بكثير عن القيمة النسبية لعدد المتعلمين تعليما جامعيا . أى بالنسبة للحاصلين على درجات علمية أعلى مثل الماجستير والدكتوراه ، وهى تعتبر من أكثر مجالات الهجرة انتشارا ولذلك فهى لاقى معالجة أكثر ، لأن هذه الهجرة عادة ما تعتبر من النوع الدائم وتزداد القيمة النسبية لعدد المهاجرين من ذوى الكفاءات من الدول الأقل تقدما الى الدول الاكثر تقدما بين الدول الناطقة باللغة الانجليزية فمثلا استقبلت الولايات المتحدة وحدها أكثر من ٥٣٠٠٠ شخص من ذوى

المؤهلات خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١، وبلغ فى عام ١٩٧٠ - متوسط الدخل الذى غله لها الأطباء والعلماء والمهندسين النازحون من العالم الثالث ٣٫٧ مليون من الدولارات وهذا دون البحث فى أنها تتحمل تكاليف تكوينهم .

والهجرة سواء كانت داخل البلاد نفسها أو بين بعضها ليست فى حد ذاتها ظاهرة جديدة وانما هى موجودة منذ فترة وتشير احدى الدراسات التى أجريت على هذه الهجرات والتى حاولت تقييمها تشير الى أنها تفيد كلا من البلد المهاجر اليها والبلد المهاجر منها .

وعلى النقيض من الرأى السابق ، يظهر كاتب الدراسة رأيا آخر مغايرا لرأيه فى الدراسات السابقة اذ يشير فى مقال آخر الى أن الدول المستوردة " مناطق الجذب " تكسب باستمرار بينما تفقد الدول الطاردة " مناطق الطرد " الكثير بسبب الهجرة التى تكلفها كثيرا نتيجة تكاليف تعليم المهاجر وتدريبه .

ويمكن تقسيم الأقطار المختلفة حسب حركة الهجرة الدولية من والى كل منها الى أربع مجموعات هى :

١ - دول متقدمة وهى ذات قوة جذب وهجرة اليها كبيرة مثل الولايات المتحدة .

٢ - دول متقدمة وهى ذات حركة مزدوجة كبيرة منها واليها مثل المملكة المتحدة .

٣ - دول متقدمة وهى ذات حركة دفع وهجرة منها كبيرة مثل النرويج .

٤ - دول نامية وهى ذات حركة دفع وهجرة منها كبيرة مثل ايـران ، وتركيا ، ومصر .

أسباب التناقض حول نتائج الهجرة :

من الواضح تضارب الاراء حول النتائج التى تظهر بسبب هجـرة الافراد وهذا التضارب يتمثل فى الاجابة على التساؤل التالى :

هل نتائج الهجرة تكون ايجابية بالنسبة للبلد المهاجر منهـا أم اليها ؟ أم هناك نتائج ايجابية وسلبية للجانبين ؟

فالكثير من الكتاب الذين درسوا هذا الموضوع قد اختلفـوا فى الاجابة على هذا السؤال ، فمنهم من أوضح بالدلائل على وجـود فوائد للبلد المهاجر منها . ومنهم من فند هذه الدلائل موضحـا أنها خسائر وأن الفائدة الكبرى تكون للبلد المهاجر اليها . وبعضهـم أشار الى الفوائد المتبادلة لكلا الجانبين ، أى للبلد المهاجر منهـا والمهاجر اليها .

ولذا فقد يبدو واضحا التساؤل التالى :
لماذا هذا الاختلاف ؟

أن هناك عوامل ثلاثة رئيسية يبدو وأنها تبرر هذه الآراء المتغـيرة حول نتائج الهجرة .

أول هذه العوامل أن النسبة الاكبر من أعداد المهاجرين تتم بين الفئات التى على درجة عالية من المهارة والخبرة والكفاءة . أى أن نسبة

المهاجرين المتعلمين والمدربين تدريبا عاليا تكون أعلى نسب الهجرة مع الأخذ فى الاعتبار الاختلافات الكبيرة بين الدول ، وكذلك مجالات الدراسة ومستوى هذه الدراسة ، وعادة نجد أن التدفقات المتزايدة تحدث من الدول النامية الى الدول المتقدمة أى أن حفنة من الدول النامية هى التى تقدم معظم الهجرات من العلماء .

ثانيهما : أن الميزانية العامة تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف تعليم أولئك المهاجرين المدربين تدريبا عاليا وهذا يفيد فى معرفة أن تكاليف اعداد هؤلاء المهاجرين تحملتها الدولة المهاجر منها .

واذا لاحظنا أن أعداد المهاجرين عادة تكون قد أتمت تعليما عاليا فنجد أن الخسارة تكون كبيرة بالنسبة للدولة المهاجر منها .

ثالثها : أن قوانين الهجرة الآن فى الدول الجاذبية "المهاجر اليها" تفرض القيود على هجرة الأيدى العاملة غير المدربة اليها وفى نفس الوقت تسعى هذه القوانين الى تشجيع وفود القوى البشرية المدربة تدريبا عاليا . وذلك على العكس تماما من حركة الهجرة الشاملة التى تمت فى القرن التاسع عشر ، وهذا يفسر أن معظم المهاجرين من الأطباء والمهندسين والعلماء وفى النهاية فان الاختلاف الاكبر يبدو فى عدم جيدة بعض الباحثين نتيجة ظهور هذه الهجرات الى أوطانهم وليس منها .

<u>نماذج الهجرة :</u>

العلاقة بين الدراسة بالخارج وبالوطن :

ان مناقشة موضوع استنزاف العقول يقودنا الى محاولة تقسيم اعداد المهاجرين الى عناصرها الأساسية : فهناك هجرة الموهوب الذى تعلم وتدرب فى وطنه تعليما وتدريبا عاليا ويطلق على هذا النوع أحيانا " استنزاف العقل المدرب " .

وهناك موهبة تهاجر عن طريق عدم عودة الطلبة المغتربين بعد اتمام تعليمهم فى البلاد التى يتعلمون بها ويطلق على هذه المجموعة " استنزاف العقل غير المدرب " ويتضح ذلك من الشكل رقم (١) حيث يعطى نموذج هجرة يوضح فيه أنواع الهجرة المختلفة .

شكل رقم (١)

نموذج للعلاقة بين مكان التعليم والعمل

تعلم بالخارج (٤) ويعمل بالخارج	تعلم في الخارج (٣) وعاد ليعمل في الوطن	في الخارج	مكان
عقل مدرب بالوطن (٢) يستنزف في الخارج	تعلموا في الوطن (١) ويعملون في الوطن	في الوطن	التعليم
في الخارج	في الوطن		
مكان العمل			

ويفيد هذا النموذج فى حسابات المكاسب والخسائر بالنسبة للمهاجرين وكذلك فى عمل بعض المقارنات ومعرفة الارتباطات بين نوعية التعليم ومكان وموقع ونوعية العمل .

كذا يمكن تحديد " قيمة " للافراد فى كل فئة من الفئــــات مثل قيمة " رأس المال البشرى " ولكن يبدو أن المعلومات التى تتاح على المستوى القومى بالنسبة لاعداد المهاجرين ونوعياتهم وكذلك مكان ونوعية تعليمهم ليست كاملة ، ولذا فان الابعاد الكاملة تصبح غــير محددة بالنسبة لدراسة هذا الموضوع . ومن النموذج السابق الذى يوضح عدم العودة ، يكون من الواضح أن تفسير ما يمثل المكســب أو الخسارة لايكون بصورة مباشرة ، أى لا يعتمد فقط على أعـــداد المهاجرين وأعداد الأشخاص المدربين بل يجب تحديد قيمة لرأس المال البشرى الكبير المرتبط بالهجرة ، ولم تبذل محاولات جدية لمعرفـــة قدرة الدول على تشرب القوة البشرية المتعلمة ، ولذلك فان الافـــتراض البسيط الذى وضع هو أن الأفراد الذين يعودون الى الوطن سوف يستطيعون استخدام تدريبهم وبالتالى فان غير العائدين يمثلـــون خسارة .

هجرة العقول : " نظرة تاريخية " :

من المعلوم أن هجرة العلماء والمفكرين ليست ظاهرة جديـــدة فى تاريخ العالم ، بل أنها قديمة قدم العلم نفسه وحركة مألوفة فى تاريخ المجتمعات الانسانية عبر جميع العصور .

فتاريخ هذا النوع من الهجرة يرجع الى العهد الفينيقى وأيضـــا الى العصور الذهبية لكل من الحضارات اليونانية والرومانية والعربيـــة بل يرجع الى أبعد من هذا تاريخيا الى الثقافتين الهندية والصينيـــة المترابطتين .

وفى اليونان القديمة ،يؤخذ من بعض السجلات أن شهـــرة الفيلسوف أفلاطون قد جذبت العقول العلمية الى أثينا فى ذلك الزمان أى فى عصر ازدهار العلم اليونانى حوالى عام ٦٠٠ قبل الميـــلاد . وفى عهد بطليموس الأول جرت تحركات للعلماء والأدباء من المـــدن اليونانية وخاصة من أثينا الى مصر الى مدينة الاسكندرية ولقد تبنـــى بطليموس سياسة مستمرة فى اجتذاب أفضل العقول الى متحف الاسكندرية ومكتبتها الكبرى التى احتوت على نصف مليون مجلد .

وفى فينيقيا ، نجد رجال العلم الكنعانى جذبوا بدورهم بعـــض العلماء والمفكرين اليونانيين والمصريين الى مدينتى صور وصيـــدا بلبنان .

وفى القرون الوسطى وخاصة فى القرن الثامن والتاسع عشر أصبحـت المنطقة العربية مرة أخرى مركزا هاما للاشعاع العلمى والحضـــارى وصارت مهمة البحث العلمى وتطوير العلوم بيد الخلفاء العباسيـــين وقد أخذت جماعات من العلماء السوريين والفرس والهنود واليونان تتوافد على قصور الخلفاء العباسيين للاسهام فى الحركة العلمية التى انطلقـــت فى بغداد لتشع على العالم .

وفى أوربا من القرن الحادى عشر حتى أواخر السادس عشر حيـث أصبحت الجامعات تعمل كمؤسسات مركزية لانطلاق العلوم وانتقالهـــا واستمرت كذلك حتى قيام الثورة العلمية فى القرن السابع عشر . ولقد نشـأت عدة جامعات فى أوربا نتيجة لهجرة الطلاب والاساتذة من جامعات أخرى . فجامعة أكسفورد فى انجلترا قامت نتيجة لهجرة طلاب وأساتذة جامعـــة

السوربون فى باريس فى الربع الثالث من القرن الثانى عشر .

وفى القرن التاسع عشر مع تدفق رأس المال المادي من أوروبــــا الى الولايات المتحدة ، لوحظ تدفق مماثل فى نفس الاتجاه وكان هـــذا التدفق ممثلا فى حركة واسعة لرأس المال البشرى ، وتشير احــــدى الدراسات التى أجريت على هذه الهجرات والتى حاولت تقييمها الى أنها كانت تفيد كلا من البلد المهاجر اليها وكذا البلد المهاجر منها .

وكذلك نجد فى القرن العشرين موجات الهجرة الى الولايات المتحدة وكذا بعد الحرب العالمية الأولى والثانية .

والجدير بالذكر أن موضوع هجرة العقول قد شغل بال رجــــال السياسة والفكر فى آن واحد ، حيث أدارت جامعة اكسفورد ندوة عنهــا فى عام ١٦٠٠ .

وفى مصر سيركز الباحث على تطور هجرة العقول فى الربع قـــرن الاخير حيث تتضح الصورة كاملة من خلال تشجيع الحكومات المتتاليـــة للهجرة أو الحد منها .

فلقد تقلبت سياسة الدولة بين تشجيع التهجير ثم تقييده ، وبدايـــة ففى ١٩٦٠ لم يكن رأى الحكومة واضحا ومحددا بالنسبة لهـــذا الموضوع . بيد أنها فى عام ١٩٦٢ أخذت تشجع الهجرة ، حتى أنهـا فى عام ١٩٦٧ ترجمت هذا التشجيع الى قرارات واجراءات اتخذت فـى هذا الصدد .

وأهم هذه الاجراءات :

تشكيل جهاز يختص بشئون الهجرة فى وزارة الخارجية ، وذلك بايجاد فرص عمل لفائض العمالة الداخلية والاشراف على المهاجرين ورعايتهم .

تشكيل لجنة تتولى التخطيط لمسائل الهجرة ، ومراجعة كافة القوانين واللوائح السارية لتبسيطها وازالة المعوقات .

تيسير هجرة ذوى المؤهلات العلمية والكفايات العلمية ، على أن يحصل حملة الدكتوراة والماجستير وما يعادلها على موافقة اللجنة الوزارية للقوى العاملة وأما من عداهم فيكتفى بالحصول على موافقة الجهات التى يعملون بها .

ولأول مرة عدل قانون الجنسية ليعطى للمواطن المصرى حق الابقاء على جنسيته كمصرى مغترب ،حتى بعد اكتساب جنسية بلده الجديد وفى عام ١٩٦٩ صدر قرار من وزير الخارجية محددا اختصاصات ادارة شئون الهجرة بوزارة الخارجية ،كما صدر قرار جمهورى فى نفس العام بتكوين لجنة الهجرة والعمل بالخارج لتنسيق العمل بين الجهات المعنية بشئون الهجرة ووضع سياسة موحدة ومخططة تضمن تغطية احتياجات العمالة من الاعداد والمهن المطلوبة خارجيا ودراسة التيسيرات اللازمة لتشجيع الهجرة ،وفى خلال عام ١٩٦٩ وصل عدد طالبى الهجرة الى حوالى ٢٨ ألف طلب مقابل خمسة عشر ألف طلب فقط فى السنوات السابقة ،ولذا فقد تغيرت وجهة نظر الحكومة وكلفت الجهات المسئولة بعمل الدراسات والأبحاث .

وفى يناير سنة ١٩٧٠ أصدرت اللجنة الوزارية لشئون الاقتصاد والقوى العاملة التوصيات التالية :

أ — اعطاء الاولوية لتوفير احتياجات هيئات ومشروعات معينة وهى حاجة القوات المسلحة من التخصصات المختلفة وتوفير مطالب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مختلف التخصصات ومراعاة حاجة البلاد العربية الشقيقة الى بعض الخبرات .

ب — اعتبار بعض التخصصات حرجة فى المجتمع عند السماح بهجرة حامليها الى الخارج ويلزم أن تكون فى أضيق الحدود . وهى : الطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة والتمريض ، والعلاج الطبيعى والطب البيطرى والعلوم والهندسة والعمارة والاحصاء واللغات والجغرافيا والتاريخ والوثائق والمكتبات .

جـ — تشكيل لجنة فرعية لشئون الهجرة برئاسة وزير العمل لدراسة التخصصات الحرجة والتوصية بالاعداد التى يسمح بهجرتها منها سنويا ووضع القواعد والتنظيمات لاعداد وتنظيم اجراءات الهجرة ، والبت فى طلبات هجرة الافراد الحاصلين على البكالوريوس أو ما يعادله .

وفى فبراير سنة ١٩٧٠ وافق مجلس الوزراء على هذه التوصيات والضوابط .

وفى عام ١٩٧١ صدر قانون بشأن معاملة المهاجرين العائدين ويقضى بأن يعاد تعيين العامل الذى كان يعمل فى الحكومة أو فى احدى وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات

أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك اذا عاد الى الوطن خلال سنة من استقالته على أن يقدم طلبا بذلك خلال ٣ شهور من تاريخ عودته وعلى أن يكون ذلك فى نفس وظيفته السابقة وفى نفس الفئة المالية المقررة لها مع احتفاظه بأقدميته فيها ومنحه ما فاته من علاوات وأن تحتفظ الجهة التى كان يعمل فيها بوظيفته شاغرة طوال المدة التى يجوز اعادة تعيينه خلالها .

وفى عام ١٩٧٢ قررت اللجنة الوزارية للخدمات فى فبراير اعادة تشكيل اللجنة الفرعية لشئون الهجرة لتتولى وضع السياسات والبرامج والبت فى مسائل الهجرة الى الخارج التى تعرض عليها . وفى أبريل ١٩٧٢ قررت لجنة الخدمات بعدم اتخاذ أى اجراءات جديدة تمنع الهجرة - تلافيا لما يؤدى ذلك الى آثار سياسية واجتماعية ضارة مع الاتجاه الى الحد من الهجرة عن طريق الزام خريجى الجامعات بخدمة البلاد ٥ سنوات قبل الهجرة والحد من الاجراءات التى تتخذها الدولة لتشجيع الهجرة مثل اجازة عودة المهاجر الى وظيفته خلال سنة . ووقف حملة التشجيع على الهجرة التى تتبناها الصحافة وأجهزة الاعلام ، ووافق مجلس الوزراء فى أكتوبر من نفس العام على ذلك .

ولقد أوضح تقرير لجنة الاعداد لمؤتمر الطاقات البشرية المصرية فى الخارج (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢) أوجه القصور فى سياسة الهجرة :

فيؤكد : فقدان الربط بين سياسة تخطيط القوى العاملة على المستوى القومى وبين سياسات الهجرة " الاعارة والبعثات " .

فليس هناك سياسة واضحة ومستقرة للهجرة وتفصح عن اتجـــاه الدولة نحوها الذى تتراوح بين التشجيع والمعارضة ويؤكد نفس التقرير عدم تحقيق التوازن بين المحافظة على الكفاءات العلمية المطلوبـــة وايجاد فرص عمل للفائض منهم بالخارج وعدم ارتكاز السياسة العاليـــة للهجرة على دراسات شاملة مبنية على حقائق موضوعية والافتقار الــى سياسة لتأهيل القوى العاملة للهجرة - والى وضع سياسة طويلـــة المدى للاستفادة من التخصصات للعمل بالدول العربية والحاجـــة الى نظرة شاملة تضع فى الاعتبار أسباب هجرة الكفايات .

أما فيما يتعلق بالتخطيط للهجرة فتبرز المذكرة قصور البيانـــات والاحصائيات اللازمة لوضع خطة سليمة للهجرة والحاجة الى خطـــة تنظم التحاق المصريين بالعمل بالخارج بما يضمن التوازن بين وجـــوب الاحتفاظ بالكفاءات المطلوبة وتصدير الفائض وفيما يتعلق بالتشريعـــات فليس هناك تشريع موحد يوضح كافة أحكام الهجرة واجراءاتها علاوة على تعدد الاجهزة المتصلة بموضوع الهجرة بما يؤدى الى الازدواج والـــى التعارض .

ولقد تقدمت الحكومة بطلب الى اليونسكو لاصدار اعلان دولـــى ضد استنزاف العقول ولاقناع الولايات المتحدة والبلاد الاخرى لتعديل بعض أنظمة الهجرة التى تساعد الطلاب الذين يرفضون العودة علـــى البقاء فى هذه البـــلاد .

حجم هجرة العقول :

تبين الدراسات التى أجريت على الارقام والاحصائيات التى تم الحصول عليها والتى تعالج وتوضح موضوع هجرة العقول المصرية عدة عوامل رئيسية أهمها أن هؤلاء المهاجرين ومعظمهم من العلماء والمثقفين والطلاب يتجهون بشكل كثيف الى أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة كما توضح هذه الاحصائيات أن البلاد العربية فى المشرق تصدر من الكفايات العلمية أعدادا كبيرة أكبر من الأعداد التى تصدرها البلاد العربية فى المغرب العربى .

كما أوضحت أن أعداد الدارسين المصريين بالخارج والذين يمتنعون عن العودة يتزايدون بشكل كبير ولذلك فالفصل الحالى سيحاول القاء الضوء على العديد من الجوانب المتصلة بحجم هجرة العقول وذلك وفقا للتيسر من البيانات والاحصائيات ، وأهم هذه الجوانب ما يلى :

أ — حجم الهجرة العادية ، وأعداد المهاجرين من ذوى الكفايات العلمية .

ب — مؤهلات هذه الكفايات العلمية .

جـ — أعداد المبعوثين الممتنعين عن العودة وتطور هذه الأعداد .

د — توزيع المهاجرين وفقا لأعمارهم .

هـ — أثر تخبط قوانين الهجرة والحروب فى زيادة أعداد المهاجرين وخصوصا ذوى الكفايات العلمية .

و - توزيع المهاجرين المصريين على الدول المختلفة .

ز - موقف مصر بالنسبة للدول العربية الأخـــرى .

أ - حجم الهجرة العادية :

بلغ عدد المهاجرين فى الفترة من ١٩٦٢ الى عام ١٩٧١ حوالــى ١٣٦٩٤ مهاجرا ولقد تم توزيع هؤلاء المهاجرين وفقا لقطاعات العمـــل التى كانوا يعملون بها قبل الهجرة ،وذلك لمعرفة نوعياتهم المختلفة .

ولقد أظهرت الاحصائيات أن أعداد المهاجرين ولا يعملـــــون تصل الى ٣١٦٢ بنسبة ٢٣,١٪ ، بينما وصل عدد المهاجرين ويعملون بالمؤسسات العامة والشركات المختلفة الى ٤٦٩٧ بنسبة مئوية وصلـــت ٣٤,٣٪ من اجمالى أعداد المهاجرين ، فى حين بلغ أعداد العاملـين بالوزارات والهيئات العامة ٣١٩١ بنسبة مئوية تصل الى ٢٣,٣٪ مـــن أعداد المهاجرين الكلية، وبلغ عدد المهاجرين ممن يعملون لحسابهـم أو يعملون لدى الغير أو فى جهات أجنبية ٢٥٨١ مهاجرا بنسبة تصـــل الى ١٨,٩٪ من اجمالى المهاجرين وتبلغ أعداد من لم يوضح عمله فـــى الفترة السابقة للهجرة ٦٢ فرادا بنسبة ٠,٥٪ (جدول رقم ١٠) .

ب - أعداد المهاجرين ذوى الكفايات المهنية :

تم توزيع اجمالى المهاجرين السابق الاشارة اليهم وفق نوع المهنـة التى يمارسوها قبل الهجرة فتبين وجود عدد من أصحاب المهن الفنيـــة العليا يصل الى ٤٦٩٣ بنسبة مئوية ٣٤,٣٪ ووصلت أعداد أصحـــاب المهن الادارية الى ٧٩٠ مهاجرا بنسبة ٥,٨٪ بينما وصلت أعـــداد

أصحاب المهن الكتابية والتجارية والمالية الى ٣٥٨٣ مهاجرا بنسبة مئوية قدرها ٢٦,٢٪ وبلغ أعداد الصناع وأصحاب الحرف المختلفة حوالى ١٦٠٩ بنسبة ١١,٨٪ ويوجد أفراد لم يبينوا مهنهم وغيرهم يعملون بالمهن الرياضية والاخرى عددهم وصل الى ٣٠١٩ مهاجرا بنسبة مئوية ٢٢,١٪ .

من العرض السابق يتضح أن أعداد المهاجرين المصريين من أصحاب المهن العالية المستوى تزداد ونسبتهم أيضا تزداد بالمقارنة بأصحاب المهن العادية.

وذلك يوضح مدى الخسارة التى يعانى منها المجتمع بهجرة هؤلاء . (جدول رقم ١٠) .

جـ - مؤهلات المهاجرين :

تم توزيع المهاجرين فى نفس الفترة السابقة وفق مؤهلاتهم العلمية وحسب سنوات الهجرة ولقد تبين من هذا التوزيع الحقائق التالية :

١ - وصلت أعداد المهاجرين ذوى الدرجات العلمية العليا أى دكتوراه - ماجستير - دبلومات عليا الى ٣٨٥ مهاجرا بنسبة ٢,٨٪ من اجمالى عدد المهاجرين . وذلك يوضح مدى الفقد والخسارة التى يواجهها المجتمع بالنسبة لهذه الفئة اذا قورنت هذه النسبة بنسبتهم أى أعداد السكان الأصلية .

٢ - بلغت أعداد المهاجرين من حملة المؤهلات العليا الى ما يعادل

٥١٣٣ بنسبة مئوية تصل الى ٣٧,٥٪ ٠

٣ — بلغت أعداد المهاجرين من حملة الشهادات الفنية المتوسطة والثانوية العامة ٢٩٩٨ بنسبة تصل الى حوالى ٢١,٩٪ ٠

٤ — بلغت أعداد المهاجرين أقل من الثانوية العامة وبدون مؤهلات ولم يستدل على مؤهلاتهم الى ٥١٧٨ مهاجرا بنسبة تصل الى ٣٨ ٪ ٠

مما سبق نجد أن نسب المهاجرين من حملة الشهادات الثانوية الفنية وما بعدها تصل الى ٦٢٪ من أعداد المهاجرين ومقارنة ذلك بالاحصائيات التى تظهر نسبة الأمية فى مصر والتى بلغت ٥٦٪ فى احصاء عام ١٩٧٧ يبدو مدى ما يفقده المجتمع خصوصا وأن المجتمع يتحمل تكاليف أعداد هؤلاء المهاجرين بالكامل ولا يجد من ورائهم أى عائد ٠

٥ — تبين الاحصائيات أن عام ١٩٦٢ لم يشهد هجرة أحد من المؤهلات فوق البكالوريوس ثم بدأت الهجرة تتزايد ٠ (جدول رقم ١١) ٠

د — أعداد المبعوثين الممتنعين عن العودة الى الوطن :

بدأت مشكلة امتناع عضو البعثة عن العودة فى عام ١٩٥٦ ، وتتزايد فترات معينة ، ولقد بلغ عدد الممتنعين عن العودة حتى نهاية ١٩٦٤ ١٠٥ عضو بعثة وتلاذلك تزايد أعداد الممتنعين عن العودة وخصوصا فى عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ حيث يظهر مدى تأثير الهجرة بالحروب فى هذين العامين ٠

ولقد بلغ اجمالى عدد المتنعين عن العودة فى الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٧٧ حوالى ٨٧١ عضو بعثة دراسية (جدول رقم ١٦) بينما بلغ عددهم بالاضافة الى أصحاب الاجازات الدراسية ١٢١٢ (جدول رقم ١٧) .

وتشير النتائج الاحصائية فى الجداول الى الحقائق التالية :

أ - عدد المتنعين عن العودة يتجه الى الزيادة ولكن بصور غير منتظمة ففى الفترة من ٦٠ - ١٩٦٩ قرر حوالى ٢٢٤ طالبا مصريا البقاء فى الخارج من اجمالى ٢٦٢٠ عائدا الى البلاد أى بنسبة تصل الى ١٠٪ من العائدين .

ولقد زادت هذه الأعداد فى سنة ١٩٦٧ وصلت الى ٨٧ فردا وفى عام ١٩٧٣ وصلت الى ٢٣٣ فردا من مختلف التخصصات (جدول رقم ١٦) .

ب - عدد المتنعين عن العودة فى التخصصات العلمية يبلغ أكثر من ثلاثة أمثال عددهم فى التخصصات النظرية .

جـ - زيادة عدد المتنعين عن العودة من الموفدين فى التخصصات الهندسية ثم الطبية .

د - تستحوذ الولايات المتحدة على النصيب الأكبر من المتنعين عن العودة .

هـ - وصل عدد المبعوثين المصريين الموفدين الى الخارج " بعثات - منح دراسية " خلال الفترة من ٦٧ الى ١٩٧٦ ، ١٠٨٥٠ عضوا

عاد منهم الى مصر حتى عام ١٩٧٩ عدد ٨١١٠ عضوا ٠

جـ ـ توزيع المهاجرين وفق أعمارهم :

بتوزيع اجمالى المهاجرين فى الفترة من ٦٢ الى ١٩٧١ حسب فئات السن تظهر الحقائق التالية :

١ ـ تتزايد أعداد المهاجرين فى الفترة العمرية ٢٠ ـ أقل من ٣٠ وهى تمثل أعلى نسبة هجرة مقارنة بالأعداد الكلية حيث بلغ عدد المهاجرين فى هذه ٥٠٥١ مهاجرا بنسبة وصلت الى ٩ر٣٦٪٠

٢ ـ تلى الفترة السابقة الفترة من ٣٠ الى أقل من ٤٠ عاما وهى تمثل المرتبة الثانية فى الاعداد حيث بلغ عدد المهاجرين فيها حوالى ٤٣٦٤ مهاجرا بنسبة وصلت الى ٩ر٣١٪ من الأعداد الكلية للمهاجرين ٠

٣ ـ مما سبق نرى أن نسبة المهاجرين فى الفترة العمرية من ٢٠ ـ أقل من ٤٠ عاما وصلت الى حوالى ٦٨,٨٪ من أعداد المهاجرين وذلك يوضح مدى الفقد فى القوى البشرية المصرية حيث أن هذه الفترة العمرية هى أعلى فترات العطاء بالنسبة للقوى البشرية العاملة (جدول رقم ٩) ٠

د ـ أثر تخبط القوانين والحروب فى أعداد المهاجرين المصريين :

١ ـ بالنظر الى نفس الفترة وهى من ١٩٦٢ الى ١٩٧١ يبدو تأثر حركة الهجرة المصرية بصفة عامة بما حدث فى عام ٦٧ بالنسبة

للحرب ، وكذلك ما ظهر من تشجيع الهجرة وتعديل بعض القوانين التى تشجع الهجرة فى نفس الفترة ، حيث وصلت نسبة المهاجرين فى عام ١٩٦٧ الى حوالى ٨,٤٪ وفى عام ١٩٦٨ وصلت الى ١٣,٪ وقفزت مرة أخرى الى حوالى ٢٢,٨٪ فى عام ١٩٦٩ من اجمالى المهاجرين . وذلك يوضح مدى تأثر حركة الهجرة بالقوانين المشجعة لها وكذلك يوضح أثر الحرب فى أعداد المهاجرين .

وبالنظر الى أعداد ونسب الحاصلين على درجات أعلى من البكالوريوس نجد أنهم تأثروا بنسبة أكبر بالحرب والقوانين حيث بلغت نسبتهم الى اجمالى المهاجرين منهم فى عام ١٩٦٧ حوالى ٦٪ .

ثم زادت فى عام ١٩٦٨ ووصلت الى ٢٣,٩٪ .

ثم زادت مرة أخرى فى عام ١٩٦٩ ووصلت الى ٣١,٨٪ (جدول رقم ١١) .

ومما سبق يوضح تزايد نسبة المهاجرين ذوى المؤهلات فوق العليا عن نسبة المهاجرين العاديين فى نفس الفترة .

٢ — بالنسبة الى حركة عدم العودة بالنسبة للمبعوثين المصريين فى الخارج ظهر أثر هذه الحركة بالحروب فى عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . ففى عام ١٩٦٧ وصل العدد الى حوالى ٨٧٪ عضو بعثة ممتنع عن العودة بنسبة تصل الى ١٠٪ من العدد الكلى .
وفى عام ١٩٧٣ وصل العدد ٢٣٣ بنسبة تصل الى ٢٧٪ من العدد

الكلى للمتنعين عن العودة وذلك فى فترة تصل الى ٢٢ عاما وهذا يدل على أن ٣٧٪ من المتنعين عن العودة كانوا فى عام ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ فقط .

ز ـ توزيع المهاجرين المصريين على الدول المختلفة :

أ ـ حركة هجرة المتنعين عن العودة من المبعوثين المصريين :

يشير الجدول رقم (١) الى عدد المتنعين عن العودة من المبعوثين المصريين فى الفترة من ٥٦ الى ١٩٦٥ وعددهم ١٤٨ متنعا عن العودة استقر منهم ١٠٧ فى الولايات المتحدة بنسبة تصل الى ٣ر٧٢٪ ومما يلفت النظر أن عدد الذين استقروا فى الولايات المتحدة أكثر من العدد الذى كان يتم دراسته بها ، أى أنها استوعبت بعض الافراد ممن أكملوا دراستهم فى البلاد الأخرى ، وذلك يبرر مدى تأثر المتنعين عن العودة بقوانين الهجرة فى الولايات المتحدة التى أتاحت الفرص لذوى الكفاءات العلمية للاستقرار بها .

وفى الفترة الأخيرة تصل نسبة المتنعين عن العودة من المبعوثين المصريين الى الولايات المتحدة حوالى ٩٠٪ من العدد الكلى .

ب ـ يشير الجدول رقم (١٠) الى أن الولايات المتحدة هى الدولة الاولى فى جذب العقول المصرية حيث وصلت أعدادهم الى ٤٨٥٢ من العدد الكلى وهو ١٣٦٩٤ فردا بنسبة تصل الى ٤ر٣٥٪ وتلى الولايات المتحدة كندا ثم

استراليا والبرازيل (جدول رقم ١٠) .

ويشير نفس الجدول الى أن الولايات المتحدة جذبت أصحاب المهن الفنية العالية حيث وصل عدد المهاجرين اليها حوالى ٢٧٨٦ من اجمالى المهاجرين وعددهم ٤٦٩٣ بنسبة تصل الى ٥٩٫٣٪ بينما كانت نسبة المهاجرين الاجمالية تصل الى ٣٥٫٤٪ .

وفى دراسة لجرويل وسكوت التى أجريت لمعرفة بعض المواصفات التعليمية للمهاجرين أظهرت أنه فى الفترة من ١٩٤٩ — ١٩٦١ وجد أن تدفق العلماء والمهندسين الى الولايات المتحدة كان يعادل ٥٪ من مخرجات الجامعات الامريكية وهذه الاعداد تتكلف حوالى ١ بليون دولار .

جـ — موقف مصر بالنسبة للدول العربية من حيث هجرة العقول الى الدول المتقدمة :

أ — يشير الجدول رقم (٤) الى اعداد المهاجرين من مصر والدول العربية المختلفة الى كندا ، وهو يوضح أن عدد المهاجرين المصريين أكبر عدد يليه لبنان فالمغرب وسوريا والاردن بينما يوضح الجدول رقم (٢) وهو الخاص بالهجرة الى الولايات المتحدة أن الاردن بما فيه الفلسطينيين يتعرض لاكبر عدد من الهجرة يليه مصر فلبنان فالعراق فالمغرب .

ب — من الجداول السابقة تظهر الحقيقة التالية وهى أن اجمالى المهاجرين من الفنيين والاخصائيين من مصر

أعلى من الدول العربية كلها وأن هجرة العقول العربيـــــة كلها من المشرق العربى أكبر كثيرا من المغرب العربى ٠

جـ ـ بحساب نسب المهاجرين السنوية الى أعداد المتخريجيــين فى البلاد العربية تتضح أن سوريا تعانى من فقد واضح بالنسبة للمهندسين ثم لبنان فالعراق ومصر بالمرتبة الرابعة حيــــث أن اعداد المتخرجين أعلى كثيرا من المهاجرين منها ٠

أهم أسباب هجرة العقـــول :

يثير موضوع هجرة العقول جدلا صاخبا ، وخلافا عنيفا فى صفـــوف مفكرى دول العالم ، حيث يرى البعض ضرورة اطلاق هذه الهجرة ويعدد مزاياها ، بينما يطالب فريق آخر بتقييدها ويرى فريق ثالث بمنعها منعا بـاتـــــا .

ولقد تعرضت الكثير من الدراسات والكتابات لدوافع هجرة العقـــول وأسبابها ولكن معظم الاسباب والدوافع التى وردت فى هذه الدراســات كانت تعبيرا عن الاراء التى يبديها المهاجرون أنفسهم ومن ثم فان بعضها لا يخرج عن كونه مجرد تبريرات تخفى الدوافع الحقيقية والاسباب التــى وراء هذه الهجـــرات .

وتشير جميع الدلائل الى أن أسباب الهجرة الفنية والعلمية العربيــة ترتبط ارتباطا عضويا بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والتربوية والحضارية السائدة فى البلاد العربية من جهة وفــى البلاد المتقدمة من جهة أخرى .

وبأسلوب آخر : هناك قوى دافعة فى البلاد العربية تدفع بالعقـول العربية الى الهجرة كما أن هناك قوى جذب فى البلاد المتقدمة تجـذب هذه العقول الى الهجرة اليهـا .

ولقد حاولت بعض الدراسات تصنيف عوامل الهجرة الى نوعيــن :

١ ـ عوامل تتصل بالدول الجاذبة " وهى تلك الدول التى تجـــذب العلميين والفنيين للعمل بهـــا ".

٢ ـ عوامل كامنة فى الدول الطاردة " الدول التى يتركها أبناؤهـــا ".

وهذا يعنى أن قضية الهجرة تحكمها عوامل وظروف من داخل البلاد يقابلها عوامل مضادة من الخارج • ولا شك أن أى محاولة لتفهم الاسباب الكامنة وراء استنزاف العقول من الاقطار العربية تستلزم بالضرورة كشف الدوافع التى تحفز هؤلاء للرحيل من بلادهم وكذلك " الجواذب " التى تقربهم الى الهجرة للبلاد المتقدمة •

ومن الواضح أن العوامل وراء الهجرة الثقافية كثيرة ومتشابكة ومختلفة ويمكن تصنيف جميع تلك العوامل والدوافع الى العوامل الشخصية الفردية ـ العوامل الاجتماعية والنفسية ـ العوامل الاقتصادية والمالية ـ العوامل التربوية والتعليمية ـ العوامل السياسية ـ العوامل الدولية •

ومن أهم العوامل والاسباب التى تساعد على هجرة العلميين من بلادهم:

أولا : أهم الاسباب التى ترجع الى عوامل الطرد داخل المجتمع :

١ ـ عدم مناسبة العمل المسند للفرد مع تخصصه :

فقد يرى البعض أن الاعمال التى تسند اليهم لا تتفق مع الاعداد السابق لهم مما يؤدى الى عدم انتمائهم اليها وعدم توفيقهم فى القيام بها • وبالنسبة للدول العربية عامة ومصر خاصة تظهر أسوأ حالات سوء التوظيف حيث يتم وضع الرجل المناسب فى المكان غير المناسب وهذا الواقع يصطدم به المثقفون والباحثون والمبعوثون العائدون من الخارج وهى عدم قدرة الدولة على توظيف قدراتهم وطاقاتهم التوظيف التام من خلال وجودهم فى أعمال قد تكون بعيدة عن نطاق تخصصاتهم • ومن هنا يتسرب الملل اليهم ويفقدون الحماس الذى كانوا على استعداد لتقديمه

لو أتيحت لهم فرص العمل فى المجال المناسب لهم •

ولذلك فالاوضاع الوظيفية فى مجتمعنا تجعل الافراد يهربون من وظيفة الى أخرى أكثر اغراء أدبيا أو ماليا • فحامل الدكتوراه يتصور أن مكانه الطبيعى هو العمل فى الجامعة وبالتالى يحس بالضيق اذا عين فى احدى الوزارات أو فى أحد المعاهد غير التابعة للجامعة وهذه الحالة من التنافس قد تؤدى الى تكدس الكفاءات فى مناطق عمل قد لا تكون فى حاجة اليها بينما تتعرض أماكن أخرى دون عدد كاف لها • فحاجة المصانع والشركات الى الباحثين القادرين على القيام بتطوير عمليات الانتاج والافادة من التطور العلمى والتكنولوجى المعاصر لا تقل عن حاجة الجامعات ومراكز البحث العلمى اليهم •

وبالاضافة الى ما سبق فهناك أيضا ـ فيما يبدو ـ عدم اتفاق حول معنى التخصص وبالتالى حول الوظيفة المناسبة لهذا التخصص فالاراء تتراوح فى معناها بين التخصص العريض " التخصص العام " فى مجال دراسى معين " والتخصص الدقيق الذى يصل الى حد حصره فى نقطة البحث التى تناولتها رسالة الدكتوراه للمتخصص •

ان تحديد معنى التخصص يتوقف الى حد بعيد على درجة النمو العلمى فى المجتمع • ومدى توافر عدد المتخصصين فى المجال الواحد • ففى المجتمعات المتقدمة ، حيث تتسع الاعمال العلمية والتكنولوجية وتتوافر الاعداد الكبيرة من المتخصصين يمكن الاخذ بمفهوم التخصص الضيق بينما فى الدول النامية حيث يتضاءل حجم العمل العلمى والتكنولوجى ويقل عدد المتخصصين

فلا يمكن عمليا الاخذ بمفهوم التخصص الضيق ولذلك فان بعض تنظيماتنا التعليمية لا تتفق مع واقع العلم والعمل في مجتمعنا .

٢ – عدم وجود فرص كافية للعمل :

توجد بعض الاراء التي توضح وتبين أن الهجرة من الوطن لا يترتب عليها بالضرورة خسارة كبيرة للدولة المصدرة . لان الدولة المصدرة لا تملك وسائل الاستفادة بهم فقد يواجه بعض العائدين المتخصصين في حقول علمية وتقنية عالية جدا صعوبة بالغة في الحصول على أعمال في بلدهم وفي كثير من الاحيان يكون السبب هو تجاوز بعض التخصصات للامكانات الاقتصادية . فمثلا عالم الصواريخ في بلد متخلف من الصعب عليه الحصول على عمل في بلده ولكن هذا العالم لا يجد صعوبة في الحصول على عمل مناسب في الدول المتقدمة .

٣ – عدم توافر المناخ العلمي المناسب :

من أهم الاسباب التي تذكر عند تحليل هجرة العقول من الدول النامية الى الدول المتقدمة ما يتعلق بالصعوبات المعنوية والمادية التي تواجه العمل العلمي في المجتمع مثل نقص الامكانات والاجهزة وقيود الروتين الحكومي . وفقدان بعض الاتجاهات والقيم اللازمة للبحث العلمي – كالتعاون وتبادل الفكر وعدم التعصب . وفي هذه الجوانب لا يمكن انكار وجود مثل هذه المعوقات في مجتمعنا . حيث يواجه المبعوث العائد – وخاصة في مجال العلوم – التخلف الشديد . فلا نجد مراكز بحوث . ولا مختبرات

ولا توجد المكتبات الفنية بالكتب • وهذا التخلف العلمي يؤدي الى العزلة العلمية ، ولا شك في أن المناخ العلمي والفكري يعادل الرواتب في أهميته ان لم يفقها ، في اجتذاب العلماء والباحثين والاحتفاظ بهم •

ولذلك فقضية توفير المناخ العلمي المناسب هي الاخرى قضية نظام تربوي لا يهتم في بناء المجتمع العلمي الا بتزويد الافراد بمعلومات وحقائق علمية متناسيا أن الامر الاساسي في هذا البناء هو تغيير العادات وتقاليد الناس وأساليب تفكيرهم بما يضمن نمو العلم والافادة منه على وجه أفضل •

ولذلك فمن الاسباب الهامة لهجرة الكفايات وعدم عودة المبعوثين عدم احساس المهاجر بقدرته الانتاجية داخل بلده ، وكذلك عدم قيام النظم التعليمية على أساس تخطيطي سليم مما يعوق ظهور المناخ العلمي المناسب لزيادة انتاجية العلماء •

ويمكن تلخيص أهم الاسباب الناجمة عن عدم توافر المناخ العلمي المناسب والتي وراء هجرة الكفايات العلمية وعدم عودة المبعوثين أو هجرتهم بعد عودتهم ثانية بما يلي :

أ — عدم القدرة على متابعة التقدم العلمي المستمر من خلال الكتب والدوريات بحيث تصل اليهم في الوقت المناسب ودون معاناة في الحصول عليها •

ب — عدم التقدير الكافي بقيمة البحث العلمي من حيث الاخذ بنتائجه والاسترشاد بها عند التخطيط والتنفيذ مما يزعزع ثقة الباحث فيما يبذله من جهد •

جـ — ان البحث العلمي يعتمد في المقام الاول على بيانـــات ومعلومات تستقى من الواقع ومن المصادر الرسمية والهيئات المتصلة بمجال الظاهرة المدروسة ، وهنا يواجه الباحث بصعوبات بالغة في الحصول على ما يبتغيه من معلومـات وبيانات قد توفر عليه الجهد الكثير وتسهم في اثـــراء البحث العلمي ، وتجعله يبدأ في معظم الاحوال مـــن نقطة الصفـــــر .

د — عدم تخصيص الميزانيات المناسبة التي تمكن البحث العلمي من تحقيق أهدافه وبالتالي تنعكس آثار هذا الضيق المالي على البحث من حيث امكانية تعميقه وتعميمه .

هـ — الانفصال بين أجهزة التخطيط وبين أجهزة البحث العلمي مما يؤدي الى الافتقار الى خطة علمية تنسق بين نتائـــج البحث العلمي وبين المشروعات المختلفة مما لا يحقـــــق الاستفادة الكاملة من نتائج البحوث وبالتالي انفصال البحث العلمي عن العمل التطبيقي وعدم ربط الابحاث التطبيقيـــة بحاجات المجتمع . ان عدم تحقيق الارتباط بين البحــــث العلمي ووسائل الانتاج تجعل الاموال المخصصة للبحــث العلمي قليلة وبعيدة عن الواقع ولا تسهم في حل المشكــلات الانتاجية التي يواجهها المجتمــع . ولذلك فان عـــــدم التنسيق بين الاجهزة المختلفة القائمة بشئون البحث العلمي يترتب عليه تشتيت الجهود وعدم الافادة الكاملة مـــــن الامكانات العلميـــة والمادية المتاحــــــة .

و ـ التفرقة فى النظرة الى العلوم الطبيعية والانسانيةوالاجتماعية
مع أن الوظيفة الاجتماعية للعالم أيا كان نوعه فى أى بلد متقدم لا تكتمل الا بالعلوم الانسانية .

ز ـ عدم ايمان بعض المسئولين بأهمية البحث العلمى وضرورته لحل المشكلات المختلفة التى تواجه المجتمع ، حيث أن مجتمعنا ما زالت تسيطر على عدد من قطاعاته الهامة اتجاهات غير علمية وهذا فى حد ذاته يعتبر عائقا لنمو البحث العلمى .

٤ ـ سفر المبعوث دون تأهيل نفسى واجتماعى مناسب :

تشير العديد من الابحاث والدراسات الى أن سفر المبعوث فى سن مبكرة ، دون اعداد ، وتأهيله نفسيا واجتماعيا يجعله يقع تحت الضغوط والاغراءات التى تقدمها الدول الجاذبة للقوى البشرية ولذلك فلا يستطيع مقاومة هذه الاغراءات ، كما أن طول الفترة الزمنية التى يقضيها المبعوث فى الخارج فى ظل ظروف وامكانات الدول المتقدمة تجعله يشعر بعدم القدرة على التكيف مع الحياة الاجتماعية فى بلده ، ووطنه حيث أنه يكون قد تعود على نمط حياة مختلف عن أنماط الحياة فى مجتمعه .
وقد أظهرت هذه الدراسات أن نسبة غير العائدين من الطلبة الاجانب بالولايات المتحدة الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما ويعولون أنفسهم مرتفعة جدا عن نسبة غير العائدين من الطلبة الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاما وتحت رعاية الحكومات .

٥ ـ عدم وجود اتساق بين خطط التعليم في مراحله المختلفة كما ونوعا وبين الحاجات الفعلية للمجتمع في ظروف تحوله وتنميته • ويمكن ملاحظة هذا في التعليم الثانوي والجامعي مما يخلق فائضا في التخصصات التي لا تحتاجها قطاعات الدولة في ظروفها •

٦ ـ يلاحظ عدم الاتساق في خطط البعثات الخارجية فالمفروض أننا في بلد نام وفي حاجة الى تخصصات من نوع معين وفي قطاعات أكثر من غيرها • ولكن من الملاحظ أن البعض يرسل الى بعثات دقيقة وفرعية " كعلوم الفضاء مثلا " • وعند عودته حتما لن يجد العمل والمكان المناسب لمؤهلاته لاننا في الظروف الراهنة لا نحتاج الى مثل هذا التخصص •

٧ ـ نظرة المجتمع الى الباحث العلمي وتقديره وتهيئة المناخ المناسب لتحركه ونشاطه • ويقع جزء كبير من هذا على أجهزة الاعلام • فمثلا ان حجم ما يعطى لراقصة أو مطربة ناشئة من وسائل الاعلام يفوق ما يعطى لمراكز البحوث بكل ما فيه •

٨ ـ أسباب أخرى اضافيــة :

بالاضافة الى الاسباب السابقة توجد أسباب أخرى قد تكون وراء هجرة العديد من المبعوثين حيث ترتبط هجرة المبعوثين بتخلف النظم التعليمية وجمودها • فجمود القطاع الجامعي والافتقار الى جو الدراسة والبحث والاساس غير الاكاديمي للترقي والقرارات الخاطئة بشأن أولويات البحوث والبيروقراطية السافرة ومناهج الدراسة العتيقة الجامدة

كل هذه العوامل تجعل من النظم التعليمية والبحثية دافعا الى هجرة الكفاءات من بلادنا • كما أن انعدام التخطيط التربوى فى البلاد العربية من العوامل الهامة وراء الهجرة حيث لا توجد مخططات تنمية علمية وتقنية فى البلاد العربية لتفجير الطاقات البشرية الهائلة • ومن عوامل هجرة المبعوثين عدم الاستقرار السياسى والنكسة العسكرية عام ١٩٦٧ وما تركته من ألم نفسى وعدم استقرار • مما كان له أبعد الاثر فى نفوس العلماء والطلاب وقد تهاجر بعض الكفايات الى الخارج لعدم موافقتها على الخط الاجتماعى والسياسى السائد •

ثانيا : أهم عوامل الجذب فى المجتمعات المتقدمة :

١ — ارتفاع الاجور فى الدول المتقدمة :

تعتبر الرواتب المرتفعة فى الخارج من الدوافع الرئيسية لهجرة العقول واجتذابها وهذا السبب الحقيقى الذى يتخفى وراء الافراد عند الهجرة • ويقدر خبراء اليونسكو أن الارباح فى أوروبا وأمريكا أعلى منها بكثير فى البلدان النامية والعربية وقد تتجاوز أحيانا عشرة أضعاف ماقد يجده أولئك الاساتذة والباحثون والاطباء والمهندسون والعلماء فى بلادهم الاصلية • وهناك ثمة نقط لابد من ذكرها والتركيز عليها فى مجال الرواتب وهى الفرق الشاسع بين أصحاب الكفاءات وحملة الشهادات الجامعية من الاجانب العاملين فى الدول العربية وبين زملائهم من مواطنى البلاد العربية حيث يتقاضى الخبراء والاساتذة الاجانب

رواتب مغرية تصل الى ثلاثة أضعاف نظائرهم من الاخصائيين العرب • وعلى حين تتكلف الدولة النامية الكثير فى سبيل اعداد العلميين والفنيين ، فان قدرتها تكون محدودة فى الاستفادة منهم • وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية والاعتماد العلمى والتكنولوجى على الخارج ، حيث أن الاقتصاد القومى لعدد كبير من الدول النامية لا يستطيع استيعاب الافواج المتخرجة من الجامعات • وان ذلك من أخطار عوامل الطرد ، وتبقى مسئولية الدول المتقدمة خطيرة حيث أنها تستطيع المساهمة فى تخطيط التعليم والقوى العاملة للدول النامية بما يخلق الفرص الملائمة للمهارات القومية ، ويقف سدا منيعا أمام عوامل الطرد والجذب ويفتح الطريق أمام تنمية اقتصادية فعالة تعتمد على الثروات الهائلة الكامنة فى مهارات وتخصصات أبناء الدول النامية •

٢ — نوعية الدراسات والبحوث التى تجرى فى الجامعات الاجنبية :

ترتبط الدراسات والبحوث التى تجرى فى الجامعات الاجنبية بالمشكلات والقضايا التى تواجهها هذه البلاد وهذه المشكلات والقضايا تختلف اختلافا جذريا عن المشكلات التى تواجهها الدول النامية ، ولذلك فان شكل الاعداد الذى يتلقاه المبعوثون لايخدم كثيرا قضايا ومشكلات المجتمع وثمة نقطة أخرى وهى التخصص الدقيق للافراد والذى قد لا يناسب المجتمع الاصلى من ناحية احتياجات هذا المجتمع لنوع معين من التخصصات • ولقد استمرت الجامعات فى كل مكان تقريبا ، ملتزمة بتقاليدها فى الترحيب بالطلاب والاساتذة الاجانب وفى كثير من الحالات فان هذه الجامعات

تدرس ما يناسب بلادها وما لا يناسب حاجات هؤلاء الدارسين الزائرين وحاجات التنمية في بلادهم ويؤدي هذا بالزائر الى الانخراط ضمن المستنزف من العقول . والكثير من المنح تعطى لدراسات لا تتجاوب مع احتياجات البلد المتلقي المنحة . اما لان النظريات ا[illegible]ية والتكنولوجيا المتقدمة لا تجد لها فيه تطبيقا أو لان برامج العلوم الاجتماعية تعكس أساسا مشكلات البلاد المتقدمة صناعيا . وقد أظهر تحقيق أجرته جامعة لوفان بين طلبة العالم الثالث أن ٢٢٪ منهم ينتظرون من التكنولوجيا اجابة عما يصادفهم من مشكلات التنمية في بلادهم . وأن ٢٨٪ منهم يجدون اجابة جزئيــة . والواقع أن أكبر فائدة يجنونها من اقامتهم هي توسيع أفقهم الثقافي وتعلم المنهج العلمي وأدوات التحليل العقلي والوعي النقدي ازاء حقائق بلادهم .

٣ ـ تشريعات الهجرة المرنة والجديدة في الدول الاوروبية :

ترجع الزيادة في حركة الهجرة في السنوات الاخيرة من الدول النامية الى الدول المتقدمة والغنية الى القوانين والتشريعات الجديدة المرنة التي فتحت الابواب أمام الاخصائيين وأصحاب المهارات والمواهب . ولقد عدلت الولايات المتحدة قوانين الهجرة لاجتذاب المزيد من الاخصائيين فهي تعطي الاولوية للافراد المؤهلين تأهيلا جامعيا وأصحاب المواهب العلمية . لقد خول قانون ١٩٦٥ العلماء والمهندسين والاطباء و..... حق الحصول على تأشيرات دخول دون القيود السابقة على هذا

القانون • ولذا فقد زاد حركة الهجرة الى الولايات المتحدة وتلا ذلك قانون ١٩٦٨ ، الذى بمقتضاه يسمح للشخص بالسفر الى الولايات المتحدة على أساس علمه واختصاصه بصرف النظر عن قوميته وبلده ووطنه • ولقد منح هذا القانون الطلاب الاجانب وخاصة المتفوقين حق الاقامة والعمل وبالتالى حولهم من " زائرين مؤقتين " الى " مقيمين دائميين ". ولقد أنشأت مؤسسات مختلفة لتساعد على هجرة الفنيين مثل " خدمات العمل الدولية " حيث تعرض هذه المؤسسة على الافراد تأمين أعمال لهم بصرف النظر عن اللون والدين والطبقة والبلد •

ولقد حذت الدول الاوروبية وكندا واستراليا حذو الولايات المتحدة فى هذا المجال حيث أتاحت لهم القوانين الجديدة العديد من المهاجرين المتخصصين •

وهذا يدل على أن هجرة العقول أصبحت فنا تمارسه الدول المتقدمة وأصبحت هذه العملية تعرف " باصطياد العقول " حيث أنها تستند الى عملية انتقائية متقنة ، وليست حركة هجرة تلقائية يقوم بها أفراد حيث يمكن الاستفادة من هذه العقول وعند الضرورة تقوم هذه الدول بارسال خبرائها وفنييها من أبنائها الى الدول النامية للاشراف على المشاريع والخطط ، حيث يتقاضون مرتبات هائلة •

ثالثا : أسباب خاصة بالمبعوث نفسه :

بجانب الاسباب السابقة قد نجد أسبابا أخرى تغرى المبعوث على عدم العودة وأهم هذه الاسباب :

الفصل السادس

نموذج تخطيطى

لمواجهة مشكلة استنزاف العقول فى مصر

- أهم الاسباب التى دعت الى ضرورة وضع خطة جديدة للبعثات والدراسات العليا فى مصر •
- الاسس التى يجب مراعاتها عند التخطيط لنظام البعثات والدراسات العليا فى مصر •
- أهداف تخطيط البعثات والدراسات العليا فى مصر •
- أجهزة التخطيط للبعثات والدراسات العليا •
- أعداد مشروع الخطة •
- أهم البدائل المقترحة عند التخطيط لنظام البعثات والدراسات العليا فى مصر •

نموذج تخطيطى للبعثات والدراسات العليا

مقدمة :

عند تخطيط أى برنامج لتنمية الموارد البشرية ابتداء من محو الامية الى التعليم العالى ، يمكن أن نتبنى نموذجا يقوم على تقدير الاعداد التى سوف يتناولها البرنامج ، وهذا النموذج يجب أن يحقق للدولة التوازن بين ما يجب تحقيقه وبين ما تستطيع ويجب أن تفعله .

ان ما يمكن عمله هو الوصول الى أحسن توازن ممكن بين الطموح والموارد ، والخطوة الاولى لتحقيق هذا التوازن هو تخطيط النظام فيد البحث ، بحيث لا ينبغى تخفيض نوعية الناتج التربوى ، لكى يتم الوصول الى أهداف رقمية ، ويجب أن تكون الاهداف واقعية ، ومن الممكن الوصول اليها وتحقيقها .

ان الحاجة الى استراتيجية جديدة لبعثاتنا فى الخارج والداخل تهدف الى تدعيم المدرسة المصرية للدراسات العليا وتسمح فى الوقت نفسه لهذه المدرسة بالانفتاح على المدارس العلمية والفكرية المعاصرة فى الدول المتقدمة من خلال الاهتمام بانشاء أقسام جديدة للدراسات العليا فى جامعاتنا وتدعيم الاقسام الموجودة وتوفير أحدث الوسائل والاساليب العلمية الحديثة فيها وخفض عدد الموفدين الى الخارج لبعثات طويلة بحيث يقتصر الايفاد على التخصصات الدقيقة والنادرة ويوفد العدد الاكبر من البعثات داخليا فى جامعاتنا المصرية ويجب أن تبدأ هذه البعثات من الواقع المصرى ومن مشكلات التنمية فى مصر وأن ترتبط بخطة التنمية

الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة •

ان علينا فى ظل الواقع الاقتصادى الحالى أن نبحث عن حلول ذاتية لعلاج المشكلة دون فرض أعباء اضافية على ميزانية الدولة • ولكن بتحسين توجيه مخصصاتنا فيما يدفع بعجلة البحث العلمى فى الوطن •

والمعلوم أن ميزانية البعثات عام ١٦٧٨ وصلت الى حوالى عشرة ملايين

وتستغرق مدة الدراسة للمبعوث بالخارج للحصول على الدكتوراه مايزيـــد على أربعة سنوات •

وقد تتضاعف بل قد يفضل المبعوث عدم العودة ويرتبط بالمجتمع الذى يعيش فيه وفى هذا يعانى المجتمع المصرى من دفع تكاليف اعداده دون عائد • ولذا فالحاجة كبيرة لدعم الدراسات العليا الوطنية بالتدعيـــم المستمر لمعامل البحوث بما ييسر أعمال الباحث والمشرف فى جو مـــن الاستقرار النفسى والمادى وحصيلة ذلك ولا شك هو تنشيط وخلق مدارس علمية تجتذب اليها الراغبين فى العودة من العلماء المصريين بالخارج •

<u>أهم الاسباب التى أدت الى ضرورة وضع خطة جديدة للبعثات والدراسـات العليـا فى مصـــر :</u>

أ — الحاجة الى وجود سياسة متكاملة طويلة الاجل تهدف الى توفيـــر المزيد من أعضاء هيئات التدريس فى مختلف التخصصات لمواجهـــة التزايد المستمر فى أعداد الطـلاب •

ب — الثورة العلمية والتغير الاجتماعى والتعقيدات الاقتصادية والاجتماعية للنظم القائمة — تقتضى زيادة عدد الافراد القادرين على فهم واستعمال الطرق والوسائل الحديثة فى مجال التطبيق ولذا فالوضع الطبيعـــى

يقتضى افتراض أن الحاجة الى القيام بالدراسات العليا ستزداد مستقبلا •

جـ ـ تزايد حركة الهجرة لاعضاء هيئات التدريس والعلماء المصريين واتساع ظاهرة امتناع المبعوثين عن العودة وما لها من آثار سلبية على حاضر المجتمع المصرى ومستقبلـــه •

د ـ عدم توافر المناخ العلمى السليم للدراسة والبحث حيث تتطلب عملية تلبية حاجات المكتبات والمعامل والتجهيزات المختلفة تخطيـــــط وحسابات الكلفة التفصيلية لها حيث تعانى المعامل والمكتبات من سوء مستوى التجهيز الذى وصل الى درجات واضحة من الهبوط • فمثـلا : وضعت جمعية المكتبة الامريكية الحد الادنى للمعيار اللازم للمكتبـــة بمـا يلـــــى :

٥٠٠٠٠ مجلد لكل ٦٠٠ طالب وذلك بالنسبة لمكتبة كلية الاداب على شرط أن يضاف ١٠٠٠٠ مجلد اضافى لكل ٢٠٠ طالب يزيـــدون على هذا الحد ـ وعموما فانه من الضرورى تخصيص مدخلات للمكتبات فقط بأكثر من ١٠٠٠ دولار لكتب المكتبات لكل خريج من المحتمل أن يتخرج من الدراسات العليا • وذلك لسنوات قادمة حتى يمكن اللحاق بالدول المتقدمـة •

<u>الاسس التى يجب مراعاتها عند التخطيط لنظام البعثات والدراسات العليا فى مصـــــر :</u>

١ ـ ضرورة الحفاظ على التوازن بين التدريس والبحوث فى الجامعات عامة •

٢ ـ ضرورة الحفاظ على المستوى العلمى لهيئات التدريس وتطويره وتنميته عن طريـــق :

أ) الاقلال من ساعات المحاضرات وتحديد لساعات الانتداب خارج الجامعـــــة ٠

ب) فصل الكادر العلمي عن الكادر المالـى ٠

جـ) ربط الاقسام العلمية المتناظرة داخل الجامعة للاستفـــادة بامكانات هذه الاقسام في رفع المستوى العلمى ٠

د) وضع نظام لتفرغ أعضاء هيئة التدريس للقيام بأبحاثهم ٠

هـ) التوسع في ايفاد أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية دورية والتوسع في ايفاد الاساتذة الى المؤتمرات والندوات العلمية ٠

٣ ــ ضرورة تحسين نسبة أعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلاب ٠

٤ ــ ضرورة وضع حد أقصى للانتهاء من البحث فى درجة الماجستير مدته ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ التسجيل يعاد النظر بعدها فـــى موضوع البحث وفى صلاحية الطالب للاستمرار فيه وكذلك الشـــأن بالنسبة للدكتوراه ٠ حيث يمكن أن يكون الحد الاقصى من تاريـــخ التسجيل أربع سنوات يعاد النظر بعدها فى شأن التسجيل والطالب والهدف من ذلك ضمان جدية الطالب فى الدراسات العليا والالتزام بينه وبين الاستاذ المشرف ٠

٥ ــ ضرورة تحقيق الاشراف المباشر للكليات والمعاهد على مبعوثيهم وذلك للحد من عدم عودة المبعوثيـــن ٠

٦ ــ ضرورة وجود تسهيلات واعتمادات كافية للبحوث ودعم معامل الدراسات العليا وتوفير الاموال اللازمة لها والقيام بتجهيزاتها وتزويد المكتبات بالمراجع والمصادر ٠

٧ ــ ضرورة وضع أسس واضحة عند التعيين فى المكاتب الثقافية واعادة النظر

في أعضائها حيث يلزم توفر بعض الصفات التي تساعد الاعضاء على العمل المنتج في البلد الاجنبي مثل : ضرورة أن يكون العضو متخرجا من احدى جامعات هذا البلد الاجنبي حيث يتيح له ذلك فرصة التعرف على البلد الاجنبي ونظمه ويفيد ذلك في ارسال المعلومات والبيانات، المطلوبة للخطط ، كما يشترط توفر الخبرة للعضو وكذلك العمل بقدر الامكان على أن يكون تربويا لانه يتعامل مع أعضاء البعثات أي مستويات علمية عالية يلزم أن يكون ملما بطرق جذب هؤلاء للعودة الى أرض الوطن .

(٨) - ضرورة وضع أسس واضحة للتعيين في المناصب القيادية بالجامعات مما يتيح الفرصة لاستمرارية القيادة بهذه الجامعات وبالتالي امكانية تطبيق التخطيط الموضوع بدقة دون ظهور عقبات ترجع الى تغيير القيادات .

أهداف تخطيط البعثات والدراسات العليا بمصر

(١) سد النقص في عدد أعضاء هيئات التدريس ، وتوفير احتياجات الدول العربية والصديقة من التخصصات الدقيقة المختلفة ، وبما يحقق تحسين نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب.

(٢) توفير الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات التي تحتاجها الدولة ، وربط البحث العلمي ، ومناهج الدراسة بخطة الانتاج والخدمات في الدولة وتوجيه الابحاث وجهة علمية وفنية.

(٣) تبادل الابحاث والخبرات مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية بالداخل ، وتحقيق التعاون بين مختلف الهيئات القائمة بالبحث العلمي ، وفتح قنوات للاتصال بين جامعاتنا ومراكز البحث العلمي في الدولة وبين الجامعات ومراكز البحث العلمي في الخارج .

(٤) اعداد الباحثين والعلماء الذين لديهم الاستعداد والقدرة على الابتكار والتجديد المستمر بما يحقق الاهتمام بالدراسات التطبيقية والاكاديمية .

(٥) وضع استراتيجية بعيدة المدى للتعليم والبحث العلمي ترتبط باستراتيجية التنمية واحتياجاتها.

(٦) تحقيق الاستفادة بطريقة أفضل بأعضاء هيئة التدريس الغير متفرغين واشتراك جميع من يعملون بهيئات التدريس في الجامعات بدور ايجابي في ميدان البحوث العلمية وتطبيقاتها .

وحثهم لبذل المزيد من الجهد للاستفادة من النهضة التكنولوجية الحديثة للمساهمة في دفع عجلة التنمية وزيادة الانتاج.

(٧) تفادى تكرار الابحاث عن طريق نشر نتائج الابحاث والدراسات العلمية .

(٨) الحد من هجرة العلماء المصريين وأعضاء هيئة التدريس وتوفير المناخ العلمي السليم للدراسة والبحث ، بتوفير الاجهزة والادوات والدوريات والمراجع كوسيلة تساعد أعضاء هيئة التدريس على البحث ومواصلة الدراسة ، وذلك يؤدى الى خلق مدارس علمية مصرية تجتذب اليها الراغبين في العودة من العلماء المصريين في الخارج .

(٩) توفير المزايا والحوافز التي تكفل استقرار أعضاء هيئة التدريس وتشجيع الذين يعملون منهم في الخارج والمبعوثين في بعثات أومنح على العودة للمؤسسات التي بعثوا عليها.

(١٠) منح الحاصل على الدكتوراة من الوطن بعد حصوله عليها سنة دراسية بالخارج يمكن من خلالها متابعة أبحاث بعيدا عن القلق من أجل الحصول على درجة علمية ممايير له التفاعل المنتج والاستيعاب المثمكر.

(١١) توجيه المنح المقدمة للبعثات من الدول الاجنبية للتخصصات النادرة أوالغير متوفرة بالجامعات المصرية وللمهمات العلمية لاعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الدكتوراة من مصر.

(١٢) تحقيق الاستفادة الكاملة من القنوات البحثية بين الاساتذة المصريين والاجانب لمعالجة قصور المعامل والمكتبات .

(١٣) تشجيع أعضاء هيئة التدريس لقبول الاشراف على الرسائل العلمية بالغاء الشرط الوارد في جائزة الجامعة لاحسن بحث بعدم تضمنه في رسالة علمية أشرف عليها ، مع اضافة شرط المساهمة في الاشراف على رسائل الماجستير والدكتوراة الى قواعد التعيين في وظيفتي أستاذ مساعد وأستاذ.

(١٤) ايفاد المسجلين للدرجات العلمية للدكتوراة في مصر الى الخارج بغرض جمع المادة العلمية لمدة تتراوح بين ٦-١٨ شهرا.

(١٥) العمل على اعداد هيئة التدريس محليا ، وذلك بدعم الدراسات العليا التي تقوم بها الجامعات ، وتنظيمها وتوفير الامكانيات ، والتجهيزات المعملية والمكتبية لتحقيق هذه الرسالة، وذلك بتخصيص جزء من الميزانية لانشاء فروع تخصصية في كل جامعة تكون نموذج عصرى تجذب اليه كافة الدارسين والباحثين المصريين.

(١٦) انشاء بنك للمعلومات بوزارة التعليم العالي أو بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يتولى تزويد المبعوثين والدارسين بالبيانات والمعلومات اللازمة لهم في بحوثهم العلمية .

أجهزة التخطيط للبحثات والدراسات العليا

(١) تكوين جهاز مسئول في كل كلية وجامعة مهمته التخطيط للابحاث العلمية في المؤسسة ومتابعتها ، وذلك على أسس مرسومة وتنظيمها بكافة السبل والطرق التي تشجع البحث العلمي وتحقيق التعاون في هذا المجال .

(٢) تكوين جهاز مشترك من نواب الجامعة ومديرى الشركات والصناعات المتوفرة في قطاع الجامعة ، لرسم خطة تحقيق التوازن بين الجامعات والشركات في مجال القوى العاملة في هذه الشركات وتشجيع الابحاث التي من شأنها رفع الانتاج وتطويره ومعالجة المشاكل التي تواجه الشركات .

(٣) تكوين مجلس مشترك للدراسات العليا برئاسة وزير التعليم وعضوية نواب رؤساء الجامعات لشئون الدراسات العليا والبحوث وممثلين للوزارات والهيئات المعنية بالبحث العلمي وتكون مهمة هذا المجلس التنسيق والتكامل في التخطيط للدراسات العليا والبحث العلمي في الدولة ومحاولة تحقيق الربط بين خطط البحث العلمي واحتياجات المجتمع .

اعداد مشروع الخطة

يتم اعداد مشروع الخطة طبقا للاهداف الموضوعة ، وتحقيقاللاستخدام الامثل لطرق التخطيط التعليمي المختلفة ، ويجب مراعاة العواملالتالية عنداعداد مشروع الخطة.

أ) استخدام أسلوب المقارنات الدولية بدراسة الجامعات المماثلة للجامعات المصرية في الدول المتقدمة ، وتحديد التخصصات النادرة

والمستحدثة ، ودراسة نسب أعضاء هيئة التدريس بها حسب عدد الطلاب وطرق اعداد هيئات التدريس بها والاجهزة المتوفرة والمكتبات وغيرذلك من الامكانيات المتاحة ، ويمكن أن يقوم كلمكتب ثقافي بالدول المتقدمة باعداد دراسة متكاملة عن نظام التعليم بالجامعات في هذه الدول لالقاء الضوء والاسترشاد بما هو موجودعند التخطيط للبعثات والدراسات العليا بمصر.

ب) حصرالامكانات المتاحة لكل كلية وكل جامعة ، وهذه الامكانات تتضمن

١ - الهيكل الوظيفيالحالي لاعضاء هيئة التدريس طبقالتخصصاتهم في أقسام الكلية.

٢ - الهيكل الوظيفي الحالي للمدرسين المساعدين في أقسام الكلية

٣ - الهيكل الوظيفي الحالي للمعيدين فيأقسامالكليةالمختلفة.

٤ - حساب تطور عدد هيئة التدريس بالكليات في السنواتالسابقة.

٥ - حساب اعداد الطلاب في السنوات السابقة وبالعدد الحالي والعدد المتوقع في سنوات الخطة.

٦ - تحديد واقع المعامل والاجهزة والمكتبات .

ج) تحديد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات التي تواجهالمجتمع وكيفية مساهمة البحث العلمي في حل هذه المشكلات في الوقت الحالي وخلال سنوات الخطة ، وترجمة هذه الاحتياجات الى احتياجات تعليمية وأبحاث محددة.

د) تحديد الهيكل الوظيفي المطلوب للوصول اليه في سنوات الخطة لكل من هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين طبقاللاحتياجات الحالية من هذه الهيئات والاحتياجات المستقبلة.

هـ) تحديد الملتطلبات من أعضاء هيئة التدريس طبقا لـ :

١ - الدراسة المقارنة في ضوء التخصصات المستحدثة والنادرة.
٢ - احتياجات الكلية الحالية والمستقبلية تبعا لاعداد الطلاب.
٣ - احتياجات المجتمع المحيط ومشاكله سواء اقتصادية أو اجتماعية وفي ضوء ترجمة هذه الاحتياجات الى أبحاث محددة.

(و) اجراء دراسات كاملة لتحديد التكلفة الاجمالية لاعداد عضو هيئة التدريس بما يحقق خفض التكاليف بصفة عامة مع المحافظة على المستوى العلمي واختيار أى البدائل أقل تكلفة وأقل فاقد اقتصادى ممكن لتوفير العدد المطلوب ، ثم تحديد التكاليف الاجمالية لتوفير العدد المطلوب من أعضاء هيئة التدريس في فترة الخطة .

(ز) اجراء دراسات حول ترشيد استخدام المنح المقدمة بمايحقق أهداف الخطة وبخفض التكاليف ويقلل الفاقد.

(ح) تحديد المصادر التي يتم عن طريقها تمويل الخطة في حالة عدم توفر كل التكاليف المطلوبة في الميزانية .

(ط) تحديد البدائل المستخدمة في الخطة.

(ى) يتم وضع الخطة طبقا للاسس السابقة ثم تطرح للمناقشة وابداء الرأى في جوانبها المختلفة وطبقا لما تسفر عنه مناقشة الخطة يتم وضع التصور النهائي للخطة.

(ك) يتم تنفيذ الخطة طبقا للاسس المحددة لها وتشرف الاجهزة المختلفة للتخطيط على تنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

أهم البدائل المقترحة عندالتخطيط لنظام البعثات والدراسات العليا بمصـــر

ان بدائل الخطة يمكن أن تكون مقبولة طالما أنهاتتضمن حداأدنـــى لوحدة التكاليف يخدم أكبرعددمن الافرادخدمة فعالة،ويبشر بقدرأوفـــر من التعليم ، وان استخدام البدائل بطريقة فعالة قد ينتج على المـــدى الطويل تعليما أفضلا من الحل المثالي ، وعند استخدام البدائـــل ينبغي عمل :

١ - مراجعة العمل الذى أنجز مثل القيام بمسح مستمرللدراسات العليا.

٢ - تنفيذ التخطيط التمهيدى السابق ، وربط النظام الحالي بالبدائـــل المحتملة له .

٣ - محاولة فهم اطار الدراسات العليا فهما جيدا كوسيلة فعالة للتغيير والتطوير عن طريق تحليل الوظائف المختلفة لاعضاء هيئةالتدريس ، وعلاقتهم بالطلاب.

٤ - التوصل الى توصيات محددة للبحث والعمل الملتزم والبعد عن التخميـــن .

ومن أهم البدائل المقترحة عند التخطيط لنظامالبعثات والدراسات العلا بمصـــر:

١) وضع بدائل لايفاد البعثات للخارج على تخصصات مختلفة لامكانيـــة الاستفادة من المنح المقدمة .

٢) وضع بدائل لنظام التفرغ لاعضاء هيئة التدريس للقيام بأبحاثهـــم والاشراف والتدريس ومتابعة الدراسات العليا.

٣) وضع بدائل لتوفير تفرغ طلاب الدراسات العليا مع تدريبهـــــم على القيام بالواجبات المختلفة لاعضاء هيئة التدريس.

٤) وضع بدائل لنظام الدراسات العليا مثل :

أ - عدم السماح بالتخلف عن أداء الامتحانات الافي حدود ضيقة.

ب - دراسة ألا تقتصر الماجستير والدكتوراة على البحث والرسالة واضافة مقررات عالية في مجال التخصص يؤدى فيها الطالب امتحان الى جانب الرسالة .

ج - الاستفادة من نظام القنوات المشتركة بين الجامعات المصرية والجامعات الاجنبية .

٥) وضع البدائل لتقرير حوافز مناسبة لاعضاء هيئة التدريس للاشراف ، على الدراسات العليا مثل :

أ - تقرير حوافز مادية مرتفعة .

ب - ادخال المساهمة في الاشراف ضمن شروط ترقيات أعضاء هيئة التدريس .

ج - الغاء البنود التي تعوق عضو هيئة التدريس عن الاستفادة من الابحاث التي يشرف عليها.

د - اتاحة الفرصة للمشرف لزيارة الجامعات الاجنبية للاستفادة العلمية والتطور.

٦) وضع بدائل مناسبة لتمويل خطة البعثات والدراسات العليا مثل:

- تقرير رسوم على الطلاب في الدراسات العليا وأعضاء المعيدين.
- تقرير رسوم على طلاب الكليات الراسبين.
- اضافة بعض الطلاب الى الكليات برسوم اضافية.
- المساهمة في حل مشكلات اقتصادية أو اجتماعية تواجه المجتمع والشركات الصناعية وتساهم هذه الشركات بتدعيم الدراسات العليا
- الاستفادة من المعارين للخارج.

٧) وضع بدائل يمكن استخدامها لتحقيق التوازن بين الجامعات في عدد أعضاء هيئة التدريس .

أهم البدائل التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستفادة من المعارين للخارج " تمويل اضافي للخطة "

تستطيع الجامعات المصرية الاستفادة من وجود هذه الاعداد بالخارج ، بتدعيم الدراسات العليا المصرية بالاموال اللازمة .

حيث يمكن أن تتم التعاقدات بين الجامعات المصرية وبين الجامعات العربية مباشرة ، وتلزم الجامعات العربية بدفع الرسوم المقررة لتلك الاعارة سنويا.

ويمكن تحديد نسبة هذه الرسوم طبقا للمرتب الذى يتقاضاه عضو هيئة التدريس المعار.

والجول التالي يوضح مدى الاستفادة التي يمكن الوصول اليها اذا تحقق هذا الهدف .

جدول رقم (١)

الاستفادة المالية الممكن الحصول عليها سنويا من المعارين للخارج من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

	بدائل الرسوم الممكن الحصول عليها سنويا بالجنيه المصري				
	١٠٠٠	أو ٢٠٠٠	أو ٣٠٠٠	أو ٤٠٠٠	أو ٥٠٠٠
عدد المعارين للخارج ١٥٤٦	١,٥٤٦٠٠٠	٣,٠٩٢٠٠٠	٤,٦٣٨٠٠٠	٦,١٨٤٠٠٠	٧,٧٣٠٠٠٠
عدد أعضاء البعثات الداخلية الممكن استفادتهم من المبلغ سنويا " ٧٦٨٧ج التكلفة السنوية"	٢٠١	٤٠٢	٦٠٣	٨٠٤	١٠٠٦
عدد أعضاء البعثات الخارجية الممكن استفادتهم من المبلغ سنويا " ١٥٠٠٠ التكلفة السنوية"	١٠٣	٢٠٦	٣٠٩	٤١٢	٥١٥

أهم البدائل التي يمكن استخدامها لتحقيق التوازن بين الجامعات في عدد أعضاء هيئة التدريس :

(١) أن يتم توزيع الطلاب على الجامعات وفقا لامكانياتها من عددأعضاء هيئة التدريس وفي ذلك خطورته من حيث اعادة تكدس الطلاب في الجامعات الكبرى.

(٢) أن يكون تعيين الاساتذة والاساتذة المساعدين بالاعلان.

(٣) تقرير حوافز مادية وعلمية مناسبة لاعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالعمل بالجامعات الاقليمية .

(٤) زيادة عدد المنح والبعثات والمهمات الدراسية المقررة للجامعات الاقليمية عند التخطيط لنظام البعثات والدراسات العليا.

(٥) وضع شروط أوبدائل معينة عند الترقية لعضو هيئة التدريس بالجامعات في القاهرة - والاسكندرية للعمل باحدى الجامعات الاقليمية لمدة عام على الاقل كل أربعة أعوام مثلا.

الفصل السابع

الرسوب بالجامعة

أسبابه وطرق مواجهته

مقدمـــة

منذ سنوات قليلة زاد اهتمام رجال الاقتصاد بالتربية ، وأصبح هذا الاهتمام موضوع دراسة عرف باسم " اقتصاديات التعليم " وترجع هذه العناية إلى عوامل عدة منها الادراك المتزايد لدور التربية في الاقتصاد والنمو الاقتصاد بما يفيد بأن التربية أصبحت استثمارا للأموال وتوظيفا لها إلى جانب كونها خدمة استهلاكية ، كما تزايدت نفقات وتكاليف التربية في شتى البلدان وتضخمت الاموال التي تنفق عليها من ميزانية الدولة العامة ومن الدخل القومي ، ووصل الامر إلى عجز معظم دول العالم عن القيام باعبائها التعليمية كاملة (عبد الدائم ، ١٩٧٧ : ٢٩٨ - ٢٩٩) وكان للتعليم الجامعي نصيب كبير من النفقات والتكاليف المتزايدة ، حيث حرصت معظم دول العالم على بناء جامعاتها ومعاهدها العليا باعتبارها السبيل إلى رقى المجتمع وتطوره ، فالجامعة تحتل مكانا مرموقا بين المؤسسات القومية التي تعمل من أجل اعادة بناء الانسان ، وامام هذا التضخم الكبير في النفقات التي تصرف على التعليم الجامعي ظهرت الحاجة إلى البحث في مدى الفائدة الاقتصادية التي ترجى من هذه الاموال والى البحث في تكاليف التعليم دراسة علمية تمكن من الوصول إلى افضل عائد ممكن بأقل النفقات الممكنة وتؤدى بالتالي إلى تخفيض هذه النفقات ، والوصول إلى أفضل استخدام ممكن في سبيل تحقيق أهداف التعليم الجامعي ، ولكن نادرا ما يتحقق الاستخدام الامثل لمدخلات التعليم الجامعي حيث يتعرض للكثير من انواع الفاقد ، فقد يقع خلل أو قصور أو سوء تشغيل في أي من هذه المدخلات وعملياتها ، بما يؤدى إلى انخفاض انتاجية النظام التعليمي الجامعي ككل (بوبطانه ، ١٩٨٧ : ٤).

من اهم اسباب زيادة الفاقد في التعليم الجامعي الرسوب ، حيث ترتفع معدلاته ارتفاعا واضحا ، مما يؤدى إلى زيادة الاعباء والموارد البشرية والمادية .

وحرمان عدد كبير من الطلاب من دخول التعليم الجامعي ، وذلك بجانب الاثار الاجتماعية والاقتصادية الاخرى التى تتعرض لها الافراد والنظام ، فى صوره تكلفة مرتفعة ونفقات متزايدة وارهاق ميزانية ، كل ذلك يجعل من الرسوب فى التعليم الجامعى مشكلة خطيرة تستحق الدراسة والبحث ، وهذه المشكلة هى موضوع هذا البحث الذى تم تقسيمه إلى سته اجزاء الاول يتضمن مشكلة البحث والثانى يتناول الاطار النظرى للبحث فى حين يعرض الجزء الثالث الدراسات السابقة فى هذا الميدان اما الجزء الرابع فيتضمن منهج البحث وادواته ثم يتم تحليل البيانات فى الجزء الخامس اما الجزء السادس فيتناول اهم نتائج البحث وتوصياته ثم خاتمة البحث.

اولا مشكلة البحث

يتناول هذا الجزء الاحساس بالمشكلة ، ثم تحديد مشكلة البحث فاهدافه وتوضيح اهم حدود البحث وافتراضاته ومصطلحاته وفقا لما يلى :

١- الاحساس بالمشكلة

يعتبر رفع مستوى المعلم نقطة الانطلاق لتحقيق الارتقاء بالعملية التعليمية ، بداية من رفع كفاية الطالب الملتحق بكلية التربية والاسراع بتطوير كليات التربية ورفع كفايتها الداخلية والخارجية عن طريق الحد من نسب الرسوب والتسرب وانواع الفاقد الاخرى التى تزيد من المشكلات التى تواجهها هذه الكليات.

واوجه الفاقد فى التعليم الجامعى كثيرة واسبابه عديدة ، كما ان قياسها وتحديدها بطريقة كمية أمر صعب ، لذا كان اللجوء إلى دراسة ظواهر الفاقد ونتائجه طريقه لابد منها ، ومن أهم هذه الظواهر الرسوب الذى يوضح مدى فشل النظام التعليمى فى تحقيق اهدافه كاملة ، وان الموارد

التى انفقت على الطلبة الراسبين قد ضاعت هباء ، ولذا فقد نشأت الحاجة إلى هذا البحث الميد انى الذى يدرس مشكلة الرسوب بالجامعة .

١-٢ تحديد مشكلة البحث :

يسعى البحث الحالى للاجابة على التساؤلات الاتية :-

١- ما حجم معدلات الرسوب فى جامعة المنصورة بكلياتها المختلفة ؟

٢- ما أهم أسباب الرسوب بالجامعة من وجهة نظر الطلاب الراسبين واساتذتهم ؟

٣- ما أهم النتائج المترتبة على الرسوب بالجامعة ؟

٤- ما أهم طرق وأساليب علاج مشكلة الرسوب بالجامعة ؟

١-٣ أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى امداد القارىء بمعلومات وبيانات عن :-

١- معدلات الرسوب بجامعة المنصورة عامة وبكلية التربية بدمياط خاصة منذ انشائها عام ١٩٧٧/٧٦ إلى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وكيفية توزيع هذه المعدلات حسب سنوات الدراسة وحسب الجنس ، والتخصص .

٢- أهم العوامل الرئيسية التى تسهم فى زيادة حجم الرسوب من وجهة نظر الطلاب الراسبين وكذلك من وجهة نظر اساتذتهم ومقارنة هذه العوامل بعضها ببعضها الأخر .

٣- أهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة حجم الرسوب بالكلية

٤- أهم طرق وسبل علاج هذه الظاهرة .

حدود البحث :

يلتزم البحث بالحدود التالية :ـ

١ـ من حيث المكان : دراسة الرسوب بكلية التربية بدمياط ـ جامعة المنصورة .

٢ـ من حيث الزمان : تتبع نسب الرسوب بكلية التربية بدمياط منذ انشاءها عام [illegible] ١٩٧٧ وحتى العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥

٣ـ من حيث الادوات : استخدام الباحث استبيانا خاصا باسباب الرسوب كأداة لجمع البيانات

[illegible]

افتراضات البحث :

يفترض هذا البحث الافتراضات التالية :ـ

١ـ يعتبر تصور الطلاب لاسباب رسوبهم مؤشرا لما يواجهه هؤلاء الطلاب من مشاكل وعقبات

٢ـ يعتبر تصور الاساتذة لاسباب رسوب طلابهم مؤشرا لما يواجهه طلابهم من مشاكل وعقبات .

٣ـ يستند تخفيض نسب الرسوب على التصور والتحديد المشترك لاسباب الرسوب من وجهات نظر الاساتذة والطلاب .

مصطلحات البحث :

الرسوب : " الحصول على درجات او معدلات اقل من الحد الادنى المطلوب للنجاح في امتحان معين او اختبار " " Page, 1980:132 "

التسرب : كل طالب او طالبة ترك الدراسة بمؤسسة تعليمية دون اتمامها بنجاح " Page, 1980:109 "

الفاقد : " قصور في استغلال مدخلات نظام تعليمي وعملياته يؤدي الى انخفاض انتاجيته " " Page, 1980:338 "

ثانيا : الاطار النظـرى :

يتضمن هذا الجزء عرضا لمشكلة الرسوب في التعليم الجامعى ، موضحا أهم أساليب قياس الرسوب ، ثم توضيح لاهم مظاهر خطورة الفاقد وأثره فى التعليم الجامعى .

٢ـ١ الرسوب في التعليم الجامعي :ـ

ادت سياسات التوسع فى التعليم الى ظهور مشكلات عديدة ، مما دعا إلى ضرورة وجود نوع من التخطيط التربوى (Adams, 1971.6) الذى يؤدى الى الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للتعليم وإلى مواجهة مشكلات التعليم المتعددة ومنها الرسوب .

ولاشك أن الرسوب مشكلة خطيرة تنقص من كفاية التعليم ، وتستنفد كثيرا من الجهود التى تضيع هباء وتعطل تقدم المتعلمين ، وهى ظاهرة تتعدد اسبابها وتتداخل وتشمل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وتربوية ، يكمن بعضها فى المجتمع نفسه ويكمن بعضها فى المؤسسة التربوية وتترك آثارها فى شخصيات المتعلمين والامر يقتضى دراسة هذه الظاهرة لمعرفة اسبابها . (المنظمة العربية للتربية والثقافة ١٩٧٧ : ١١٢) وفى المراحل الاولى من التخطيط للتعليم الجامعى تظهر اهمية دراسة الرسوب فى التعليم الجامعى لقياس حجمه ومعرفة اسبابه ونتائجه بهدف القضاء عليه وتخفيف آثاره ، والرسوب يمكن ان يظهر فى جانبين :ـ

الاول " كمى او نوعى " ، مثل ارتفاع اعداد الراسبين فى التعليم الجامعى بالنسبة لاعداد المسجلين وانخفاض مستوى التحصيل بالجامعة وعدم قدرة الجامعة على توفير متطلبات التنمية من القوى البشرية .

الثانى : يظهر فى صورة تكاليف الرسوب وإعادة قيد الطلبة وعدم الاستفادة الكاملة من امكانات الجامعة وطاقاتها .

والرسوب يمثل الجانب الاخر لكفاية النظام التعليمي الداخلية ، فدراسات الرسوب تمثل الفاقد في الكفاية الداخلية للنظام في حين يتمثل ملاءمة خريجي النظام من حيث عددهم ومستوى معارفهم ومهاراتهم لحاجات المجتمع الكفاية الخارجية للنظام التعليمي ، فكلما نجح النظام التعليمي في تزويد مجتمعه باحتياجاته من القوى البشرية وفي تزويد طلاب بالصفات التي تساعدهم على التكيف مع المجتمع والحياة المعاصرة كان نظاما تعليميا كافيا (بوبطانة ١٩٨٧ ، ٢٨) .

ولقد نتج عن استراتيجية التوسع الكمي التي أخذت بها سياسة التعليم لسنوات سابقة انخفاض في نوعية انتاجية التعليم تمثل في ارتفاع نسب الرسوب في بعض المراحل التعليمية ولقد اجرت مؤسسات البحث التربوي عدة دراسات حول مشكلات الرسوب ، بهدف تحسين كفاءة النظام التعليمي بكل مقوماته والارتفاع بمعدلات حركة التدفق الطلابي .

(وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٠ : ٤٧)

ولهذا اوصت وزارة التعليم بدراسة ظاهرتي الرسوب والتسرب في المدارس والجامعات وما يتصل بهما من عوامل تربوية ونفسية واجتماعية وببحث كيفية معالجتها رفعا للكفاية الداخلية ، ولزيادة استثمار مواردنا البشرية فضلا عن تحقيق الاقتصاد في الانفاق على التعليم (وزارة التربية التعليم ، ١٩٧٩ : ٦٥)

٢-٢ : أساليب قياس الرسوب في التعليم :

هناك اساليب كثيرة تستخدم لقياس الرسوب في التعليم ، بعض هذه المقاييس سهل ومباشر والاخر معقد وغير مباشر ، وكل من هذه الاساليب له مميزاته وعيوبه وعلى الباحث أن يحدد الاسلوب المناسب للمرحلة الدراسية قيد البحث والدراسة ومن هذه الاساليب :

١ . اسلوب المقارنـــة :

يتلخص هذا الاسلوب فى مقارنة الطلاب المسجلين فى بداية الالتحاق بالكلية باعـــداد الطلاب المتخرجين فى نهاية الدراسة بالكلية •

ومن هذه المقارنة يمكن حساب نسبة للفقد الكلى خلال مرحلة التعليم الجامعـــى • ولكن يتعرض هذا الاسلوب للكثير من اوجه النقد حيث يظهر الفاقد فى التعليم بصورة مجملـة دون تفرقة بين الفاقد الناتج عن الرسوب والاخر الناتج عن التسرب ، كما تودى الوفيات والهجرة والتحويلات إلى انخفاض النسبة•

٢ ـ اسلوب مصفوفة التدفق الطلابى :

يهدف استخدام اسلوب مصفوفة التدفق الطلابى الى دراسة النظام التعليمى باكمله فـى خلال عام دراسى معين بالكلية موضع الدراسة ، كما يفيد فى توضيح وقياس حجم التـــــرب بالكلية •

٣ـ اسلوب الفوج الحقيقـى :

يهدف الى دراسة فوج حقيقى من الطلبة منذ لحظة التحاقهم بالسنة الاولى بالكليـــة وحتى تخرجهم منها • ويفيد هذا الاسلوب فى اتاحة الفرصة لحصر اعداد الطلبة الراسبيـــن واعداد الطلبة المفصولين والمتسربين وغيرهم في كل سنه دراسية ، على انه قد يؤخذ علـــى هذا الاسلوب طول مدة المتابعة التى تتطلبها هذه الطريقة •

٤ـ اسلوب المجتمع المستقر :

يستخدم هذا الاسلوب مع الاعداد الطلابية الكبيرة حيث يفترض ما يلى :ـ

١ـ يدخل نظام التعليم فى كل مرحلة عددا ثابتا من الطلبة •

٢ـ حركة تدفق الطلاب خلال المرحلة تتم وفقا لمعدلات هى ايضا ثابته لاتتغير ثم يتــم حساب الفاقد بطرق احصائية متعددة (الشلقانى ، ١٩٨٧ : ١٠)

٥- اسلوب الجيل :

يعتمد هذا الاسلوب على الفروض التالية :-

- تبدأ المرحلة بفوج اصطناعي " عدد مفرى من الطلبة "

- يخضع تدفق الطلاب خلال سنوات المرحلة لمعدلات النجاح والرسوب المسجلة في تلك السنوات ، ومن مميزات هذا الاسلوب بيان حركة تدفق الطلاب من السنوات والصفوف الدراسية بصورة مرتبة ولكن من عيوبه انه يظهر الطلبة كما لو انهم باقون للاعادة في نفس السنه عددا كبيرا من المرات (الشلقاني ، ١٩٨٦ : ١١٦)

و باستخدام اسلوب الفوج الحقيقي في بعض الشعب الدراسية بالكلية تم حساب الرسوب في هذه الدراسة بنسبة عدد الراسبين على عدد المتقدمين لدخول الامتحان في بعض الشعب الاخرى ، حيث تقوم الكلية بكتابة كل المقيدين " المسجلين " متقدمين للامتحان عدا من حصل على موافقة الجامعة على اعتذار مقبول عن عدم دخول الامتحانات •

٢-٣ خطورة الفاقد واثره في التعليم الجامعي :

يشتد الاقبال على الالتحاق بالتعليم الجامعي ما ادى الى تزايد اعداد الطلاب بصورة متزايدة ، الامر الذى يتطلب المزيد من النفقات المالية التى تتضاعف كل عام ، ولقد أدى ذلك إلى حوار عنيف بين رجال تخطيط القوى العاملة وبين رجال الاقتصاد المناديين بتحليل التكلفة والعائد وكان الهدف الاسمى وراء ذلك يسعى إلى الاستخدام الامثل للموارد المخصصة للتعليم (Bowman, 1971:129) وخفض الفاقد التربوى الذى ينتج عنه زيادة الاعباء وتكلفة اعداد الموارد البشرية وعجز في الموارد المادية ، ومع عجز الموارد اصلا فالامر قد يؤدى إلى تضخم وزيادة في اعداد الطلاب واختلال التناسب بين عدد الطلبة والامكانات البشرية والمادية المناسبة لهم ، فيؤدى الفاقد إلى مزيد من الفاقد •

وهناك عده آثار نفسية واجتماعية على الطلبة الراسبين والمتسربين وعلى أسرهم والمجتمع المحيط يمكن دراستها في بحث اخر •

ثالثا : بعض الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات والبحوث التى تناولت الفاقد فى التعليم ، فهناك الدراسات التى تناولت التحصيل والعوامل المؤثرة فيه ، وهناك الدراسات التى تناولت الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمى . وهناك الدراسات التى تناولت أحد مظاهر الفاقد التعليمى مثل دراسة الرسوب او التسرب ، وكان الهدف الاسمى لهذه الدراسات بصفة عامة هو زيادة كفاية النظام التعليمى وتحسين الاداء وتقليل الفاقد وحسن استثمار الموارد .

وفيما يلى عرض لبعض الدراسات التى تناولت هذا الموضوع :ـ

١ـ دراسة المكتب المركزى للاحصاء بدمشق عام ١٩٦٨ :

دراسة تهدف إلى تقدير الاعداد المتوقعة للافراد العلميين والمهنيين الذين يتخرجون من الجامعة خلال الاعوام ٦٧ـ١٩٧٥ ويؤلفون المعروض من قوى العمل . وذلك بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة عن عدد الطلبة بجامعة دمشق فى الأعوام ٦٢ ـ١٩٦٧ ونسب انتقالهم من صف لآخر وتخرجهم وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات الهدر فى جميع الكليات كانت مرتفعة حيث تزيد عن ٥٠٪ وذلك باستثناء كليتى الطب والصيدلية حيث انخفضت النسبة عن ٥٠٪ (بوبطانه ١٩٨٧ : ٧ـ٨)

٢ـ دراسة عدنان يوسف ٦٩/١٩٧٠ : "توزيع خريجى جامعة دمشق حسب سنوات الاعادة"

اجريت هذه الدراسة على خريجى دمشق عام ٦٩/١٩٧٠ ، واستقصت توزعهم حسب عدد السنوات التى أعادوا فيها صفوفهم ، وتبين من الدراسة أن كليتى الاداب والحقوق اللتان يضمان أكبر عدد من الطلاب وأعلى معدلات للرسوب لم تدرجا ضمن الدراسة ، ومع ذلك فقد تبين أن كليتين فقط من أصل عشر كليات زاد عدد الذين تخرجوا فيها دون اعادة عن ٥٠٪ ، وان ثلاث كليات اعاد طلبتها الصفوف أكثر من ٥ سنوات (بوبطانة ١٩٨٧ : ٨ـ ١٠)

٣ـ محمد سمير حسنين : التعليم العالي المصري تقويم واتجاهات مستقبلية جامعة عين شمس قسم اصول التربية ١٩٧٢ .

محاولة لالقاء مزيد من الضوء على التعليم العالى ومشكلاته الرئيسية فى مصر واعتمد البحث على المنهج الوصفى وتناول بعض المشكلات التى تواجه التعليم العالى فى مصر ومنها الفاقد التعليمى وتوصل الى أن نظام النقل بمواد متخلفة يؤدى إلى صعوبات جمة سواء من حيث نظام الدراسة أو من حيث اعتماد المقررات بعضها على بعض . (جامعة عين شمس: ٢٠٩)

٤ـ دراسة امان احمد محمود : "مشكلات الشباب واثرها على التحصيل الدراسى فى التعليم الثانوى ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٧٢

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المشكلات التى يعانى منها طلاب المدارس الثانوية وأثرها على التحصيل المدرسى باجراء دراسة على طلاب الصف الثانى من المرحلة الثانوية شعبة العلوم بمدارس محافظة الجيزة ، وقد تبين أن العامل الأساسى فى تقارب المشكلات المؤثرة على كل من التحصيل الدراسى بصفه عامة يعود إلى طبيعة النمو التى يجتازها الطلبة فى هذه المرحلة السنية ، مضاف إليها بعض العوامل البيئية التى لاتشبع حاجات واهتمامات الطلاب ومنها قصور المناهج الدراسية عن تزويدهم بمعلومات كافية عن نموهم وعدم وجود برامج التوجيه التربوى والمهنى والنفسى . (جامعة عين شمس : ١٦١)

٥ـ دراسة حسن محمد كمال بعنوان : دراسة تحليلية لتكاليف جامعة عين شمس للعام الجامعى ٧١/١٩٧٢

نشرت هذه الدراسة بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة سنه ١٩٧٣ وتناول فيها الباحث دراسة تحليلية لمشكلة الرسوب بالجامعه مقارنا بين كلياتها المختلفة ، فقام بحساب الخسائر التى تحملتها جامعة عين شمس نتيجة لرسوب الطلبة فى العام الجامعى ٧١/١٩٧٢ تراوحت نسبة الرسوب بين ٢٨,٣٪ فى آداب ، ١٣,٥ ٪ فى كلية البنات ، واوضح البحث أن نسبة الخسائر الناتجة عن الرسوب تعادل ٢٢,٥٪ من اجمالى التكاليف السنوية للجامعة (كمال : ٢٢٢)

٦ـ حسان محمد حسان : الفاقد الكمي وعوامله في التعليم الجامعي المصري ، دراسة ميدانية ، دكتوراه ، عين شمس كلية التربية ١٩٧٥

دراسة الفاقد الكمي الطلابي رسوبا وتسربا إلى خارج المرحلة الجامعية الاولى ، مع التركيز فقط على الرسوب في جامعة عين شمس بحيث تعالج تفصيليا العوامل المرتبطة به والمسببة له ، وقد اعتمد الباحث في دراسة على المنهج التجريبي ، وتوصل الى :ـ

١ـ جامعة عين شمس تخسر ما يزيد قليلا عن ٢٠٪ من استثمارتها السنوية نتيجة للرسوب وأن نسبة المفصولين بها وصلت في بعض السنوات إلى حوالى ١٠٪ من المقيدين بها ، وان الصف الأول اكثر الصفوف رسوبا وتسربا ، أما أسباب ذلك فترجع إلى قلة الوقت المخصص للحوار مع الاساتذة وضخامه حجم بعض المواد الدراسية وازدحام اليوم الدراسي وقلة الوقت المخصص للتدريبات العملية (جامعة عين شمس : ٢٠٩)

٧ـ دراسة الرسوب وعوامله لدى فوج حقيقي من كليات جامعة دمشق عام ١٩٧٦/٧٥ :

وهي دراسة ميدانية تناولت الرسوب في خمس كليات من جامعة دمشق متنوعة الاختصاصات والمستويات ، وكانت تهدف إلى حساب معدلات الرسوب وتوزيعها حسب سنوات الدراسة وحسب الجنس والى اكتشاف العوامل الرئيسية فيه واستخلاص سبل المعالجة ولقد اوضحت الدراسة أن متوسط معدلات الرسوب في الافواج الخمسة ٢٨٪ اعلاها كلية الحقوق ٦١٫٤٪ وأقلها كلية الطب ١٠٪ ، كما اختلفت معدلات الرسوب من سنه إلى أخرى وأن معدلات الرسوب تتناقص من السنه الأولى وحتى الأخيرة ، ولم تظهر الدراسة فروق جوهرية في متوسط معدلات الرسوب بين الذكور والاناث باستثناء معدلات الرسوب بكلية الحقوق حيث يزيد معدل رسوب الاناث عن معدل رسوب الذكور .

(بوبطانة ، ١٩٨٧ : ١٤ـ١٨)

٨ـ دراسة يوسف حسن عثمان عامر : العلاقة بين الصفة القيادية والتحصيل الاكاديمـــــي المدرسي عند الطلبة ، ماجستير ، الجامعة الاردنية ، كلية التربية ١٩٧٧/٧٦

تعتمد هذه الدراسة على بحث العلاقة بين القيادة والتحصيل الأكاديمي المدرسي والتعرف على الصفات والخصائص القيادية المرغوب فيها بين طلبة المرحلة الثانوية باستخدام المقيـاس الاجتماعي لقياس الصفة القيادية والتعرف على القادة من خلال الاختبارات ، وقياس التحصيـل الدراسي ، وقد لاحظ الباحث أن التحصيل يعتبر احد مقومات شخصية القائد كما لاحـــظ أن القائد يتميز بالثقة في النفس والشعبية والشجاعة والمتعاون والمشاركة والنشاطات واللباقـــة والأمانة والصدق والتعاون .

(جامعة عين شمس : ١٦٧)

٩ـ دراسة مديرية التخطيط والاحصاء بجامعة دمشق عن معدلات الرسوب خلال العاميـــن ٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ :ـ

قامت هذه الدراسة بحساب معدلات النجاح في كليات جامعة دمشق ، وعرضتها فـــي جداول مفصلة من اجل ملاءمتها لأهداف الدراسة عن الهدر ثم استخلصت معدلات الرســـوب في الكليات ورتبت الكليات وفق هذه المعدلات وكذلك ترتيب معدلات الرسوب بحسب الصفوف ولقد تبين أن اعلى نسبة رسوب بكلية الحقوق وتصل إلى ٦٨ر٦٪ وأقل نسبة رسوب كلية الطب وتصل إلى ٤ر٨٪ . (بوبطانة ، ١٩٨٧ : ١٠ـ١٢)

١٠ـ غانم سعيد شريف العبيدي : تكلفة الطالب في التعليم الجامعي العراقي واثرها فـــي كفايته الداخلية دكتوراه / جامعة عين شمس كلية التربية ١٩٧٧

دراسة لتكلفة الطالب في جامعة بغداد وكلياتها ، ومتابعة تأثر الكلفة بالكفاية الداخليـــة وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل الى أن المرتبات تستنزف نسبة كبيـــرة من اجمالي التكاليف في الجامعة ، وأن نفقات الاعمال الادارية نالت نصيبا كبيرا ، واوصى البحث ... برامج الجامعة من أجل تخفيف الأعباء والمهام عن أعضاء هيئـــة التدريس ...

(...عة عين شمس : ١٧٧)

١١- دراسة الشلقانى ١٩٨٦ قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكو

استهدفت الدراسة توضيح أهم طرق وأساليب قياس الفاقد فى التعليم ، وتطبيق أحد هذه الأساليب على الطلبة الكويتين ، وفى النهاية أوضحت الدراسة أهم عوامل الفاقد فى التعليم (الشلقانى ، ١٩٨٦ : ١٠٧-١٢٢)

رابعا : منهج البحث وادواته

يتضمن هذا الجزء تحديد لمنهج البحث المستخدم فى هذه الدراسة وأداة البحث ثم عينة البحث التى تم تطبيق الأداه عليها •

٤ــ١ • منهج البحث :

استخدم الباحث منهج البحث الوصفى ، مستهدفا جمع البيانات ومستخدما الاستبيان وطريقه الفوج الحقيقى فى تتبع حالة طلاب بعض الشعب منذ التحاقهم بكلية التربية وحتى تخرجهم فى الكلية ، أما الشعب الأخرى فقد تم حساب نسب الرسوب على سنوات متالية

٤ــ٢ أداة البحث :

استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات والاستجابات فى هذا البحث •• قد تم اعداد استبيان للطلاب مكونة من عدد من الأسئلة من خلالها يتم التعرف على وجهه نظر الطلاب فى أهم أسباب رسوبهم بالكية وأهم مقترحاتهم لعدم تعرضهم للرسوب بعد ذلك •

وتم اعداد استبيان آخر موجه للسادة اعضاء هيئة التدريس بالكلية ومعاونيهم للتعرف على وجهه نظرهم فى أسباب رسوب الطلاب بالكلية وأهم مقترحاتهم للحد من ظاهرة الرسوب طلاب الكلية •

ويتكون كل استبيان من قسمين احدهما يشتمل على اسئلة تتعلق بأسباب الرسوب والآخر يحتوى على أسئلة تتعلق بأهم المقترحات اللازمة للحد من ظاهرة الرسوب بالكلية

وقد تم تطبيق كل استبيان على حدة بكلية التربية بدمياط فى العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨

٤-٣ عينة البحث :

قام الباحث بتطبيق كل استبيان بطريقة شخصية على عدد من السادة اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية بدمياط ، وعلى الطلاب الراسبين بالكلية • وكان عدد افراد العينة من اعضاء هيئة التدريس : ٤٠ وعدد أفراد العينه من الطلاب الراسبين : ٨١ طالبا

خامسا : تحليل البيانات والنتائج

يتضمن هذا الجزء عرضا لأهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة وفقا لتحليل البيانات والآراء التى عرضت من خلال الجزء الميدانى والتى يتم عرضها من خلال جانبين هما :

أولا : وصف وتحليل للرسوب بكلية التربية بدمياط خلال عشر سنوات دراسية مقارنة بالجامعة ككل وهذا الوصف يتضمن :

أ- دراسة تحليلية لتطور اعداد الطلاب بالكلية منذ افتتاحها وتطور العلاقة بين نسب الطلاب إلى الطالبات •

ب- دراسة العلاقة بين اعداد الطلاب الراسبين والمتجدد بين ونسبهم ومقارنة الطلاب بالطالبات وذلك على مدى سنوات الدراسة الاربع بالكلية •

ج - دراسة تحليلية مقارنة بين الرسوب بكلية التربية بدمياط والجامعة •

ثانيا : وصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية على اساتذة وطلاب الكلية بهدف التعرف على أهم اسباب رسوب الطلاب وطرق مواجهة هذه الأسباب •

اولا : تحليل لتطور أعداد الطلاب بالكلية منذ افتتاحها وتطور العلاقة بين نسب الطلاب إلى الطالبات :

"أ" تزايد اعداد الطالبات بالنسبة لاعداد الطلبة المقيدين بكلية التربية بدمياط :

من الملاحظ أنه في عام ٧٧/١٩٧٦ كانت نسبة الطالبات إلى العدد المقيد بالكلية التربية بدمياط تصل إلى ٢٧٪ واخذت النسبة تنمو وترتفع لتصل في عام ٨٦/١٩٨٥ إلى حوالي ٤ر٥٨٪ ، وستمر في الارتفاع بعد ذلك • وبالمقارنة بالطلاب المقيدين بالجامعة تدل احصاءات عام ٨٦/١٩٨٥ أن نسبة الطالبات بالجامعة إلى المجموع الكلي للمقيدين وصلت إلى ٩ر٣٢ • وهناك بعض العوامل من وراء ذلك أهمها :-

١- ارتفاع نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي بصفة عامة فقد كانت نسبتهن عام ١٩٧٧/٧٦ - ٥ر٢٢٪ ووصلت عام ٨٦/٨٥ إلى ٩ر٣٢٪ •

٢- ينظر بعض اولياء الامور إلى مهنة التعليم باعتبارها الانسب للمراة بصفة عامة ومن ثم ينبغي أن تلتحق الطالبة بكلية التربية وبالنظر إلى احصاءات كلية التربية بالمنصورة فيمكن ملاحظة ان نسبة الطالبات إلى الاعداد المقيدة بالكلية عام ٧٧/٧٦ كانت ٣٣٪ واصبحت عام ٨٦/٨٥ ٢ر٤٦٪ وذلك يؤيد مقوله تفضيل الطالبات لمهنة التدريس •

٣- نظرا لارتفاع متوسط الدخل بدمياط ارتفعت نسبة الطالبات المتزوجات او المرتبطات " بخطبة " قبل التحاقهن بالتعليم الجامعي ولهذا يفضل أكثر من الآباء إلحاق هؤلاء الطالبات بكلية التربية بدمياط لانها انسب للطالبة لارتباط الطالبة بمنزلها في اثناء فترة دراستها ، وهذا نظرا لعدم وجود كليات اخرى بالفرع بدمياط سوى التجارة والعلوم•

٤- حرص أولياء الامور على اتاحة التعليم الجامعي لبناتهن مع تفضيلهم البناء في رعاية الاسرة لذا حرصوا على الحاقهن بكلية التربية بدمياط ويوضح الجدول رقم "١" مدى تزايد اعداد الطالبات المقبولات بكلية التربية، فقداصبحت نسبتهن ٦٩,٢٪ إلى العددالكلى من المقبولين في العام الدراسي ٨٦/٨٥ وذلك يوضح اتجاه مهنة التدريس إلى التأنيث في معلمي ومعلمات المرحلة الاعدادية والثانوية على المدى الطويل . وقد يستدعي الأمر دراسة تلك البيانات، سنى بحث سابق عن أعداد المعلم في الولايات المتحدة لوحظ تدعيم ومساندة الاتجاه إلى زيادة أعداد المعلمين بالنسبة للمعلمات في الولايات المتحدة بالتعليم الثانوى، حيث كانت نسبة الرجال عام ١٩٣٠/٢٩ ٣٥,٢٪ ووصلت عام ٧٤/٧٣ إلى ٤٦,٧٪ (جوهر ، ١٩٨٩ : ٣٥٢) وفى جامعة المنصورة تسير معدلات القبول بكليات التربية بها في الاتجاه المضاد حيث تتزايدأعدادالطالبات إلى الطلبة بنسب كبيرة .

ب- دراسة العلاقة بين أعداد الطلاب الراسبين إلى المستجدين على مدى سنوات الدراسة بالكلية .

أ- من الملاحظ ارتفاع نسب الراسبين إلى المستجدين بالسنة الاولى بالكلية ثم اتجاه النسبة إلى التناقص مع الصعود إلى الصفوف الاعلى ، فالمتوسط العام لنسبة الراسبين إلى المستجدين على مدى سنوات الدراسة بالسنة الاولى كانت ٦ر٢٧٪ ثم اصبحت في السنه الثانية ٢ر٢٥ ٪ ثم وصلت إلى ٣ر١٢٪ بالسنة الثالثة وفي السنه الرابعة اصبحت النسبة ٢ر١٠٪ ، وهذه الملاحظة تستدعي الدراسة والبحث والقيام برعاية ومتابعة الطلاب الجدد بالكلية ، فهناك وضوح رؤية في تعرض الطلاب الجدد ومواجهتهم لمتغيرات عديدة في بداية حياتهم الجامعية تؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة الرسوب بالسنة الاولى .

ب - من الملاحظات المهمة تزايد نسب رسوب الطلاب بالنسبة إلى الطالبات وذلك بالنسبة للمتوسط العام وعلى مدار سنوات الدراسة بالكلية فقد كانت نسبة الطلاب الراسبين إلى المستجدين بالسنة الاولى في حدود ٨ر٢٤ في حين كانت نسبة الطالبات المقابلة ٤ر٢٠ وفي السنه الثانية نجد نسبة الطلاب ٧ر٢٣ والطالبات ٩ر١٦ أما في الثالثة فنشاهد نسبة الطلاب ٨ر١٦ والطالبات ٧ر٩ وتصبح النسبة للطلاب ٩ر١٤ والطالبات ٤ر٥ في السنه الرابعة ويكون المتوسط العام على مدار سنوات الدراسة .

متوسط اعداد الطلاب الراسبين الى المستجدين ١ر٢٥ اما الطالبات فالنسبة لاتتعدى ١ر١٢٪

وكان لانخفاض نسبة الرسوب بين الطالبات أثر كبير في خفض اعداد الراسبين بكلية التربية بدمياط لأن اعداد الطالبات تتعدى نصف أعداد طلاب الكلية .

انظر الجداول من رقم ١ - ٢

جدول رقم (١) يوضح
تطور اعداد الطلاب المقبولين والمقيدين
بكلية التربية بدمياط للفترة من ٧٦/٧٧ الى ٨٥/١٩٨٦

السنه	الطلاب المستجدين				الطلاب المقيدين			
	طلبة	طالبات	المجموع	نسبة الطالبات	طلبـة	طالبات	المجموع	نسبة الطالبات
٧٧/٧٦	١٢٩	٤٨	١٧٧	٢٧٪	١٤٦	٥٤	٢٠٠	٢٧٪
٧٨/٧٧	٣٥٢	٢١٠	٥٦٢	٣٧ر٤	٤٨١	٢٧٥	٧٥٦	٣٦
٧٩/٧٨	٤٦٥	٢٩٩	٧٦٤	٣٩ر١	٨٧١	٥٣٩	١٤١٠	٣٨
٨٠/٧٩	٤٢١	٣٢٣	٧٤٤	٤٣ر٤	١١٨٧	٧٨٢	٢٠٥٩	٣٨
٨١/٨٠	٣٧٠	٣٨١	٧٥١	٥٠ر٧	١٣٨٢	١١٠٩	٢٤٩١	٤٤ر٥
٨٢/٨١	٣٢٧	٤٣٧	٨٦٤	٥٠ر٦	١٤٨١	١٤٢٧	٢٩٠٨	٤٩
٨٣/٨٢	٣٧٢	٣٩١	٧٦٣	٥١ر٣	١٦٢٥	١٥٤١	٣١٦٦	٤٨ر٩
٨٤/٨٣	٢١٢	٣٨٠	٥٩٢	٦٤ر٢	١٤٨٤	١٦٧٥	٣١٥٩	٥٣
٨٥/٨٤	٢٥٠	٣٣٧	٥٨٧	٥٧ر٤	١٣٧٤	١٧٢٢	٣٠٩٦	٥٥ر٦
٨٦/٨٥	١١٢	٢٥٢	٣٦٤	٦٩ر٢	١١١٠	١٥٥٥	٢٦٦٥	٥٨ر٤

المصدر : ١ـ جامعة المنصورة : ادارة التخطيط والمتابعة والاحصاء والنشرات الاحصائية للاعوام الجامعية بين ٧٦/٧٧وحتى٨٥/٨٦

٢ـ كلية التربية بدمياط

جدول رقم (٢) يوضح
العلاقة بين نسب الطلاب الراسبين الى المستجدين
لسنوات الدراسة الاربع بكلية التربية بدمياط
للاعوام ٧٧/٧٦ ـ ١٩٨٦/٨٥٠

	السنة الاولى			السنة الثانية			السنة الثالثة			السنة الرابعة			نسبة الراسبين الى
	نسبة الطلاب	نسبة الطالبات		نسبة الطلاب	نسبة طالبات		نسبة الطلاب	نسبة الطالبات		نسبة الطلاب	نسبة الطالبات		المستجدين بالكلية
٧٧/٧٦	١٣٫٢	١٢٫٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢٫٩
٧٨/٧٧	١٢٫٥	٢٫٩	—	٦٫٢	١١٫٣	—	—	—	—	—	—	—	٨٫٢
٧٩/٧٨	٥١٫٤	٣٣٫٦	—	٦٫٣	٦٫٨	—	١١٫٥	٢٫٠	—	—	—	—	١٨٫٦
٨٠/٧٩	٣٢٫٤	١٥٫٤	—	١٢٫٦	٩٫٢	—	٧٫٢	٦٫٥	—	٤٫٩	٢٫٢	—	١١٫٤
٨١/٨٠	٣٥٫٤	٣١٫١	—	٦١٫٥	٢٠٫٧	—	٤٫٢	٣٫٨	—	٦٫٤	٢٫٩	—	٢٠٫٨
٨٢/٨١	٤٤٫٤	١٦٫٢	—	٤٣٫٣	١٧٫٦	—	١١٫٣	٩٫٨	—	٤٫٧	٦٫٧	—	١٨٫٦
٨٣/٨٢	٤١٫١	٢٨٫٦	—	٦٥٫٨	٢٦٫٦	—	٢٦٫١	١٣٫٦	—	١٦٫٦	٧٫٤	—	٢٨٫٣
٨٤/٨٣	٥١٫١	٢٨٫٤	—	٤٨٫٣	٢٦٫٥	—	٤٠٫٦	٢٠٫٨	—	٢٦٫٦	١٣٫٤	—	٣٣٫٣
٨٥/٨٤	٣٣٫٢	١٤٫٥	—	٣٣٫٦	١٠٫٤	—	٣٣٫٥	١٣٫١	—	٣٧٫٠	٦٫١	—	١٨٫١
٨٦/٨٥	٤١٫١	٩٫٥	—	٣٥٫٢	٢٢٫٧	—	٩٫٧	٨٫٣	—	٨٫٢	٣٫٢	—	١٧٫٣
المتوسط	٣٤٫٨	٢٠٫٤	—	٣٣٫٧	١٦٫١	—	١٦٫٨	٩٫٧	—	١٤٫١	٥٫٤	—	١٩٫١
	٢٧٫٦			٢٥٫٣			١٣٫٣			١٠٫٢			

المصدر : ١ـ جامعة المنصورة : ادارة التخطيط والمتابعة والاحصاء ، النشرات الاحصائية للاعوام الدراسية ٧٧/٧٦ـ١٩٨٦/٨٥
٢ـ كلية التربية بدمياط

ج - دراسة تحليلية للعلاقة بين أعداد ونسب الطلاب الراسبين إلى المستجدين بالكلية ومقارنتها بالجامعة :

١- من الملاحظ أن نسبة الطلاب الراسبين إلى المستجدين بالجامعة على مدار سنوات البحث كانت ٦ر٣٠٪ في حين كانت نسبة الطالبات المقابلة ٦ر٢٠٪ اما بالنسبة لكلية التربية بدمياط فقد كانت نسبة الطلبة ١ر٢٥٪ ونسبة الطالبات المقابلة ١ر١٢٪ وهذا يوضح انخفاض نسب رسوب الطلاب بكلية التربية بدمياط عن نسب رسوب الطلاب بالجامعة . وفي نفس الوقت يمكن ملاحظة ان الطالبات يحقق نسب نجاح اكثر من الطلبة ايضا على مستوى الجامعة .

٢- بتحليل استجابات الطلاب لاسباب رسوبهم يمكن ملاحظة عدة أسباب تبرر زيادة عدد الراسبين من الطلاب بالنسبة للطالبات من وجهة نظر الطلاب الراسبين فهناك بعض الطلبة الذين يعملون في مهن اثناء فترة دراستهم الجامعية ، في حين يعتقد بعض الطلاب بأن المهن التي سيعملون بها لاتحقق لهم العائد المادى المطلوب والمجزى ولذلك فليس لديهم حافز للعمل والاجتهاد والنجاح ، في حين يمكن ملاحظة انتظام الطالبات في الحضور وأداء الواجبات والأعمال أكثر من الطلاب .

٣- على مدار عشر سنوات قبلت كلية التربية بدمياط ٦١٦٨ طالبا وطالبة رسب منهم ٤٠٨٣ طالبا وطالبة على مدار سنوات دراستهم ، بنسبة تصل إلى ٢ر٦٦٪ وتخرج منهم ٢٠٤٨ طالبا وطالبة وحجم الرسوب السابق يؤكد ما أشار اليه البحث في البداية من أهمية دراسة مشكلة الرسوب بالجامعة .

جدول رقم (٢)

العلاقة بين نسبة الطلاب الراسبين الى

المستجدين بكلية التربية والجامعة

السنة	نسبة الطلاب الراسبين إلى المستجدين بالجامعة: نسبة الطلبة	نسبة الطالبات	المتوسط	نسبة الطلاب الراسبين بكلية التربية بدمياط
١٩٧٧/٧٦	٢٢ر١	١٥ر٢	١٩ر٢	١٤ر٩
١٩٧٨/٧٧	٢٨ر٩	١٨ر٢	٢٣ر٦	٨ر٢
١٩٧٩/٧٨	٣١ر٨	٢٣ر٧	٢٧ر٨	١٨ر٦
١٩٨٠/٧٩	٢٦ر٥	٢٨ر٢	٢٢ر٢	١١ر٤
١٩٨١/٨٠	٢٧ر٧	٢١ر٢	٢٤ر٥	٢٠ر٨
١٩٨٢/٨١	٣٥ر٩	٢٩ر٠	٢٢ر٥	١٨ر٦
١٩٨٣/٨٢	٢٨ر٤	٢٣ر٧	٢٦ر١	٢٨ر٣
١٩٨٤/٨٣	٢٥ر٣	٣٠ر٤	٢٢ر٩	٣٢ر٣
١٩٨٥/٨٤	٣٠ر٤	٢٣ر١	٢٦ر٨	١٨ر٩
١٩٨٦/٨٥	٢٨ر٤	٢١ر٥	٢٤ر٩	١٧ر٣
المتوسط	٣٠ر٦	٢٠ر٦	٢٥ر٦	١٩ر١

جدول رقم (٤)

يوضح العلاقة بين أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والراسبين وخريجي كلية التربية بدمياط في سنوات ٧٦/٧٧-٨٥/٨٦

السنة	مقبول	مقيد	باق	خريج
٧٧/٧٦	١٧٧	٢٠٠	٢٣	—
٧٨/٧٧	٥٦٢	٧٥٦	٦١	—
٧٩/٧٨	٧٦٤	١٤١٠	٣٣٣	—
١٩٨٠/٧٩	٧٤٤	٢٠٥٩	١٧٧	١٢١
٨١/٨٠	٧٥١	٢٤٩١	٥١٩	١٩٣
٨٢/٨١	٨٦٤	٢٩٠٨	٥٢٢	٢٦٢
٨٣/٨٢	٧٦٣	٣١٦٦	٦٩٦	٤٩١
٨٤/٨٣	٥٩٢	٣١٥٩	٨٥٥	٥٢٥
٨٥/٨٤	٥٨٧	٣٠٩٦	٤٥٨	٧٤٤
٨٦/٨٥	٣٦٤	٢٦٦٥	٣٢٩	٦١٢
المجموع	٦١٦٨		٤٠٨٤	٣٠٤٨

ثانيا : وصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

أ : قام الباحث بحصر أهم أسباب الرسوب من وجهة نظر السادة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بدمياط وفقا للترتيب التالي:

١ـ طريقة القبول الحالية .

٢ـ الميل السلبي للطالب نحو الدراسة بالكلية .

٣ـ العادات الدراسية السيئة للطلبة .

٤ـ عدم وجود مناخ مناسب للدراسة .

٥ـ انخفاض مستوى الخدمات الجامعية المقدمة .

٦ـ عدم حضور الطالب المحاضرات .

٧ـ عدم تفرغ الطالب لدراسته .

٨ـ الاستاذ وأساليبه غير الجيدة .

٩ـ عدم شرح الاستاذ شرحا جيدا

١٠ـ طبيعة المنهج غير الجيدة .

١١ـ طبيعة الامتحان غير الجيدة .

١٢ـ الرسوب قبل ذلك قد يؤدى إلى اثار سيئة على الطالب .

١٣ـ عدم كفاية قاعات المحاضرات .

أهم أسباب الرسوب التي لم يوافق عليها أعضاء هيئة التدريس

١ـ يتناسب نجاح الطالب طرديا مع درجات تحصيله في الثانوية العامة

٢ـ وجود الجنس الآخر

٣ـ عدم تناسب معلومات المقررات مع مستوى الطالب التحصيلي

٤ـ انخفاض مستوى اسرة الطالب اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا

٥ـ الحالة الصحية السيئة للطالب

٦ـ قلة الساعات المخصصة للدراسة

فى حين كانت اهم اسباب الرسوب التى اعرب فيها اعضاء هيئة التدريس عن عدم تأكدهم من أنها أسباب تؤدى إلى الرسوب :-

١- طبيعة الامتحان غير الجيدة .

٢- يتناسب نجاح الطالب طرديا مع درجات تحصيله

٣- قلة الساعات المخصصة للدراسة .

٤- اعتماد الطالب على تخمين أسئلة الامتحان

٥- الاستاذ واساليبه غير الجيدة .

٦- وجود الجنس الاخر .

٧- الرسوب قبل ذلك يؤدى إلى اثار معينه على الطالب .

٨- عدم كفاية قاعات المحاضرات .

وقد قام بعض الاساتذة باضافة الأسباب التالية التى يرون أنها تؤدى إلى زيادة حجم الرسوب بالكلية :-

- فقدان الدافع لمزاولة مهنة التدريس نظراً لقلة العائد منها

- عدم تفرغ الطالب فى البيئة الدمياطية فقط .

- احساس الطالب بانه مفروض عليه منهج معين .

- الدخل القليل بعد التخرج

- نظرة بعض الطلاب إلى التعليم على أنه واجهه اجتماعية ومركز فقط .

- احساس الطالب بانه مستقل بدخوله الجامعة ورفضه التوجيه الأسرى .

- سفر بعض الطلاب إلى الخارج بحثا عن فرص العمل .

- عدم انتماء الطالب للكلية وذلك لعدم وجود انشطة اجتماعية ورياضية وثقافية من خلالها يمكن ان يرتبط الطالب عاطفيا بالكلية بحيث تكون هى مصدر ثقافته الروحية .

- مقاييس القبول ليست موضوعية

- عدم كفاية اعضاء هيئة التدريس كما وكيفا .
- الانشطة الطلابية بوضعها تحد من النشاط الطلابى .
- القيم الجامعية واسلوب العمل الجامعى ليست واضحة لاسيما فى الجامعات الاقليمية
- الهوايات الخاصة بالطالب
- قلة المعامل والكتب وفقر المكتبة
- التدريس باسلوب نظرى وانعدام الدراسة الميدانية
- الفراغ الثقافى الذى يعيشه شباب اليوم
- عدم اتاحة الفرصة للطلاب لمقابلة الاستاذ فى مكتبة
- عدم كفاءة الوسائل المعينة فى التدريس
- عدم وضوح أهداف الدراسة بالنسبة للطالب
- عدم وجود امتحانات تمهيدية مستمرة خلال العام الدراسى
- عدم جدية الطالب فى الدراسة وذلك لاعتقاده مقدما بأن هناك نسب النجاح يجب على اى كلية او معهد الالتزام بها .
- ارجاء الطالب للاستذكار إلى فترة ما قبل الامتحان مما يجعل عملية استيعاب ما تم دراسته فى عام كامل فى فترة قصيرة عملية مستحيلة.
- ربط الطالب بالذات بين الدراسة والعمل الحر . مما يؤدى إلى انشغاله بالكسب السريع الذى لايتناسب مع الكسب المتوقع حدوثه عندما ينجح فى التعليم
- عدم وجود منهج مخطط يمهد لمناهج الدراسة الجامعية فى مراحل ما قبل الجامعة .
- الفهم الخاطىء لطبيعة المجتمع الجامعى .

وتتلخص أهم أسباب الرسوب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية بصفة عامة فيما يلي :

١ـ يتناسب نجاح الطالب فى دراسته الجامعية بالكلية طرديا مع مستوى تحصيله فى الثانويـة العامة .

٢ـ عدم حضور الطالب المحاضرات

٣ـ اعتماد الطالب على التوقعات

٤ـ اجبار الطالب على دراسة جميع المواد فى نظام السنوات الدراسية دون اتاحة الفرصة لـه للاختيار .

٥ـ نقص الامكانات بالكلية مثل عدم كفاية قاعات المحاضرات ونقص التجهيزات والوسائل التعليمية

٦ـ انخفاض عدد الساعات المخصصة للدراسة فى بعض المواد

٧ـ التعرض لبعض المشكلات العاطفية

٨ـ طرق التدريس لبعض اعضاء هيئة التدريس وتقدير الدرجات

٩ـ تكرار رسوب الطالب يؤدى الى انخفاض الاهتمام والمزيد من الرسوب

١٠ـ تعرض الطالب لامراض مزمنة

١١ـ الظروف الاجتماعية والاقتصادية لاسرة الطالب

١٢ـ عدم وجود جو مناسب للدراسة

١٣ـ ينبغى وجود نسبة رسوب فى اى مجتمع دراسى .

جدول رقم (٥)

يوضح استجابات السادة أعضاء هيئة التدريس لعبارات الاستبيان

رقم العبارة	نعم	غير متأكد	لا
١	٢٨	٨	٤
٢	١٦	٨	١٦
٣	١٨	٨	١٤
٤	١٢	١٠	١٨
٥	٣٠	٦	٤
٦	٣٢	٤	٤
٧	٣٢	٢	٦
٨	٢٢	٨	١٠
٩	٢٤	١٢	٤
١٠	٢٢	٨	١٠
١١	٢٢	١٠	٨
١٢	٣٨	٢	٠
١٣	١٤	١٢	١٤
١٤	٣٢	٠	٨
١٥	٢٢	١٠	٨
١٦	٣٠	٢	٨
١٧	١٠	٢٠	١٠
١٨	١٦	١٢	١٢
١٩	١٨	٦	١٦
٢٠	٢٤	٨	٨
	٢	١٤	٢٤

ب : وتتلخص أهم أسباب الرسوب من وجهة نظر الطلاب الراسبين بصفة عامة فيما يلى :

١ـ وجود الامتحان فى آخر العام وعدم عدالة الامتحانات المستخدمة حاليا ، وطرق وضع الاسئلة وتصحيحها فى آخر العام .

٢ـ كثرة المقررات والمناهج وضخامة المحتوى العلمى داخل كل منها والطباعة السيئة لبعض مذكراتها وتأخر تسليم المذكرات إلى آخر العام .

٣ـ طرق التدريس المستخدمة لدى كثير من أعضاء هيئة التدريس ، وانخفاض الكفاية العلمية لبعضهم الآخر والانتدابات الكثيرة وعدم انتظام اعضاء هيئة التدريس فى حضور المحاضرات .

٤ـ استخدام درجات الثانوية العامة كمعيار وحيد الالتحاق بالجامعة ، أدى إلى الالتحاق بالكلية دون رغبه وبعيدا عن الارادة .

٥ـ وجود الكثير من المعوقات الادارية والعلمية بالكلية مثل عدم كفاية المدرجات وصغر حجمها وعدم مناسبة مواعيد المحاضرات وعدم كفاية الكتب بالمكتبة وعدم ملاءمة مكان المكتبة للاطلاع والقراءة .

٦ـ نظام الدراسة بالكلية حيث يفرض على الطالب دراسة مواد لاتتفق مع ميول واهتمامات الطلاب .

٧ـ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تواجد أسر الطلاب .

٨ـ المستوى العلمى للاستاذ الجامعى وطريقته فى التدريس وتقدير درجات الامتحان

٩ـ تأجيل الدراسة حتى قرب موعد الامتحان نظرا لانشغال بعضهم فى العمل خارج الكلية

وفيما يلى تفصيل أكثر لأهم أسباب رسوب الطلاب وفقا لنتائج الاستبيان وأهم الأسباب التى لم يوافق عليها الطلاب .

قام الباحث بحصر أهم الأسباب رسوب الطلاب من وجهة نظرهم فكانت كما يلي :-

١ـ المقررات التى تدرس كثيرة العدد وذات معلومات كثيرة ومختلفة •

٢ـ اسلوب اخراج المذكرات وطباعة المقررات الدراسية غير مشجع على الاستذكار •

٣ـ قاعات الدراسة غير مجهزة ولاتستوعب اعداد الطلاب •

٤ـ تعتبر الامتحانات الحالية وسيلة تقويم غير عادلة •

٥ـ مواعيد محاضرات الاساتذه غير منتظمة

٦ـ معظم الاساتذة يشرحون موادهم بشكل غير كاف •

٧ـ العجز عن الحصول على بعض الكتب والمذكرات نظرا لارتفاع ثمنها وعدم وجودها بالمكتبة •

٨ـ تاجيل موعد المذاكرة حتى اقتراب موعد الامتحانات •

وكانت أهم الاسباب التى لم يوافق عليها الطلاب من وجهة نظرهم :

١ـ اقوم بانشطة جامعية توثر على مستواى الدراسى •

٢ـ أشعر بأن بعض اساتذتى يضطهدوننى •

٣ـ ضيق السكن يوثر سلبيا فى دراستى •

٤ـ تعرضت لعلاقة عاطفية اثرت سلبيا فى دراستى •

٥ـ اتعرض لامراض تحد من قدرتى على الاستيعاب والدراسة •

٦ـ أمارس عمل إلى جانب دراستى بشكل يوثر عليها سلبيا •

٧ـ اتعرض لخلافات عائلية توثر فى دراستى •

٨ـ اشعر بأن مهنتى فى المستقبل عقبه فى سبيل تفتح شخصيتى •

أما أهم أسباب الرسوب التى لم يستطيع الطلاب تحديد مدى تأكدهم من أنها أسباب أدت إلى رسوبهم :-

١- معظم الاساتذة غير منصفين فى تقديرهم لدرجاتى .

٢- أتوقع أن تدر الشهادة التى ساحصل عليها دخلا لايكفى لتوفير الحياة التى احلم بهـــا

٣- أدرس بمعدل أقل من المطلوب فى اثناء العام الدراسى .

٤- أشعر بأن مهنتى فى المستقبل عقبة فى سبيل تفتح شخصيتى .

أهم وسائل خفض الرسوب من وجهة نظر الاساتذة : قام السادة اساتذة الكلية بوضـــع أهم العوامل التى تؤدى إلى خفض نسبة الرسوب بالكلية وذلك وفقا لما يلى :-

١- تطوير المناهج الدراسية بحيث تتناسب مفرداتها والتطور المتزايد عالميا .

٢- ايجاد الطرق الحديثة للتدريس " وسائل تعليمية متطورة مثل الشرائح والافلام - الفانوس السحرى .

٣- تطبيق البحوث لطلبة السنوات النهائية فى منهج أو أكثر .

٤- التركيز على أعمال السنه بحيث لايكون تقييم الطالب طوال عام كامل مرتبط بيوم محـــدد وساعات محددة وهى الامتحان .

٥- المفروض ان يقترب الاساتذة بشكل أكبر من الطلاب واعطائهم الثقة بالنفس

٦- عمل محاضرات مفتوحة للوقوف على صعوبات المنهج

٧- توزيع الطلاب على الاقسام حسب اتجاهاتهم

٨- ربط الدراسة النظرية بالدراسة العملية

٩- تلبيه احتياجات التنمية فى المناهج الدراسية

١٠- تمويل التعليم بطريقه كافية تحصل على الاهداف المرغوبة

١١- عند اعادة النظر فى القبول يشترط مراعاه حسن الاختيار فى مجتمع تسوده الوساطة .

١٢ـ الاعتماد على اسلوب التعليم المصغر والاهتمام به

١٣ـ اقامة دورات تدريبية للسادة اعضاء هيئة التدريس واطلاعهم على الجديد فى مجال طـــرق التدريس •

١٤ـ الاهتمام بدراسة احوال الطالب الاجتماعية دراسة جدية والتغلب على بعض المشاكل التى يواجهها •

١٥ـ فصل البنين عن البنات فى حجرة الدراسة " بعض اعضاء هيئة التدريس" •

١٦ـ الربط بين أداء الطالب طوال العام ونتيجته وان صعب ذلك من الناحية التنفيـــذ فيجب اعتماد نظام الساعات الدراسية المعتمدة •

١٧ـ اعادة النظر فى نظام إعداد واختيار استاذ الجامعة لانه محور العملية التعليمية •

جدول رقم (٦)

يوضح استجابة الطلاب الراسبين لعبارات الاستبيان

رقم العبارة	نعم	غير متأكد	لا
١	٣٢	٢	٤٧
٢	٢٦	٥	٥٠
٣	٣٤	١٩	٢٨
٤	٣٨	٣	٤٠
٥	١٩	١٥	٤٧
٦	٣٧	٧	٣٧
٧	٣٧	١٠	٣٤
٨	٢٠	٩	٥٢
٩	٣٢	٥	٤٤
١٠	٢١	١١	٤٩
١١	٤١	٧	٣٣
١٠٢	٩	١٠	٦٢
١٣	٢٦	١٨	٣٧
١٤	٩	٣	٦٩
١٥	٣١	٥	٤٥
١٦	٤٩	٦	٢٦
١٧	٢٦	٣	٥٢
١٨	٥٧	٥	١٩
١٩	٢٣	٧	٥١
٢٠	٣٥	٩	٢٧
٢١	٣٢	٢٤	٢٥
٢٢	٥٢	١٣	١٦
٢٣	٥٧	١٠	١٤
٢٤	٤٢	٤	٣٥
٢٥	٥٢	٤	٣٥
٢٦	٣٢	٩	

تحليل وتعليـــق

اتفق اعضاء هيئة التدريس والطلاب فى تحديد أهم اسباب الرسوب وأن اختلف بعضهـــم فى تحديد الاولويات فيما عدا نقطة واحدة اعتبرها الاساتذة اهم اسباب الرسوب فى حيـــن لم ترد فى الاسباب المهمة التى يرى فيها الطلاب سببا فى رسوبهم وهى طرق القبول بالكليـــة وميل الطلاب السلبى نحو الدراسة اما بعد ذلك فجميعهم يرون ان اهم اسباب الرســـوب فى الكلية يمكن ايجازها وفقا لما يلى :-

١- انخفاض مستوى الخدمات الجامعية المقدمة مثل عدم تجهيز قاعات الدراسة وعدم قدرتهـــا على استيعاب الطلاب ٠

٢- طبيعة المناهج والمقررات الدراسية وتتضمن زيادة اعداد المقررات الدراسية المقررة علـــى الطلاب وسوء طباعة الكتب والمذكرات واخراجها باسلوب لايشجع على الاستذكار ٠

٣- طبيعة الامتحانات حيث يتفق الجميع على أنها من الاسباب المهمة وراء رسوب اعداد متزايدة من الطلاب ، فالامتحانات بوضعها الحالى وسيلة تقويم غير عادلة ٠

٤- الاستاذ وطريقته فى التدريس اتفق الجميع على أن عدم شرح الاستاذ شرحا جيدا واستخدام الاستاذ لاساليب غير جيدة وعدم شرح الاساتذة بشكل كاف ومرض وعدم انتظام الاساتذة فى الحضور من الاسباب المهمة وراء تزايد رسوب الطلاب ٠

٥- اسباب مالية واقتصادية تتضمن عدم قدرة الطلاب على شراء بعض الكتب والمذكرات نظـرا لارتفاع اثمانها وعدم وجودها بمكتبة الكلية ، وقيام الطالب باعمال خارج الكلية تؤثـــر فى تحصيله " من وجهه نظرا الاساتذة فقط " حيث يؤدى ذلك إلى عدم انتظام الطـلاب فى حضور المحاضرات ، وعدم تفرغ الطالب للدراسة

٦- أسباب تتعلق بالطالب تتضمن تأجيل مواعيد المذاكرة حتى نهاية العام الدراسى ومـــع قرب مواعيد الامتحانات ووجود بعض العادات الدراسية السيئة لدى الطلاب ورسوب الطلاب قبل ذلك قد يؤدى إلى اثار سلبية تؤدى إلى مزيد من الرسوب ، وانخفاض المستـــوى العلمى نظرا لعدم وجود مناخ مناسب للدراسة ٠

سادسا : توصيات ومقترحـــات

أهم وسائل واساليب تخفيض معدلات الرسوب :

يمثل الفاقد السعليمي في النظام التعليمي مقياسا للكفاية النظام الداخلية والخارجيـــة وكلما قلت نسبة الفاقد كان ذلك دليلا على فعالية النظام ونجاحه ودل ذلك على تزايد قدرتـــه الانتاجية ، وفي ضوء نتائج الدراسة السابقة يمكن تخفيض معدلات الرسوب بكليات التربيـــة عن طريق :

١ـ تطوير نظم القبول بكلية التربية للحصول على أفضل الطلاب الملتحقين بها :
وهناك عده بدائل لتطوير نظم القبول من خلال البحوث والدراسات التربوية المتعـــددة منها اضافة معايير أخرى غير معيار الثانوية العامة عند القبول بكليات التربية ، وذلـــك من خلال تخطيط تعليمي قائم على احتياجات المجتمع من المدرسين مختلفي الاعـــداد والنوعية (Bowen, 1971:96)

٢ـ توفير الامكانات المادية لكليات التربية عن طريق تخصيص المبالغ الضرورية اللازمة لتوفيـــر المزيد من الكتب والمراجع وتوفير قاعات القراءة بالمكتبة وزيادة عدد المدرجات وقاعـــات الدرس وتجهيزها ، وذلك بما يتفق مع اهداف الكلية واولوياتها وهذه التوصية تقدم بها ايضا مجلس الشورى عام ١٩٨٥

ـ تطوير نظم الدراسة بالمرحلة الثانوية لكي يتم اعداد الطلاب بصورة افضل ، وهنـــاك عده اقتراحات ببدائل منها العدول عن نظام التخصص المبكر ، والـ ... عن نظـــام التشعيب الضيق وتزويد طلاب الثانوى بقدر من الدراسات العملية والمهنية والتكنولوجية واستحداث نظم الساعات الدراسية بالمرحلة الثانوية (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٦٤)

٣ـ ايجاد نظم للاشراف والارشاد الاكاديمي بالكلية لمساعدة الطلاب على مواجهة المشكـــلات التي تحد من قدرتهم على الاستيعاب والحضور بالكلية (زهران ، ١٩٨٧)

٤- ايجاد طرق للاتصال بين كلية التربية واسر الطلاب بما يساعد على حل بعض المشكلات التى تواجه الطلاب وأسرهم •

٥- اعادة تحديد اهداف الكلية تحديدا مشتقا من حاجات النظم التعليمية قبل الجامعية وضبط السلوك الذى يتطلب اكسابه للطالب وذلك عن طريق تحديد الاعمال والادوار التى تعدها شعبة التخصص للطالب •

٦- العمل على تطوير اعداد اعضاء هيئة التدريس وتوفير الظروف البيئية المناسبة لكى يقوموا بأعمالهم بطرق تؤدى إلى تخفيض الفاقد فى التعليم الجامعى عن طريق :

- تحسين وتطوير طرق التدريس المستخدمة والعمل على استخدام المزيد من الوسائل والأدوات التكنولوجية الجديدة فى التعليم •
- اتاحة الفرصة للقيام بالمزيد من البحوث التى تنمى قدرة ومهارة الاستاذ وتساعد فى حل المشاكل الاجتماعية والتربوية فى الميدان التعليمى خارج وداخل الكلية •
- تخفيض ساعات العمل المكتبى والاعمال الهامشية الاخرى •
- توفير الظروف المادية المناسبة لاعضاء هيئة التدريس •
- توفير الوقت المناسب للاشراف الاكاديمى من قبل الاستاذ على الطلاب •
- تحسين نسبة الطالب / استاذ حيث ان النسبة لاتزال مرتفعة •

٧- العمل على تحقيق التنمية الادارية بالكلية للوصول إلى أقصى استخدام للموارد المتاحة والحصول على أفضل انتاجية ، واستخدام الاساليب والتقنيات الادارية الحديثة ومحاولة تطبيق الادارة بالاهداف فى ضوء تحديد أهداف الكلية والاقسام والعمل على تحقيقها ، والعمل على انتقاء الاداريين الاكفاء ووضعهم فى المكان المناسب •

٨- العمل على تطوير نظام الدراسة المستخدمة بالكلية ، فالكلية تسير وفق نظام السنوات الدراسية ويواجه هذا النظام العديد من المشاكل منها :

- اجبار الطالب على دراسة جميع المواد المقررة دون اتاحة الفرصة له لاختيار اى من هذه المواد حتى لو تعارضت مع ميوله ورغباته واهتماماته
- لايسمح للطالب بالانتقال من فرقة إلى اخرى اذا رسب فى اكثر من مادتين وذلك يؤدى إلى المزيد من اعداد الراسبين •
- يؤدى هذا النظام إلى فقد الطالب لتقديره العام حين يرسب فى أكثر من مادتين •
- يركز هذا النظام على منح الطالب تقدير السنه النهائية فقط وذلك يجعل الطلاب لاتهتم فى السنوات الاولى بالكلية •
- فى ظل هذا النظام تتباين اعداد المواد داخل الشعبة الواحدة وبين الشعب المختلفة •
- يفتقد هذا النظام لمرونة ضم مواد جديدة او تطوير المواد الدراسية المقررة • (جوهر ١٩٨٤ : ١٠-١٤)

وهناك نظم اخرى مثل النظام الفصلى الذى توزع فيه المقررات الدراسية على فصلين دراسيين ، أو ثلاثة فصول وتجرى الامتحانات فى نهاية كل فصل دراسى •

وهناك نظام الساعات الدراسية المعتمدة وهو يشابه النظام الفصلى ولكنه يتيح الفرصة لايجاد عدد من المقررات الاجبارية والاختيارية وهو يتيح الفرصة لتوثيق الصلة بين الدارسين والاساتذة ويسهم فى تحقيق المزيد من المشاركة الايجابية للطالب فى اختيار مجالات التعليم التى يرغب فى التخصص فيها والتى تتناسب مع قدراته وميوله ، كما تمكن الطالب من مواصلة الدراسة فى شعبة اخرى مع الاستفادة من الدراسات السابقة التى درسها قبل ذلك حيث يمكنه من تغيير التخصص وبذلك يعمل على تخفيض الفاقد الاقتصادى المترتب على عدم قدرة بعض الطلاب من مواصلة الدراسة فى تخصص معين ، كما يتميز هذا النظام باستمرار عملية التقويم طوال الفصل الدراسى وتنوعها وشمولها (جوهر ، ١٩٨٤ : ٢٨-٢٩)

٩- تفعيل وتطوير طرق التدريس بالجامعة :

من المعتاد استخدام اسلوب المحاضرات بالجامعة ، وقد تكون هذه المحاضرات مجردة من الاستعانه بالوسائل التعليمية كالسبوره الضوئية والفيديو والنماذج ، ويؤدى ذلك إلى تخفيض انتاجية الاستاذ الجامعي الذى يستخدم هذا الاسلوب ، ومن المفيد قيام اعضاء هيئة التدريس باستخدام أساليب اخرى اضافية مثل التعليم الذاتى ، وتصميم البرامج والحلقات الدراسية وغير ذلك ، بما يتيح الفرصة لتوجيه الطلاب إلى التعلم من المصادر المختلفة ، ومساعدتهم في التغلب على صعوبات التعلم ، وارشادهم فى ابحاثهم .

١٠ - تطوير طرق تقييم الطلاب وتعديلها :

من المعتاد استخدام امتحانات اخر العام كأداه لقياس الرسوب بين الطلاب ، وقد تكون هذه الامتحانات غير صادقة او ينقصها بعض الدقة والثبات والموضوعية ، لذلك تزايدت الدعوه إلى استخدام الاختبارات الموضوعية التى تظهر صدقا وثباتا اكثر من امتحانات المقال ، كما لجأ كثيرون إلى استخدام اساليب مستمرة للتقويم تتضمن اجراء البحوث والاختبارات الشفهية والموضوعية وغير ذلك ، كوسيلة للوصول إلى افضل أداه للتقويم لقياس مدى تحقق اهداف التعليم فى الطالب المتعلم .

١١- تخفيض اعداد الطلاب فى الشعبة :

زيادة اعداد الطلاب فى الشعبه الواحدة مشكلة تواجه الاستاذ والطالب ، وهناك العديد من البحوث التى ناقشت الحجم الامثل لعدد الطلاب داخل الشعبة الواحدة بما يحقق افضل انتاج واقل فاقد ، ورغم انه لايوجد معيار واحد يفيد بالعدد الامثل للطلاب الا انه ينبغى الا يزيد عن ٣٠ - طالبا فى الدروس النظرية وينخفض الى ٢٠ فى حلقات البحث وال ١٢ فى التدريب العملى (ابوبطانته ١٩٨٧ : ٤٧).

خاتمـــة :

اوضحت الدراسه الحالية حجم مشكلة الرسوب بكلية التربية بدمياط ، ولاشك ان كبر حجم المشكلة يتطلب دراسة أهم العوامل التى أدت إلى زيادة المشكلة ولقد اسهمت الدراسة الحالية فى توضيح أهم هذه العوامل من وجهتى نظر مختلفين احداهما وجهة نظر الاستاذ الذى قام بالتدريس ووضع الامتحان وقام بالتصحيح وكذلك وجهة نظره فى علاج هذه المشكلة ، أما وجهة النظر الاولى فكانت رأى الطالب الراسب فى أهم أسباب رسوبه وكيفية تجنب هذه الأسباب قدر الامكان ، ثم توصلت الدراسة إلى أهم وسائل وأساليب تخفيض حجم الرسوب بكلية التربية .

المراجـــــع

(١) ابراهيم شافعـــــى : المقارنة الدولية فى فلسفة التعليم ، ج ، ع ، م ، موتمر التعليم للدولة العصرية ، مركز التوثيـــق التربوى ، القاهرة ، ١٩٧١٠

(٢) ابراهيم مطـــاوع : التخطيط للتعليم العالى ، النهضة المصريـــة القاهرة ، ١٩٧٢٠

(٣) احمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمى ، وبنية السياسة التربويـــة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٧٦٠

(٤) تيودور شولتز : القيمة الاقتصادية للتربية ، ترجمة محمد الهادى عفيفى وآخر ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥

(٥) جامعة عين شمس : الرسائل العلمية ، قطاع العلوم الاجتماعية ، الفهرس المصنف ، الاهرام مركز التنظيم والميكروفيلم ، ١٩٧٧٠

(٦) جورج بساكروبولوس : التخطيط التربوى فى الماضى والحاضر ، ترجمـــة محمد كمال لطفى ، مجلة مستقبل التربيـــة ، اليونسكو ، العدد الثانى ، ١٩٧٨٠

(٧) حامد زهران : الارشاد التربوى فى الوطن العربى ، مجلة دراسات تربوية رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثانى ، الجزء الثامن ، سبتمبر ١٩٨٧٠

(٨) حامد عمار : فى اقتصاديات التعليم ، سرس الليان ، ١٩٦٤٠

(٩) حامد عمار : حول التعليم العالى والتنمية ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٠ ، سبتمبر ١٩٨٢.

(١٠) حسن محمد كمال : دراسة تحليلية لتكاليف جامعة عين شمس للعام الجامعى ٧١/١٩٧٢ ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٧٣.

(١١) خليل معوض : القدرات العقلية ، دار المعرف ، القاهرة ١٩٨٠.

(١٢) سعيد اسماعيل على : ازمة الدراسات العليا التربوية ، مجلة دراسات تربوية - رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثانى الجزء الثامن ، سبتمبر ١٩٨٧.

(١٣) طه ... : تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٢٢-١٩٦١.

(١٤) عبد العزيز الجلال : تربية اليسر وتخلف التنمية ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ٩١ ، يوليو ١٩٨٥.

(١٥) عبد الله بوبطانه : الهدر فى التعليم العالى وسبل علاجه ، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، سلسلة دراسات التعليم والتنمية فى الوطن العربى ، العدد ٢٦ ديسمبر ، ١٩٨٧

(١٦) عبد ... : بين التعليم الابتدائى والتعليم العالى فى البلاد ... مجلة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ،

(١٧) عبد الله عبد الدايم : بين تخفيض كلفة التربية وزيادة انتاجيتها ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة السادسة العدد الثامن عشر ، ١٩٦٨.

(١٨) عبد الله عبد الدايم : التخطيط التربوى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٢.

(١٩) عزيز داوود سليمان : اقتصاديات التعليم فى ج.ع.م مؤتمر التعليم للدولة العصرية لجنة اقتصاديات التعليم وتمويله القاهرة ١٩٧١.

(٢٠) على جوهر : التخطيط لتطبيق نظام الساعات الدراسية المعتمدة فى كليات التربية ، النصر ، القاهرة ، ١٩٨٤.

(٢١) على جوهر : التخطيط لتحقيق التوازن بين البحث التربوى والتدريس بكليات التربية ، النصر ، القاهرة ، ١٩٨٤.

(٢٢) ف . كومبز : ازمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة احمد خيرى كاظم واخرون ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١.

(٢٢) فردريك هاربيسون ، سارلز مايرز : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ترجمة ابراهيم حافظ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٦٦.

(٢٤) كمال درويش : الاستثمار البشرى ، مركز الابحاث الاقتصادية وادارة الاعمال بنغازى ، ١٩٦٨.

(٢٥) لويس عوض : سياسة التعليم الجامعى ، مجلة دراسات تربوية رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، المجلد الثانى ، الجزء الثامن ، سبتمبر ١٩٨٧.

(٢٦) مارك بلاج : الاقتصاد والتخطيط التربوى ، ترجمة حامد عبدالعزيز العبد واخر مستقبل التربية ، اليونسكو . العدد الرابع ، ١٩٧٢.

(٢٧) مجلس الشورى : الجامعات حاضرها ومستقبلها ، القاهرة . ١٩٨٥.

(٢٨) محمد احمد العدوى : العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر ، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير فى التربية . جامعة المنصورة ، كلية التربية ١٩٧٤.

(٢٩) محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥.

(٣٠) محمد سيف الدين فهمى : العائد من التعليم ، موتمر التعليم فى الدولة العصرية - لجنة اقتصاديات التعليم وتمويله ، مركز التوثيق التربوى ، القاهرة ١٩٧١.

(٣١) محمد لبيب النجيحى : دور التربية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦.

(٣٢) محمود احمد موسى : دور التعليم العالى فى اعداد الكفاءات من القوى العاملة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت المجلد الثالث عشر ، العدد الرابع ، شتاء ١٩٨٥ ١٤٠٦ هـ.

(٣٣) مصطفى الشلقانى : قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ، الكويت مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ١٩٨٦.

(٢٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية تطوير التربية العربية التقرير المجمل ، اكتوبر ، ١٩٧٧.

(٢٥) هشام بوقمره : التعليم وتنمية الذاتية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٠ شهر ٦ ، ١٩٨٢.

(٢٦) وزارة التربية والتعليم : ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر سبتمبر ١٩٧٩.

(٢٧) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم في مصر ، يوليو ١٩٨٠.

1. Adams, D., Education in national development Routledge & Kegan paul Ltd., London, 1971.

2. Armstrong D.G., Henson K.T., Savage T.V., Education An Introduction, Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1981.

3. Blaug, M., Economics of Education, An Introduction to the Economic of Education. Second Published, Paltimore, Penguin Books. 1977.

4. Bowen, W.G., Assessing the Economic Contribution of Education, in Blaug, M. Ed., Economics of education I, Baltimore Penguin Books 1971.

5. Bowman, M.I., The Human investement Revolution in economic thought, In, Blaug . M., Ed., Economics of Education I, Penguin Books, 1971.

6. Cohn, E., The Economics of Education Lexington Books, D.C. Health and Company, Lexington, London, 1972.

7. Correa, H., The Economics of Human Resources, North Holland Publishing Company, Amesterdam, 1968.

8. Malan, Th.., Educational Planning as a social Process Unesco, International Institute for Educational Planning, Paris, 1987.

9. Schultz, T.W., The Economic Value of Education, Columbia University Press, New. York, 1963.

10. Terry Page G., Thomas D.B., with Marshall A.R., International Dictionary of Education, the MIT Press, Combridge, Massachusetts, 1980.

الملاحـــــق

" بسم الله الرحمن الرحيم "

جامعة المنصـــورة
كليـة التربية بدميـــاط
قسم اصول التربيـــة

استبيـــان

عـــن

الرسوب بالجامعـة

موجه للسادة اساتذة كلية التربية بدمياط

الدكتـــور

على صالح جوهـــر

" بسم الله الرحمن الرحيم"

السيد الاستاذ الدكتور/ :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تتزايد معدلات الرسوب كلما ارتفعت المرحلة التعليمية ، لتصل الى اعلى نسب لها فى المرحلة الجامعية ، وكلية التربية من الكليات التى ترتفع بها نسب الرسوب على مستوى الجامعة ، الامر الذى يودى إلى المزيد من الفاقد.

ويهدف هذا الاستبيان إلى معرفة وجهة نظر اساتذة الكلية فى اسباب تزايد نسب الرسوب بالكلية ، كما يهدف إلى معرفة أهم مقترحاتهم لخفض نسب الرسوب بالكلية .

وهذه الاجابات تساعد الباحث على تحليل اهم اسباب ظاهرة الرسوب بكلية التربية بدمياط .

مع خالص شكرى وتحياتى ..

د. على صالح جوهر

اهم العوامل التي تودى الى رسوب طلاب الكلية

موافق غير متاكد لا أوافق

١- عدم تفرغ الطالب لدراسته .

٢- انخفاض مستوى اسرة الطالب اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا

٣- الحالة الصحية السيئة للطالب .

٤- وجود الجنس الاخر .

٥- انخفاض مستوى الخدمات الجامعية المقدمة .

٦- الميل السلبى للطالب نحو الدراسة بالكلية .

٧- العادات الدراسية السيئة للطلبة .

٨- طبيعة المنهج غير الجيدة .

٩- الاستاذ وأساليبه غير الجيدة .

١٠- طبيعة الامتحان غير الجيدة .

١١- الرسوب قبل ذلك يودى إلى اثار سيئة على الطالب

١٢- طريقة القبول الحالية .

١٣- قلة الساعات المخصصة للدراسة .

١٤- عدم وجود مناخ مناسب للدراسة

١٥- عدم كفاية قاعات المحاضرات .

١٦- عدم حضور الطالب المحاضرات .

١٧- انشغال الطالب بالامور العاطفية .

١٨- اعتماد الطالب على تخمين اسئلة الامتحان .

١٩- عدم تناسب معلومات المقررات مع مستوى الطالب التحصيلى

موافق غير متاكد غير موافق

٢٠- عدم شرح الاستاذ المادة شرحا جيدا ·

٢١- يتناسب نجاح الطالب طرديا مع درجات تحصيله في الثانوية ·

٢٢- اسباب اخرى :-

-

-

-

اهم وسائل خفض نسب الرسوب بالكلية

موافق غير متأكد غير موافق

١- اعادة النظر في التعليم قبل الجامعي بحيث يعد الطالبة للدراسة الجامعية بصورة افضل .

٢- التوسع في المعاهد المتوسطة لتستوعب عددا أكبر من الطلاب متوسطي القدرات والدرجات .

٣- ربط الجامعة باحتياجات المجتمع ربطا حقيقيا .

٤- اعادة النظر في طريقة القبول بحيث لاتقتصر فقط على درجات الثانوية العامة

٥- زيادة الكتب والمراجع وتجهيز المكتبة بشكل مناسب

٦- حسن اختيار اعضاء هيئة التدريس وتحسين احوالهم المادية .

٧- استخدام طرق اخرى للتقويم غير امتحان اخر العام.

- عناصر اخرى ترى اهمية وجودها :

-

-

جامعة المنصورة
كلية التربية بدمياط
قسم اصول التربية

استبيان

عن الرسوب بالجامعة

موجه لطلاب كلية التربية بدمياط

د. علي صالح جوهر

١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزى الطالب /

تحية طيبة وبعد ....

تتزايد معدلات الرسوب داخل الجامعة ، وكلية التربية من الكليات التى تتعرض لزيادة هذه المعدلات ..

ويهدف هذا الاستبيان الى معرفة وجهة نظر الطلاب الذين تعرضوا للرسوب بالكلية فى اسباب رسوبهم . كما يهدف الى معرفة وجهات نظرهم فى اهم الطرق التى تؤدى الى خفض اعداد الراسبين بالكلية .

مع ملاحظة ان اجاباتك ستكون خاصة بهذا البحث فقط .

مع خالص شكرى وتقديرى ..

د. على جوهر

اهم اسباب رسوبي في الكلية من وجهة نظر :

نعم غير متأكد لا

١- أعاني صعوبات مالية في اثناء دراستي .

٢- أمارس عملا إلى جانب دراستي بشكل يوءثر عليها سلبيا

٣- اتوقع ان تدر الشهادة التي ساحصل عليها دخلا لايكفي لتوفير الحياة التي احلم بها

٤- قيدت في الكلية التي ادرس فيها بدون رغبتي

٥- اشعر بأن مهنتي في المستقبل عقبه في سبيل تفتح شخصيتي .

٦- ادرس مواد اكاديمية بعيدة عن ميولي واهتماماتي

٧- ادرس مواد تربوية بعيدة عن ميولي واهتماماتي

٨- تعرضت لعلاقة عاطفية اثرت سلبيا في دراستي

٩- كثيرا ماتغيب عن حضور المحاضرات

١٠- اتعرض لخلافات عائلية توءثر في دراستي

١١- اوجل مذاكرتي حتى اقتراب موعد الامتحان

١٢- اشعر بان بعض اساتذتي يضطهدونني

١٣- ادرس بمعدل اقل من المطلوب في اثناء العام الدراسي

١٤- اقوم بانشطة جامعية توءثر على مستواي الدراسي

١٥- اسكن بعيدا واتعرض يوميا لمشاكل المواصلات التي توءثر على دراستي

نعم غير متأكد لا

١٦ـ مواعيد محاضرات اساتذتي غير منتظمة

١٧ـ ضيق السكن يوثر سلبيا في دراستي

١٨ـ المقررات التي ادرسها كثيرا العدد وذات معلومات كثيرة

١٩ـ اتعرض لامراض تحد من قدرتي علـــى الاستيعاب والدراسة

٢٠ـ معظم اساتذتي يشرحون موادهم بشكل غير كاف

٢١ـ معظم اساتذتي غير منصفين في تقديرهم لدرجاتي

٢٢ـ تعتبر الامتحانات الحالية وسيلة تقويم غير عادلة

٢٣ـ اسلوب اخراج وطباعة المقررات الدراسية غيـــر مشجع على الاستذكار.

٢٤ـ اعجز عن الحصول على احد الكتب لارتفاع ثمنها وعدم وجودها في مكتبة الكلية

٢٥ـ قاعات الدراسة غير مجهزة ولاتستوعب اعداد الطلاب

٢٦ـ هواياتي الشخصية توثر في مستواي الدراسي

٢٧ـ اسباب اخرى :

ـ

ـ

اهم وسائل وطرق تخفيض نسبة الرسوب بالكلية

موافق غير متأكد غير موافق

١ـ تخفيض عدد المقررات الدراسية

٢ـ اعادة النظر في طرق القبول بالكلية بحيث لاتقتصر على درجات الثانوية العامة .

٣ـ حسن اختيار اعضاء هيئة التدريس

٤ـ توفير الرعاية للطلاب الذين يتعرضون لظروف اجتماعية واقتصادية طارئة

٥ـ اعادة النظر في اسلوب امتحان اخر العام

٦ـ تحسين طباعة الكتب والمذكرات

٧ـ زيادة الكتب بالمكتبة وتجهيزها

٨ـ تخفيض محتوى كل مقرر دراسي

٩ـ ربط الجامعة باحتياجات المجتمع ربطا حقيقيا .

١٠ـ عناصر اخرى ترى اهمية وجودها

ـ

ـ

ـ

الفصل الثامـــن

كلفة تعليم الطالب بالمؤسسات التعليميــة

مقدمـــــة :

نشات نظرية رأس المال البشرى فى مستهل العقد السابع من القرن العشرين. وهى تعتبر نهاية المطاف لمجموعة من الأعمال الاقتصادية ، وتعتمد هذه النظريـــة على فكرة أن التعليم والصحة لايجوز أن تعتبر مجرد اشياء استهلاكية أو أداء لحقوق افراد وجماعات المجتمع ، وانما هى أعمال اقتصادية تستلزم من جانب الاسرة والمجتمع حسابا استثماريا (لوباج ، ١٩٧٩ : ٢٧) .

ووفقا لهذه النظرية أصبحت كلفة التعليم والبحث العلمى من الأمور الحديــرة بالاهتمام حيث ترى هذه النظرية أن تقدم العالم كله مرده إلى نتائج بحـــوث العلماء ، والفضل فيما أصاب الانسانية من خير مرجعه إلى ماتوصل إليه المفكـــرون من رأى جديد غير وجه الأرض وتحكم فى حاضر البشرية ومستقبلها ، وبرغم أهميـــة حساب الكلفة فى اقتصاديات التعليم واعتبارها عنصرا اساسيا عند دراستها ، إلا أن مابذل حتى الآن لوضع مفاهيم محددة مناسبة من أجل قياسها مازال ضئيلا ، وذلك بالاضافة إلى تزايد مقدار الكلفة زيادة كبيرة ، فالعديد من الاحصاءات تشير إلى زيادة نسبـــة مصروفات التعليم زيادة ضخمة حيث تتحمل كل من الاسرة والمجتمع هذه التكاليــف وذلك بالاضافة إلى مايتحمله الطلاب نتيجة لتكاليف الفرصة البديلة ، وهى الاجـــر الذى كان سيتقاضاه الطالب لو أنه التحق بعمل طوال فترة الدراسة بدلا من الانتظـــام بها .

ولقد ظهرت زيادة التكاليف بوضوح فى الولايات المتحدة حيث توضح الدراسة التـــى قام بها شولتز وتهدف إلى تحليل العلاقة بين نفقات التربية والدخل أو تكوين راس المال المادى فى المدة من ١٩٠٠ الى ١٩٥٦ مقدرة بالدولارات ، توضح هذه الدراســـة أن الموارد المخصصة للتربية ارتفعت حوالى ثلاثة اضعاف ونصف أى أن التربيـــة

كانت اكثر جاذبية بنسبة ٣ر٣ مرة من الاستثمار في راس المال المادى (شولتــــــر ، ١٩٧٥ : ٧٧) .

على أنه اذا أردنا التحقق من جميع تكاليف التربية سنجد الاحصاءات الخاصــة بها قاصرة ، فهى لاتزيد عن مجموعة غير منسقة للانفاق الجارى ، وبعض العناصــر الاخرى المتصلة بالتعليم ، ومجمل هذه النفقات لاتمثل جميع التكاليف التى تتفــق مع التعليم فهى لاتغطى جميع مايتحمله الطلاب واسرهم . وتظهــر الاحصاءات

وجود تباين في تكلفة الطالب بين المراحل الدراسية المختلفة فطالب الجامعــة في الدول النامية يتكلف في حدود تكلفة تعليم ٨٠ تلميذا فــى المرحلة الابتدائية (Pacharapoulos, 1975 : 109) اما الزيادة فــى مصروفات التربية في الدول الاكثر تقدما فتظهر في مستويات التعليم العالى والابحاث العلمية ، والفصل الحالى يلقى الضوء على أهم جوانب طرق حساب كلفــة التعليم .

مشكلة الفصـــل :

وتتحدد مشكلة الفصـــل في محاولة الاجابة على الاسئلة التالية :-

١- ماأهم جوانب حساب كلفة التعليم بالموءسسة التعليمية ؟

٢- ماأهم طرق حساب كلفة التعليم بالموءسسة التعليمية ؟

اهمية الفصل واهدافه :

تظهر اهمية الفصل في محاولة بيان وتوضيح أهم جوانب كلفة التعليم بالموءسسة التعليمية ، ويفيد تحليل التكلفة في العديد من المجالات والجوانب المتعلقة بالتعليـم ومن أهم هذه المجالات :

١ ـ تقدير الكلفة المستقبلية للتربية ، حيث يمدنا تحليل التكلفة بالأساس لتحديد قيمة البدائل المستخدمة وتحديد قدرة الدولة على مساندة أى انواع التعليم ـ والاختيار بين بدائل التكلفة للمراحل المختلفة .

٢ ـ القاء الضوء على بعض نواحى القصور فى الموءسسات التعليمية وتحديد كيفية تحقيق خفض التكاليف المختلفة وتقديم أساس للتكلفة المقارنة ، حيث لاتوجد معلومات عن التكلفة المقارنة بحيث تسمح للمخططين بتقديم المعونة لتحليل كيفية مقارنة التكلفة المقدرة لانتشار نظام مدرسى معين بتكلفته فى بعض الدول التى تتشابه فى احوالها الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ تحدد دراسة تكلفة الموءسسة التربوية المكونات الأساسية لتكلفة كل جزء من اجزاء النظام مع تحليل لكيفية تنوع هذه التكاليف مع انتشار النظم التربوية ويوضح إلى أى مدى يكون متوسط التكاليف لنظم تعليمية معينة اقل او اكثر من ادنى مستوى للتكاليف الفعالة للموءسسة على تكلفة عينات من المدارس المخططة جيدا ، ان مثل هذه الدراسة ينبغى ان تفحص فى كل دولة ، وتحلل النفقات المختلفة واتجاهاتها المتباينة (النجيحى ، ١٩٧٦ : ٢٦٣ـ٢٦٤) .

٤ ـ المساعدة فى خفض التكلفة فى بعض النظم التعليمية .

ان نظرة عامة على الطرق العملية لتحقيق اقتصاد التكلفة فى التعليم يمكن ان تقدم موجهات ناقصة للمخططين والاداريين ، ويفيد تحليل التكلفة فى تحديد الحد الادنى لكلفة الموءسسة التعليمية الذى لايوءدى الى خفض فى انتاجية هذه الموءسسة (دافيز ، ١٩٧٥ : ٤٥)

بعض الدراسات السابقة لتحليل التكلفة :

اجريت العديد من الدراسات التى تناولت تحليل التكلفة والعائد فى التعليم فى معظم دول العالم المتقدم والنامى • ومن أهم هذه الدراسات :ـ

١ـ دراسة دوبلن ولوتكا : ١٩٣٠ : J. Dublin and A.J. Lotka

قام الباحثان فى هذه الدراسة بحساب النفقات التى ينفقها الأهل على الولـــد وذلك حتى سن الثامنة عشرة ، وكذلك حساب الفائدة على راس المال المنفق ، وأشـــارا إلى زيادة القيمة المالية نتيجة لتحسن الصحة وانخفاض معدلات الوفاه •

(عبد الله عبد الدايم ، ١٩٦٨ : ٣٣٤)

٢ـ دراسات شولتز : ١٩٥٨ :

قام شولتز فى دراساته باتباع المنهج التالى :ـ

١ـ تحديد المبلغ الاجمالى للاستثمار فى التربية خلال فترة معينة وذلك عن طريق حساب عدد سنوات الدراسة وحساب نفقات السنوات الدراسية •

٢ـ حساب عائدات التربية طبقا للارباح التى سيتم الحصول عليها تبعا لمســتوى التربية •

٣ـ تقارن الزيادة المضافة على الدخل القومى والناجمة عن الاستثمار فى التربية • بالزيادة المضافة على الدخل القومى خلال الفترة نفسها حتى يمكن معرفة مدى اسهام التربية فى النمو الاجمالى(Psacharopoulos, 1973 : 37)

٣ـ دراسات جيمس وليام ١٩٧٤ :

اجريت هذه الدراسة فى ميسورى بعنوان " حساب التكلفة والعائد دراســـة مقارنة لخريجى سنة من التعليم الثانوى بسنتان من نفس التعليم فى ميســـورى" •

وموضوع الدراسة الرئيسى تحليل الفائدة والتكلفة للنوعين من البرامج، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين تكلفة البرنامجين وكذلك عدم وجود فروق ذو دلالة احصائية بين دخول النوعين من التعليم : (William, 1975 : 1470) .

٤ـ دراسات ايدنج :

راس فردريك ايدنج المدرسة الالمانية التى عنيت باقتصاديات التربية ، وعنى بدراسة الاتجاهات الدولية لنفقات التربية ، ولقد اوضحت هذه الدراسات أن نصيب نفقات التربية من مجموع نفقات الدول تناقص تناقصا واضحا خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، كما تبين أن هذه النفقات تزايدت منذ عام ١٩٥٠ وأصبحت تشغل مكانا كبيرا فى النفقات العامة ، ويعطى ايدنج فى دراسته بعض التفسيرات لاسباب الزيادة او النقصان فى نفقات التعليم (عبد الدايم ، ١٩٧٧ : ٣٣٩ـ٣٥٠)

٥ـ دراسات فيزى :

قام فيزى بتحليل دقيق لعوامل الزيادة والنقصان المخصصة للتربية بالمملكة المتحدة بداية من عام ١٩٢٠ واوضح ان زيادة النفقات فى التربية ترجع إلى اتساع التربية وشمولها ميادين اوسع : كاتساع الميادين الملحقة بالتربية (الطعام ، الخدمات الصحية ..) والتطور الكبير فى التعليم الثانوى والعالى ، والزيادة الكبيرة فى الابنية المدرسية ، كما قام فيزى بتحليل أهم عوامل زيادة نفقات التربية فى المملكة المتحدة فى الفترات المختلفة وفى مراحل التعليم المختلفة . (عبد الدايم ، ١٩٧٧ : ٣٥٠ـ ٣٥١) .

٦ـ دراسات هاريس :

قام هاريس بدراسة نفقات التربية واسباب تطورها بالولايات المتحدة ، وقد اتضح أن نفقات التربية ارتفعت خلال سنوات القرن العشرين ارتفاعا كبيرا وكان اهم أسباب ذلك

تزايد عدد المسجلين من الطلاب ، وزيادة متوسط ايام حضور الطلاب إلى المدارس وتناقص غياب الطلاب ، وزيادة عدد أيام السنة المدرسية وزيادة رواتب الاساتذة وزيادة النفقات الراسمالية وزيادة حجم الوظائف التى تقوم بها المدرسة كالصحة والطعام والتربية البدنية وغيرها. (عبد الدايم ، ١٩٧٧ : ٣٥١_٣٥٢).

٧_ دراسة جريتشز ١٩٦٢م   Zui Grilliches

اجريت هذه الدراسات لمعرفة اثر التعليم فى نمو الانتاج الزراعى والصناعى وتوصلت الى أن التعليم متغير ذو دلالة يجب أن يضاف إلى دالة الانتاج وأشارت الى أنه إذا كان الاهتمام بالتربية ١ ٪ فان ذلك سيودى إلى زيادة انتاج المزرعة ٣ر١٪ فى السنة كما أشارت هذه الدراسات إلى أن الابحاث العلمية التى اجريت على الذرة الهجين أعطت عائدات لاتقل عن ٧٠٪ فى كل سنة وأشارت إلى وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين الارتفاع فى مستوى التربية وبين زيادة الانتاج الصناعى (Cohn, 1972:134-135)

٨_ دراسات ايشر :

اسس ايشر معهد الابحاث حول اقتصاديات التعليم بفرنسا وقام بالعديد من الدراسات حول كلفة التعليم واقتصادياته ومنها دراسة لتحديد أهم العوامل المؤثرة فى كلفة التكنولوجيا الجديدة للمعلومات فى التربية ، وحاول الباحث فى دراسته توضيح أهم فئات الكلفة وخصائصها وتكلفة التكنولوجيا الجديدة للمعلومات وكلفة المعدات الجديدة واثار ادخال تكنولوجيا التعليم على تكاليف التعليم التقليدى والتاثيرات المحتملة على كلفة استخدام التكنولوجيا الجديدة خارج المدرسة (ايشر ، ١٩٨٧ : ٥٠١_٥١٥).

– مفهوم كلفة التعليم :

يحدد المخطط التربوى حجم الانتاج فى الموسسة التعليمية عن طريق إجــراء مقارنة بين المخرجات المنتظر الحصول عليها من الموسسة التعليمية والتكاليف التــى تتحملها الموسسة والمجتمع فى سبيل الوصول لهذه المخرجات والحصول عليهــا ، ومفهوم كلفة التعليم من المفاهيم التى تتعرض لبعض التفسيرات والتحليلات التــى توثر فى تحديد ابعاده ومحدداته فالبعض يرى فى كلفة التعليم ذلك الجانب مــن المصروفات الدورية التى تقوم بصرفها الدولة من مرتبات للعاملين بالمجال التعليمى الى غير ذلك ، فى حين يرى البعض الآخر بأن كلفة التعليم ينبغى أن تشتمل علـــى المصروفات الجارية " الدورية " والتكاليف الراسمالية من انشاءات وشراء أراضى وغير ذلــك وهناك طائفة أخرى تنظــر إلى كلفة التعليم على أنها ينبغى ان تشتمل علـــى التكاليف الدورية والراسمالية التى تتحملها الدولة بالاضافة إلى ماتتحمله الاسرة من تكاليف عديدة منها تحمل الاسرة للدروس الخصوصية ومصروفات الملابس وغير ذلك من التكاليــف وينادى البعض الأخر بضم كلفة الفرصة البديلة وأهم جوانبها المكاسب المفقودة نتيجــة لتفرغ الطلاب للدراسة بدلا من التحاقهم باعمال كانت ستدر عليهم دخلا إلى التكاليف السابقة ولذلك فهم يطالبون بحساب قيمة هذه الاحوال ودمجها ضمن كلفة التعليم.

ولقداختلف مفهوم كلفة التعليم تبعا لما سبق فالبعض يعرف كلفة التعليم فـــى الموسسة التعليمية بأنها " الصرف المالى على التعليم " والبعض يعرفها بانهـــــا : " مجموع النفقات التى تتحملها الموسسة التعليمية فى سبيل الحصول على مايلزمها مــن عوامل الانتاج " والباحث يعرف كلفة التعليم بانها " مجموع النفقات التى يتحملهـــا المجتمع فى سبيل الحصول على مخرجات التعليم".

أهم طرق تقدير كلفة تعليم الطالب بالموءسسات التعليمية :

توجد طرق متعددة لتقدير التكلفة الحالية والمستقبلة للنظام التعليمي ، فتقدير اعداد التلاميذ الجدد التى سيقوم النظام التعليمي بتعليمهم ثم تحديد نسبة التلاميذ إلى الفصول ثم قسمة عدد التلاميذ الجدد على متوسط عددالتلاميذ فى الفصل يمكننا من الحصول على عدد الفصول الدراسية المطلوبة وبضرب العدد الأخير فى كلفة انشاء الفصل الدراسى نحصل على الكلفة الراسمالية للمستقبل ، أما بالنسبة للكلفة الدورية فيمكن زيادة قيمة الميزانية التعليمية بنفس نسبة زيادة التلاميذ . ثم يتم جمع الكلفة الرأسمالية والكلفة الدورية فيتم الحصول على الكلفة بصفة عامة (دافيز، ١٩٧٥ : ٢٧٩ـ٢٨٠) .

وهناك طريقة أخرى تقوم على حساب متوسط كلفة التلميذ فى كل مستويات وأنواع البرامج التعليمية المختلفة ، ثم يتم ضرب متوسط الكلفة فى أعداد التلاميذ المتوقع قبولهم مع ملاحظة زيادة حتمية الكلفة نظرا لعوامل عديدة يمكن التنبوء بحجم زيادتها .

ومن الملاحظ أن كلفة التعليم فى أى موءسسة تعليمية منها ماهو صريح " مباشر ومنها ماهو ضمنى " غير مباشر" ، فالتكاليف المباشرة عبارة عن المبالغ النقدية التى تتحملها الموءسسة التعليمية وتدفعها للغير كثمن للمواد الأولية والاجور ، وكذلك المبالغ النقدية التى تدفعها الأسرة فى سبيل تعليم ابنائها .

أما التكاليف غير المباشرة "الضمنية" فهى تتمثل فى استخدام بعض العناصر أو المواردالتى تملكها الموءسسة التعليمية كاستخدام المبانى والمعامل ، فمما لاشك فيه أن عدم ادراج التكاليف الضمنية ضمن التكاليف الكلية التى تتحملها الموءسسة يترتب عليه زيادة غير حقيقة فى الناتج ونقص غير حقيقى فى التكاليف ، وبالاضافة إلى ذلك فان فكرة تكلفة الفرصه البديلة تنطبق كذلك على التكاليف الضمنية فالمبنى الذى تملكه الموءسسة التعليمية قد يعطى ايرادا أكبر إذا وجه إلى استخدام آخر ويمكن تحديد تكاليف الانتاج لأى موءسسة تعليمية فيما يلى :ـ

اولا : تقدير الكلفة بواسطة تحليل مدخلات التعليم :

إن حساب تكاليف الوحدات التعليمية سواء كانت نفقات وتكلفة الطالب أو تكلفة المعلم او تكلفة الفصل الدراسى من الأمور الضرورية اللازمة لحسن استثمار الموارد المالية للدول بصفة عامة وللدول النامية بصفة خاصة ، ورغم هذه الاهمية إلا أن الاحصاءات المتوفرة لاتتيح إلا حسابات تقريبية وقد تتصف بالعمومية التى قد لاتفيد الفائدة المرجوه منها حيث تفتقد معظم الدول النامية إلى وجود المعلومات الوافية عن الطلاب ونموهم والأساتذة ووسائل التعليم والاحصاءات المالية والاحصاءات المدرسية والتنظيم المدرسى المصنف وفقا لتصنيفات لوائح الميزانية إلى غير ذلك من العقبات التى تجعل حسابات التكاليف فى التعليم من الامور صعبة التحقيق ولكن يمكن وضع أهم أسس حسابات تكلفة التعليم عن طريق وضع برنامج للكيف وتقدير تكاليف المكونات الضرورية للموصول إلى المستويات المطلوبة ، فاذا ترجمت أهداف النظام التعليمى إلى مناهج والمناهج إلى مقررات ، فانه يمكن التوصل إلى التفاصيل الخاصة عن هيئة التدريس ، والكتب والتجهيزات والمبانى والادوات ، وهذه التفاصيل الخاصة هى التى تحدد كلفة التلميذ ، فاذا ضربنا هذه الكلفة فى أعداد التلاميذ المقيدين ، فسوف يكون الناتج هو التقديرات الكلية لأوجه الصرف (دافيز ، ١٩٧٥ : ٢٩٦) .

ووجود تقسيمات معينة لمكونات مدخلات التعليم من الأمور الأساسية لحساب الكلفة على هذا الأساس ، وهناك تقسيمات متعددة ، للانفاق التعليمى منها التقسيم التالى الذى يمثل أسس حساب الانفاق التعليمى بوزارة التعليم فى مصر ، ومنها نموذج لتقسيمات اكثر تفصيلا تستخدم فى الولايات المتحدة .

١ـ نموذج لحساب كلفة التعليم بمصر :

أـ النفقات والتكاليف الجارية لوزارة التعليم:

عند حساب كلفة الطالب ينبغي ألا يقتصر الحساب على تكلفة اجور المدرسين فقط ، فهناك انواع متعددة من التكلفة منها مايتعلق بالخدمات الادارية المتعـددة سواء على مستوى الوزارة او على مستوى المديرية او على مستوى الادارة التعليمية او علـى مستوى المدرسة ومنها مايتعلق بالخدمات الانتاجية وتتضمن خدمات انتاجية على مستوى الوزارة أو على مستوى المديرية او الادارة او المدرسة ، وفيما يلي عرض لأهم أنــواع التكاليف التي يتحملها المجتمع في سبيل تعليم ابنائه .

أولا : تكاليف الخدمات الادارية ويمكن تقسيمها وفقا لما يلي :ـ

أـ تكاليف الخدمات الادارية على مستوى الوزارة :

وتتضمن التكاليف التالية :ـ

١ـ مكتب الوزير.

٢ـ مراكز الادارة العامة وتتضمن ادارة الإعلام والخدمات العامة والترجمة والتنظيم.

٣ـ الادارة العامة للتدريب وتتضمن ادارة البرامج النوعية للمواد الدراسية ، وادارة البرامج النوعية للوظائف الاشرافية وادارة البرامج النوعية للوظائف الاداريـــة ومراكز تدريب المعلمين والمعلمات .

٤ـ الادارة العامة للاحصاء وتحتوى على المراكز الفرعية للاحصاء.

٥ـ الادارة العامة للبحوث الفنية وتتضمن مركز التوثيق التربوى ومكتبـة الوزارة

٦ـ الادارة العامة للعلاقات الخارجية وتتضمن ادارة الاتفاقيات الثقافية وادارة ـ التعاون العربى وادارة التعاون الاسيوى والافريقى وادارة الطلبة الوافدين .

٧ـ الادارة العامة للتعليم الخاص وبها قسم مدارس اللغة الاجنبية.

٨- متحف التعليم وعرض لتاريخ التعليم وتطوره .

٩- الادارة العامة لشئون العاملين وتتضمن ادارة حصر الوظائف وادارة الاستحقاقات وادارة السجلات وانهاء الخدمة وادارة التنقلات.

١٠- الادارة العامة للميزانية وتقوم باعداد الميزانية .

١١- الادارة العامة للشئون القانونية وتتضمن ادارة الفتوى والتشريع وادارة التحقيقات وادارة القضايا وقسم متابعة تنفيذ التحقيقات .

١٢- ادارة التوجيه المالى والادارى ويهدف إلى اجراء التفتيش بالنسبة لديوان الوزارة ومعاهد التربية الخاصة .

١٣- الادارة العامة للخدمات الداخلية وتتضمن ادارة المشتريات والمخازن وادارة المباني وادارة شئون الديوان وادارة خزينة الوزارة .

١٤- الادارة العامة الحسابات وتقوم بالعمليات الحسابية المتعلقة بالديوان

١٥- ادارة المتابعة المالية وتقوم باعمال المتابعة المالية المختلفة

١٦- ادارة القيد والحفظ وتقوم باعمال الصادر والوارد للديوان

١٧- ادارة المطبوعات والنشر وتقوم باعداد مطبوعات الوزارة

١٨- مكتب التظلمات الادارية وتبحث التظلمات الادارية المختلفة .

ب - تكاليف الخدمات الادارية على مستوى المديرية والادارة :

وتتضمن هذه المجموعة مايلى :-

١- مدير المديرية ومكتبه ويتبعه قسم الشكاوى وقسم العلاقات العامة وقسم الشئون القانونية .

٢- وكيل المديرية ومكتبه ويتبعه قسم الاحصاء

٣- مدير الشئون المالية والادارية وبه قسم الحسابات وقسم التوريدات وقسم الميزانية وقسم شئون العاملين وقسم القيد والحفظ وقسم التفتيش الادارى وقسم الخدمات الداخلية ٠

جـ - **تكاليف الخدمات الادارية على مستوى المدرسة :**

وتتضمن هذه المجموعة مايلى :-

١- ناظر المدرسة ووكيل المدرسة ويتبعه سكرتير الناظر

٢- معاون المدرسة وسكرتير المدرسة ومسئول شئون الطلبة ومسئول الخدم وملاحظ المبانى ومسئول البريد ٠

٣- امين توريدات المدرسة ويقوم بالاعمال المخزنية

٤- المسجد

٥- العيادة الطبية والمشرف الاجتماعى

وينبغى ملاحظة أن تكاليف الخدمات الادارية على مستوى الوزارة يجب أن تقسم على طلبة الجمهورية باكملها لجميع المراحل التعليمية بها ، وتكاليف الخدمات الادارية على مستوى المديرية تقسم على طلبة المديرية فقط وتكاليف الخدمات الادارية للادارة التعليمية تقسم على طلبة الادارة فقط وتكاليف الخدمات الادارية للمدرسة تقسم على طلبة المدرسة فقط ، وكل هذه التكاليف ادارية فقط ٠

ثانيا : تكاليف الخدمات الانتاجية ويمكن تقسيمها وفقا لما يلى ؛

أ- تكاليف الخدمات الانتاجية على مستوى الوزارة :

وتتضمن التكاليف التالية :-

١- وكلاء الوزارة للتخصصات التالية :-

وكيل الوزارة للتعليم الابتدائى ودور المعلمين

وكيل الوزارة للتعليم الاعدادى والثانوى

والمراكز الفرعية المتماثلة التابعة لهم وتتضمن : الادارة العامة للتعليم الابتدائي وغيره وادارة المناهج والكتب الدراسية وادارة خطة التعليم والتنظيم المدرسي وادارة التوجيه الفني وتنسيق المعلمين وادارة النشاط التربوى وقسم شئون الطلاب والامتحانات والادارة العامة لدور المعلمين •

٢- وكيل الوزارة لشئون التعليم الفنى والمراكز التابعة له وتتضمن :-

- ادارة تخطيط التعليم الفنى وبها قسم تخطيط التعليم الصناعى وقسم تخطيط التعليم التجارى وقسم تخطيط التعليم الزراعى •

- ادارة النشاط التربوى •

٣- وكيل الوزارة للخدمات التعليمية والعلاقات الخارجية والمراكز التابعة له وتتضمن

أ- الادارة العامة للوسائل التعليمية وبها ادارة تصميم الوسائل التعليمية وادارة انتاج الوسائل التعليمية •

ب - الادارة العامة للامتحانات وبها ادارة تنظيم الامتحانات وادارة الشهادات العامة وادارة المطبعة السرية •

جـ - الادارة العامة لرعاية الطلاب وبها ادارة التربية الاجتماعية وادارة التربية الرياضية وادارة التربية المسرحية وادارة الصحافة المدرسية وادارة المكتبات المدرسية وادارة التامين على الطلبة وقسم الاتصال بالصحة المدرسية •

ب - تكاليف الخدمات الانتاجية على مستوى المديرية :

وتتضمن :-

١- ادارات المراحل التعليمية المختلفة (ابتدائى ، اعدادى ، ثانوى وفنى ، و دور المعلمين والمعلمات) ثم مراكز روءساء الاقسام وموجهو المواد الدراسية •

٢- ادارة الخدمات التعليمية وبها مدير الادارة وقسم الامتحانات وشئون الطلبة وقسم الوسائل التعليمية وقسم المكتبات المدرسية • وقسم الصحافة المدرسية وقسم التدريب •

٣- المفتشون الاوائل للمواد الدراسيـة .

جـ - تكاليف الخدمات الانتاجية على مستوى المدرسة :

وتتضمن :-

المدرسون وتكاليف وصالة الرسم والاشغال والتربية الرياضية والزراعية والموسيقيـة والمعامل والمدرجات والسينما والمكتبة والمشتل والورشة والفصول .

وينبغي ملاحظة أن تكاليف الخدمات الانتاجية يجب أن تقسم لكل وفق مرحلته التعليمية كما حدث في تكاليف الخدمات الادارية .

وعن طريق حساب التكاليف السابقة يمكن حساب تكلفة الطالب سواء فـي المرحلة الابتدائية او الاعدادية او الثانوية . كما يمكن حساب اجمالي نصيب الطالـب في التكاليف الادارية او التكاليف الانتاجية ، كما يمكن مقارنة تكاليف تعليم الطالـب بين محافظة وأخرى وبين مدرسة وأخرى بما يفيد في اجراء الدراسات المقارنة والتحليلات المناسبة . (سعاده ، د.ت : ٤٩-٦٦) .

وتتعرض النفقات والتكاليف الجارية للزيادة كل عام دراسي حيث تتحكم العوامـل التالية في حجم الزيادة :-

١- زيادة اعداد الطلاب :

٢- نقص عدد الطلاب المقابل لكل استاذ .

٣- زيادة الرواتب الحقيقية للاساتذة نتيجة لزيادتها عن تكاليف الحياة .

٤- الخدمات الاضافية للتعليم باستثناء رواتب الاساتذة .

٥- الخدمات الاضافية الملحقة مثل الطعام والصحة

٦- زيادة الاعباء الثابتة واهمها الرواتب التقاعدية

٧- زيادة نفقات التسيير والصيانة اللازمة للابنية والمنشات

٨- زيادة نفقات الادارة .

٩- ارتفاع الاسعار بصفة عامة . (عبد الدايم ، ١٩٧٧ : ٣٦٣) .

٢- **التكاليف الراسمالية :**

مثل بعض مظاهر الانفاق المالى على بناء المؤسسات التعليمية وتوافر الاجهزة العلمية والخدمات المعاونة الاخرى مثل حساب قيمة الكتب والادوات المكتبية ومواد الكتابة الاخرى بمبالغ نقدية فهناك العديد من المجتمعات التى تقدم الكتب من الاموال العامة وتقدمها مجانا او باسعار رمزية ولذلك ينبغى الاخذ فى الاعتبار قيمة هذه المصروفات الخاصة ، وتكمن الصعوبة فى تقدير القيمة السنوية للمبانى والأجهزة ، فان كانت المبانى مؤجرة فانه يسهل حساب التكلفة السنوية فى صورة الايجار المطلوب سداده ، أما إذا كانت المبانى مملوكة للدولة فينبغى حساب قيمة الايجار السنوى ، واسهل طريقة لحساب تكلفة خدمات راس المال الموظف فى هذه المبانى هو حساب الاستهلاك السنوى الفعلى للمبنى حسب العمر المتوقع له ، وهناك طريقة اخرى لحساب تكلفة السلع والخدمات المستخدمة مثل مبانى المدارس وهى أكثر تكلفة حيث كان من الممكن استخدام هذه المبانى كمستشفيات او أى مجال آخر وكذلك الارض المقامة عليها ، لذلك ينبغى ادراج هذه الموارد كالاراضى والمبانى كجزء من التكاليف الحقيقية للاستثمار .

ويمكن ايجاز اهم النفقات الراسمالية فيما يلى :=

١ . نفقات شراء الاراضى.

٢- نفقات البناء وتتضمن بناء المؤسسات التعليمية المختلفة واقسامها الداخلية ومساكن اعضاء هيئة التدريس ورجال التعليم.

٣- نفقات الاصلاحات الكبرى والتعديلات فى مبانى المؤسسات التعليمية او المطاعم التابعة لمؤسسات التعليم او الاقسام الداخلية او مساكن رجال التعليم .

٤- نفقات شراء الكتب والمراجع والدوريات ووسائل الايضاح ومعينات التدريس . (عبد الدايم ، ١٩٧٧ : ٣٧٤) .

٢- نموذج لتقسيمات الكلفة وفق تحليل المدخـــلات من الولايات المتحـــدة

يمثل الجدول التالي التصنيف الخاص بوزارة التربية في الولايات المتحدة ، والاعداد التي تظهر إلى يمين البنود موضوعة بغرض تحديدها فقط ، ويمكن استخدامها مـــع التعديلات اللازمة كرمز محاسبي بواسطة المدارس المحلية ومدارس الولاية عند اجـــراء المحاسبات آليا او بالطرق اليدوية .

أ- الادارة سلسلة ١٠٠

١١٠ المرتبات

١٢٠ الخدمات الملزمة

١٣٠ مصروفات اخرى

ب - التدريس سلسلة ٢٠٠

٢١٠ المرتبات

٢١١ الاساسيات

٢١٢ الاشراف والاستشارات

٢١٣ المدرسون

٢١٤ الهيئات الاخرى في التدريس

٢١٥ السكرتيرون والكاتبيون

٢١٦ مرتبات اخرى للتدريس

٢٢٠ الكتب الدراسية

٢٣٠ المكتبات المدرسية والوسائل السمعية

٢٤٠ ادوات التدريس

٢٥٠ مصروفات أخرى

جـ — الموءتمرات والخدمات الصحية سلسلة ٣٠٠ ، سلسلة ٤٠٠

٣٠٠ خدمات الموءتمرات

٣١٠ المرتبات

٣٢٠ مصروفات اخرى

٤٠٠ الخدمات الصحية

٤١٠ المرتبات

٤٢٠ مصروفات اخرى

د — خدمات نقل التلاميذ سلسلة ٥٠٠

٥١٠ مرتبات

٥٢٠ العربات وخدمات تشغيلها

٥٣٠ احلال عربات بدلا من المستهلكة

٥٤٠ التأمينات على النقل

٥٥٠ المصروفات

٥٦٠ مصروفات اخرى

هـ — تشغيل المبنى سلسلة ٦٠٠

٦١٠ مرتبات

٦٢٠ خدمات تقدم بعقود ملزمة

٦٣٠ تدفئة المبنى

٦٤٠ المرافق عدا التدفئة

٦٥٠ الامدادات

٦٦٠ مصروفات اخرى

و — صيانة المبنى سلسلة ٧٠٠

٧١٠ المرتبات

٧٢٠ خدمات تقدم بعقود ملزمة

٧٣٠ احلال للآلات

٧٤٠ مصروفات اخرى

ز — تكاليف ثابتة سلسلة ٨٠٠

٨١٠ معاشات الموظفين

٨٢٠ التامين والتقاضى

٨٣٠ تاجير الارض والمبانى

٨٤٠ الفوائد عن الديون الجارية

٨٥٠ تكاليف أخرى ثابتة

ح — خدمات التغذية وانشطة اتحادات الطلبة سلسلة ٩٠٠ — وسلسلة ١٠٠٠

٩٠٠ خدمات التغذية

٩١٠ المرتبات

٩٢٠ مصروفات اخرى

٩٣٠ حسابات منفصلة

١٠٠٠ انشطة اتحادات الطلاب

١٠١٠ مرتبات

١٠٢٠ مصروفات اخرى

١٠٣٠ حسابات منفصلة

ط — خدمات المجتمع سلسلة ١١٠٠

١١١٠ الترفيه

١١٢٠ الانشطة المحلية فى المدينة

١١٣٠ المكتبات العامة

١١٤٠ الحراسة والعناية بالاطفال .

١١٥٠ الانشطة الخاصة بزيادة الرفاهية

١١٦٠ تلاميذ المدارس غير الحكومية

١١٦١ خدمات تدريس

١١٦٢ خدمات للحضور وخدمات صحية

١١٦٣ خدمات انتقالات .

ى — الانفاق الرأسمالي سلسلة ١٢٠٠

١١٠ لـ مواقع المباني

١٢٢٠ المباني

١٢٣٠ الالات

ك — خدمات المعاينة من الاعتمادات الجارية سلعة ١٣٠٠

١٣١٠ راسمال الدين

١٣٢٠ الفوائد على الديون

١٣٣٠ المدفوعات لتسديد الديون

١٣٤٠ تاثير مبنى المدرسة

١٣٥٠ خدمات اخرى للدين

ل — الحسابات المحوله للخارج ١٤٠٠

١٤١ المنطقة في الولاية

— ..ناطق في ولايات اخرى

١٤٣٠ السعر المدرسية الى المدارس غير الحكومية .

(دافيز ، ١٩٧٥ : ٤٦١ ـ ٤٦٢).

ثانيا : تقدير كلفة التعليم باستخدام متوسط الكلفة للتلميذ :

ينبغى فى المقام الاول معرفة ماذاكانت كلفة الوحدة المنتجة تـــزداد أو تنخفض أو تظل ثابتة عندما يزداد الانتاج بهدف تحديد المستوى الذى تكون عنــــده كلفة الوحدة عند حدها الأدنى ، وذلك يطرح مشكلة رئيسية وهى مشكلة اختيار الوحدة القياسية ، وهذا الاختيار لايسبب مشكلة فى حالة الانتاج التجارى أما فى النظـــــام التربوى فالاجابة تختلف فتعريف ماذا ينتج النظام التربوى ؟ صعب وقد يكون فى بعض الاحيان غير محدد الجوانب فانتاج النظام التربوى يتعدد ويتنوع كما يلى :ــ

فالنظام التربوى ينقل المعرفة وهو يحافظ عليها ويطورها ثم يولد غيرها ، كمــــا أنه يساعد على التكيف مع حياة الجماعة إلى غير ذلك ...

وكل جانب من الجوانب السابقة يصعب قياسه فتقل المعرفة خلال فترة زمنية معينة يجعل من الضرورى اتخاذ التلميذ وحده قياسية ، اما نوعية التعليم وحجم المعارف المنقولة للتلاميذ وغير ذلك يزيد من صعوبة الموقف . (ايشر، ١٩٨٧ : ٥٠٢ ـ٥٠٣) ولكـــن لكى يتم تحديد كيفية تغير الكلفة بتغير حجم الانتاج ينبغى استعمال فئات اخـــرى للتكلفة غير ماسبق منها مايسمى بالتكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة والتكلفة المتوسطــــة والـكلفة الحدية وذلك على النحو التالى :ــ

١ــ الكلفة الثابتة Fixed Cost

وهى الكلفة التى تتحملها الموءسسة التعليمية بصرف النظر عن الأعداد التى تلتحق بها أو بعبارة أخرى هى التكاليف التى تتحملها الموءسسة التعليمية سواء قامت بتخريـــــج أعداد قليلة أو كثيرة ، وهذه الكلفة الثابتة لاتتغير اطلاقا فى المدة الزمنية القصيـــــ حيث يمكن تغيير حجم الاعداد الملتحقة بالموءسسة ، وهناك امثلة كثيرة التكاليـــــف الثابتة منها : (على لطفى ، ١٩٦٨ : ٢٢٩ ـ ٢٣٢) .

ايجار المبانى او نسبة استهلاكها ، اقساط التامين ضد السرقة والحريق مرتبـــا الادارة العليا ، احتياطى تجديد الاصول الراسمالية ، فوائد القروض ... .

ومن الملاحظ وجود بعض الصعوبات عند حساب التكاليف الثابتة نظرا لصعوبة تقدير ايجار المبانى المملوكة للوزارة ، وتفاوت مستويات الايجارات فى المبانى المستاجر بالاضافة إلى قيام الوزارة بعمل حساباتها مجمعه بدلا من حسابات تكاليف كل مرحلة تعليم على حدة .

٢ـ الكلفة المتغيرة Variable Cost

وهى الكلفة التى تظهر مع التغيرات التى تطرأ على حجم الانتاج او بعبارة أخرى التكاليف التى تزيد بزيادة الأعداد الملتحقة بالكلية وتقل بانخفاضها ، ومن أمثلته الاجور الاضافية ، تكاليف الوقود... ، وتتغير الكلفة المتغيرة تبعا لاختلاف طبيعة البنود المستخدمة داخلها ، وتدخل ضمن التكاليف المتغيرة تكاليف الفرصة البديلـــة حيث تتغير بتغير أعداد الطلاب الملتحقين بـــالموسسة التعليمية .

٣ـ مجمل التكاليف Total Costs

وهى عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة التى تتحملها الموسسة التعليمية فى سبيل تخريج طلابها .

هـ ـ متوسط كلفة الطالب

ان المشكلة الاساسية التى تواجه كل تحليل اقتصادى هى مشكلة تحقيق الانتفاع الامثل ، وهذا يعنى أن التحليل لاينظر قط إلى الكلفة بحد ذاتها ، بل يدرس علاقتهـــا بالارباح المتولدة عن العمل الذى كان سببا للكلفة ، ويعنى كذلك انهلايهتم بالكلفـــة الاجمالية لعملية ما بحد ذاتها ، بل ينظر إلى بنيتها ، فالعالم الاقتصادى ينظر إلى مفهوم الكلفة المتوسطة وهى تعنى متوسط مجمل تكاليف الطالب أو بعبارة أخرى نصيـــب

الخريج من مجمل التكاليف الثابتة والمتغيرة ويمكن الحصول عليه بقسمة مجمل التكاليف على عدد خريجى المؤسسة التعليمية ويتضمن متوسط تكلفة الطالب جانبين اولها متوسط التكلفة الثابتة وهو نصيب الخريج من مجموع التكاليف الثابتة التى تتحملها المؤسسة التعليمية وهذا المتوسط يقل كلما زاد حجم الخريجين ويزيد كلما قل عدد الخريجين والثانى متوسط التكلفة المتغيرة وهو نصيب الخريج من مجموع التكاليف المتغيرة التى تتحملها الموءسسة التعليمية ، ويلاحظ أن متوسط التكاليف المتغيرة يبدأ أول الأمر فى التناقص ، حتى تقترب الموءسسة من طاقتها الانتاجية المثلى ، اى يقترب من ذلك الحجم الذى يتناسب مع امكانات الموءسسة واصولها الثابتة ، وبعد ذلك يبدا متوسط التكاليف المتغيرة فى الزيادة ببطء •

و — التكلفة الحدية Marginal Cost

تعنى التكلفة الحدية فى الموءسسة التعليمية تكاليف اعداد وتخريج طالب اضافى او بعبارة اخرى الزيادة التى تطرأ على مجمل التكاليف نتيجة زيادة اعداد الخريجين خريجا واحدا • او النقص الذى يطرا على مجمل التكاليف نتيجة لنقص الخريجين خريجا واحدا فقط مع عدم تغير حجم الموءسسة •

ز — التكاليف كاساس لتحديد انتاجية الموءسسة التعليمية :

ينبغى أن يكون حجم الانتاج الأمثل للموءسسة هو حجم الانتاج الذى يضمن للموءسسة المنتجة تحقيق أقصى ربح ممكن عندما تتعادل التكلفة الحدية مع الايراد الحدى ويمكن توضيح هذه القاعدة بما يلى :—

ان التكلفة الحدية هى الزيادة فى مجمل التكاليف نتيجة اضافة وحدة واحدة • والايراد الحدى هو الزيادة فى الايراد الكلى نتيجة زيادة الوحدات المباعة وحدة • ومادام الايراد الحدى أكبر من التكلفة الحدية ، فمن مصلحة الموءسسة المنتجة أن تستمر

فى زيادة انتاجها ، اما فى حالة تساوى الايراد الحدى مع التكلفة الحدية فهذا يعنى أن الوحدة الاخيرة لاتحقق للمنتج أى ربح فاذا استمرت الموسسة المنتجة فى الانتاج بعد ذلك فان الوحدات الاضافية المنتجة تسبب له خسارة بمقدار الفرق بين التكلفة الحدية والايراد الحدى .

وحساب الايرادالحدى للموسسة الانتاجية كما فى حساب الكلفة الحدية لاتجتنبه الكثير من الصعاب أما فى حالة حساب الايرادالحدى بالنسبة للموسسات التعليمية فقد يواجه الباحث الكثير من الصعاب والعقبات التى توءثر فى صحة النتائج فايراد خريج الموسسة التعليمية يختلف من فرد لآخر نتيجة لعوامل كثيرة مثل مدى حاجة سوق العمل للخريج وهناك موسسات عديدة تختلف مرتباتها اختلافا بينا يوءثر على ايراد وعائد الخريج المعين ، كما أن بعض الدول تقوم بتحديد مرتبات بعض الفئات وقد يوءثر ذلك فى ايراد وعائد القوى العاملة إلى غير ذلك من العوامل التى توءثر فى تحديد عائد خريج الموسسة التعليمية ، وهناك العديد من النتائج والايرادات التى تعطيها الموسسة التعليمية ويصعب حسابها ايضا مثل ثمرات ونتائج البحث العلمى ومثل تزايد قدرة خريجى الموسسة التعليمية على التكيف مع ظروف العمل وتقلباته الناجمة عن النمو الاقتصادى وغير ذلك من العوامل التى توءثر فى تحديد قيمة العائد من الموسسة التعليمية ، ونظرا للصعوبات السابق الاشارة إليها والعوامل الموءثرة فى طبيعة العائد من الموسسة التعليمية فالبحث فى كيفية حساب الايراد الحدى للموسسة التعليمية قد يكون صعبا للغاية .

والموسسة التعليمية ينبغى أن توفر البيانات والاحصاءات التى تساعد على حساب التكلفة الحدية لتعليم وتربية الطالب بصورة تقترب من الدقة وخصوصا أن هناك العديد من العوامل التى توءثر فى زيادة كلفة الطالب .

٣- كلفة التعليم التى يتحملها الطالب وأسرته :

يتحمل الطالب واسرته العديد من النفقات والتكاليف التى تنفق فى سبيل تعليمه ويمكن ايجازها فيما يلى :-

١- كلفة الفرصة البديلة " المكاسب غير المحصلة"

تقاس تكاليف قيمة وقت الطلبة بمقدار المكاسب المفقودة نتيجة لاستمرار هؤلاء الطلبة فى التعليم ، وعدم التحاقهم بعمل معين ، وذلك يتضمن مكاسب مفقودة بالنسبة للفرد وايضا بالنسبة للمجتمع ، ويظهر ذلك فى الفقد فى ناتج الاقتصاد ككل وبالاضافة إلى الفقد فى مكاسب الطلاب انفسهم .

وبالطبع فان هذا الفقد سوف يعوض فى صوره زيادة فى السعة الانتاجية للطلبة فى المستقبل وبالتالى فى الناتج مستقبلا ، ومع ذلك فينبغى حساب هذا الفقد فى الناتج كتكلفة فرصة بديلة حيث انها تمثل تضحية بموارد حقيقية فى الوقت الحاضر ، ويوضح شولتز اهمية حسابات المكاسب غير المحصلة للطلاب حين قام بحساب المكاسب غير المحصلة لطلاب التعليم الثانوى فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٦ فكانت قيمتها ٦ر٦ بليون دولار فى حين كانت التكاليف الاخرى المخصصة لذلك التعليم ٣ر٤ بليون دولار، وذلك يوضح بأن المكاسب غير المحصلة تمثل ثلاثة اخماس مجموع تكاليف تعليم الطلاب . (شولتز ، ١٩٧٥ : ٦٦).

وتظهر أهمية المكاسب غير المحصلة فى عدم قدرة الكثير من الطلاب الموهوبين من اسر فقيرة عدم قدرتهم على استكمال دراستهم نظرا لحاجتهم للمال والعمل بالرغم من تمتعهم بالمجانبية ، بالاضافة إلى عدم انتظام تلاميذ الاسر الريفية حيث يقوم الاطفال بأعمال تسهم فى زيادة دخول اسرهم الفقيرة (شولتز ، ١٩٧٥: ٣٣).

وعادة يكون طفل العاشرة فى موقف القدرة على العمل اذا كانت الاعمال فى متناول من يرغب فى العمل سواء كان الفرد متعلما او لا لذلك ينبغى أن نحسب قيمة وقت التلميذ الذى يقضيه فى المدرسه بعيدا عن سوق العمل (Cohn, 1972 : 95) على أن معظم التلاميذ الصغار يمنعهم القانون من العمل الا فى سن معينة وعادة يرتبط هذا السن بفترة الالزام فيسمح له القانون بالعمل بعد سن الالزام (Vaizey, 1973 : 27).

ومن الملاحظ أن حسابات المكاسب غير المحصلة تواجه العديد من الاعتراضات حيث يفترض الذين قاموا بتلك الحسابات انتظام الطلاب وتفرغهم لدراستهم ، وعدم قيامهم باعمال تدر دخلا ماليا عليهم طوال فترة الدراسة ، وعادة لايتحقق هذا الافتراض فى طبيعة الأمر حيث أوضحت احدى الدراسات المسحية التى قام بها مكتب العمل لحصر ساعات عمل الطلاب الاسبوعية فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٩ أن نسبة الطلاب المنتظمين بالمدارس واعمارهم تتراوح بين ١٤ - ١٧ عام ويعملون فى وظائف تصل الى ٦ر٢٢٪ ومتوسط ساعات العمل الاسبوعية ٤ر١١ ساعة ، فى حين كانت نسبة الشباب اعمار ١٨ - ٢٢ عام حوالى٨ر٣٩٪ ومتوسط ساعات عملهم الاسبوعى ٧ر٢٥ ساعة (شولتز ، ١٩٧٥ : ٧١).

ويشير جرينتشز فى دراسته على دالة الانتاج الزراعى أن العمل فى الزراعة يلعب دورا كبيرا فى تقليل قيمة المكاسب غير المحصلة بالنسبة للطلاب (شولتز ، ١٩٧٥ : ٧٢).

وبالاضافة إلى ماسبق يتجاهل من قاموا بحسابات تكاليف المكاسب غير المحصلة قدره السوق على استيعاب هولاء الطلاب جميعا اذا ماتركوا المدارس وحاولوا الالتحاق باعمال فقد تودى هذه الاعداد إلى بطالة واسعة وانخفاض فى الاجور

(عبد الله عبد الدايم ، ١٩٧٧ : ٣٣٤) ويصل الأمر إلى أن تصبح قيمة تكاليف المكاسب غير المحصلة قيمة غير واقعية ولاترتبط باسس سليمة .

واذا كانت عناصر التكلفة السابق الاشارة إليها قد تضمنت ماهو مباشر مثل اجور المدرسين والعمالة والتكاليف الراسمالية سواء الدورية او غير الدورية ، وماهو غير مباشر مثل أجور التلاميذ المفقودة اى المكاسب غير المحصلة ، فان هناك تقسيمات اخرى لحسابات التكلفة بمداخل بديلة

٢- تكاليف الاسرة :

يقصد بتكاليف الاسرة مجموع النفقات التى تنفقها الاسرة على تعليم الابن فى المدارس والجامعات حتى يتخرج ويشمل ذلك الانفاق الطعام والشراب والوقود والاضاءة ، ومواد النظافة الشخصية ، ومواد النظافة المنزلية ، والخدمات والرعاية الاجتماعية ، والاقمشة والملابس ، وايجار المسكن وملحقاته ، والنفقات الاخرى التى توءثر فى تعليم الابن .

بعض العوامل الموءثرة فى كلفة التعليم بالموءسسات التعليمية :

تتأثر تكاليف الانتاج فى الموءسسة التعليمية تبعا للعديد من العوامل منها :-

١- حجم وأعداد طلاب الموءسسة التعليمية :

ويقصد بهذا العامل الزيادة فى أعداد الطلاب بالموءسسة التعليمية وفى ايام الدراسة الفعلية وساعات الدراسة اليومية ، وارتفاع مستوى المواظبة اليومية .

٢- تغير قيمة تكاليف عناصر الانتاج :

تتغير التكاليف فى الموءسسة التعليمية طبقا لمستوى الدراسة بهذه الموءسسة فمرتبات العاملين بموءسسة تعليمية بالمرحلة الابتدائية تختلف عن أجور العاملين بموءسسة تعليمية فى المستوى الجامعى ، وقد تتطلب الموءسسة الجامعية مهارات أعلى ومتخصصين أكثر ومعامل وتجهيزات أخرى (Sheehan, 1973 : 17) . مثل الكتب العلمية وبعض الالعاب الرياضية والرعاية الاجتماعية والصحية وغير ذلك ، ولذا فالاستفادة الكاملة لعناصر الانتاج فى الموءسسة التعليمية قد توءدى إلى تزايد أو نقص فى التكلفة دون التاثير على جودة المخرجات ، فيمكن الاستفادة الكاملة من المعلمين وجعل عمل المعلمين أكثر فعالية وتأثيرا ، كما يوءدى تحسين شروط العمل الادارى إلى رفع الانتاجية وتخفيض التكلفة ، ويمكن عن طريق اختيار موقع مناسب للموءسسة التعليمية بالنسبة للسكان تخفيض تكاليف الانتقال وغير ذلك، ولقد أفادت ابحاث اليونسكو أنه يمكن تخفيض تكاليف الابنية المدرسية إلى النصف إذا توافرت الدراسة الفنية والتربوية اللازمة (عبدالله عبد الدايم ، ١٩٦٨ : ٢٧٨-٢٧٩) .

٣- تغير الطرق الفنية والتكنولوجية للانتاج بالموءسسة التعليمية :

لقد تغير التعليم من مجرد استخدام السبورة التعليمية إلى استخدام العديد من الأجهزة الالكترونية الحديثة واستخدام تكنولوجيا التعليم والمعامل المختلفة التى

أدت الى تزايد تكلفة الانتاج بالمؤسسات التعليمية وإلى تزايد نفقات تشغيل وصيانة هذه الاجهزة التكنولوجية الحديثة ومن الصعوبة بمكان قياس وتحديد كلفة التكنولوجيا الجديدة للمعلومات فى التربية مثل تحديد كلفة المعدات وكلفة البرامج وغير ذلك من المعدات التكنولوجية التى أدخلت حديثا فى مجال التربية (ايشر ١٩٨٧ : ٥٠١ ـ ٥١٥) .

٤ـ تغير التكلفة بتغير مستوى جودة انتاج المؤسسة التعليمية:

تتأثر تكلفة انتاج المؤسسة التعليمية بالمواصفات الموضوعة لانتاجيتها ، فحين تتوافر نسبة معينة بين الاستاذ والطالب فذلك يعنى تكلفة معينة ومحددة ، وكلما زادت أعداد الطلاب بالنسبة لأعداد هيئات التدريس أدى ذلك إلى انخفاض التكلفة الفعلية ، وأيضا إلى انخفاض فى جودة الخريج فى بعض الاحيان ، وهناك نسب مقترحة للوصول إلى مستوى تعليمى مطلوب ومحدد ينبغى توفرها فى المؤسسة التعليمية وعادة هذه النسب لاتتحقق فى معظم الدول النامية ولذلك تنخفض التكاليف انخفاضا واضحا مما يوءثر على جودة التعليم ، كما أن هناك مواصفات محددة للحيز المكانى الذى ينبغى توفره للطالب فكلما زادت أعداد الطلاب داخل الفصل الدراسى انخفضت التكاليف على حساب جودة التعليم فى معظم الأحيان ، وفى النهاية يمكن ملاحظة وجود ارتباط ايجابى بين جودة انتاجية المؤسسة التعليمية وزيادة تكاليف انتاج المؤسسة التعليمية .

٥ـ تغير الكلفة باستخدام نظم تعليمية بديلة :

يسمح نظام التعليم عن بعد ، الذى يستخدم التكنولوجيا الجديدة ، بخفض كلفه المعلمين ، فمن الممكن خفض نسبة المعلمين إلى المتعلمين مما يشكل عامل توفير مهم ، كما أنه من الممكن خفض كلفة تشييد المبانى لأن القسط الأهم من

التعليم يتم خارج الجدران واذا اقتضت الضرورة جمع المتعلمين عمليا فيمكن أن يتم ذلك خارج ساعات العمل العادية ، كما يمكن استخدام مباني المدارس لعقد تلك التجمعات في المساء أو في العطلات الرسمية أو نهايات الاسبوع ، كما يمكن الحد من كلفة الفرصة البديلة التي تمثل الشق الأكبر من كلفة التعليم ويسمح التعليم عن بعد بالغاء هذا الجزء من الكلفة او على الاقل بتخفيضه ، ومن المعروف أن كلفة التكنولوجيا الجديدة واستخدامها باهظة ولكنها قد تكون زهيدة في حالة زيادة حجم المتعلمين وفي حالة التعليم عن بعد فمن الواضح انه يمكن استخدام برامج تعليمية جاهزة لاعداد كبيرة من المتعلمين . وعلى العموم يمكن القول ان كلفة التعليم عن بعد يمكن ان تكون اقل بكثير للمتعلم الواحد من كلفة التعليم التقليدي ، (ايشر ١٩٨٧ : ٥١٢-٥١٤) .

٦- تغير الكلفة بتغير المستوى الاقتصادي للدولة :

تخصص البلدان نصيبا هاما من ميزانيتها العادية للتربية ، على أنه من الملاحظ أن مرتبات المعلمين تستحوذ على الجزء الأكبر من ميزانية التربية وخصوصا في المجتمعات النامية ، كما أن معدل الانفاق على التلاميذ يختلف من مجتمع لآخر وفقا لدرجة تقدم المجتمع ولغيره من الأسباب ، ففي عام ١٩٦٠ كان بامكان مجتمع مرتفع المستوى اقتصاديا أن ينفق على التلميذ ١٤ مرة أكثر مما ينفقه بلد نام ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٦ مرة بعد خمس سنوات والى ٢٢ مرة بعد عشر مرات وفي عام ١٩٨٧ وصل الى ٥٠ مرة ، أما المصروفات الجارية المصروفة على تلميذ متوسط في المرحلة الاولى للبلد صناعي فنجدها ايضا تعادل ٥٠ مرة اكثر من بلد ضعيف الاقتصاد ، ويصدق الشيء نفسه على المصروفات العادية غير المرتبات والتي تتعلق بكل ماهو ضروري لاشغال الصف . مثل الكتب والخرائط والاثاث ونحو ذلك .

هذه الفروق الواسعة فى الوسائل المستخدمة تعكس فروقات كبرى فى نتائج التعلم ، فالنتائج التى يحرزها تلميذ بلد نام تختلف عن النتائج التى يحرزها تلميذ مماثل فى بلد متقدم ، ففى عينة تضم ٢٥ بلدا ذا دخل مرتفع ، ومتوسط وضعيف لوحظ وجود ارتباط قوى ذى دلالة احصائية واضحة بين درجة النمو الاقتصادى ومستوى النتائج المدرسية (ر = ٥٥ر٠ ، ب ٠٠١ر٠) ، وذلك يعنى أنه كلما كان المجتمع غنيا على الصعيد الاقتصادى ، زادت القدرات الاداركية المكتسبة فى المواد الاساسية فى نهاية المرحلة الابتدائية .

ويوضح ذلك أن ازمة التربية فى العالم هى حقيقة واقعة فالطلب على التعليم يتزايد والحكومات تستجيب والضحية نوعية التعليم (هينمن ، ١٩٨٧ : ٧٢-٧٤) . وذلك رغم أن التفاعل بين الاقتصاديين والتربويين تمخض عن تفضيل نوعية التعليم على كمه .

فلقد نوه الاقتصاديون بأن قدرا كبيرا من التعليم الذى يقوم فى الدول المنخفضة الدخل لايمت إلا بصله قليلة إلى احتياجاتها ، وكذلك كثيرا ماقال التربويون أن نوع التعليم الذى يقدم ليس بينه وبين الاحتياجات الفردية علاقة ظاهرة (الفن ، ١٩٧٧ : ٢٤) .

٧- تغير الكلفة بتغير البيانات وتعدد المشكلات :

ان ترجمة بيانات الكلفة عملية معقدة نسبيا ، فالكلفة المالية قد لاتعكس الكلفة الحقيقية للمجتمع ، ففى بعض الاحيان يقدم المجتمع المحلى عمال البناء بالمجان ، وكلفة البناء فى هذه الحالة تختلف عن كلفة البناء فى حالة عدم تبرع العمال بجهدهم ، كما أن المشاركة فى مشروعات الجهود الذاتية يعتبر بديلا من دفع ضرائب ، فحين ينشىء البعض مدرسة " مجانا " فانه يعفى من قدر من الضرائب .

ومدى كون الاسعار انعكاسا حقيقيا للتكاليف الفعلية أمر بالغ التعقيد وفي بلاد متعددة تكون بيانات التكاليف تقريبية إلى حد ما ، وهي تصنف إن وجدت طبقا لمصدر التمويل ، لاطبقا للوظيفة التعليمية .

والكلفة غالبا ماتقسم بين الحكومة المركزية والحكم المحلي وبعض الهيئات الخاصة ، وبيان الكلفة قد لايغطي غير إسهام الحكومة المركزية وهذا قد يحدث بعض التضليل (وليامز ، ١٩٧٧ : ٩٠ـ٩١) .

دراسة تحليلية

١ـ أوضحت نتائج بعض الدراسات أن تكلفة الاجور فى قطاع التعليم بالدول النامية تصـــل الى ٨٠٪ من قيمة التكلفة الدورية والى حوالى ٦٠٪ من قيمة الكلفة بصفة عامة (رافيـــز ١٩٧٥ : ٢٠١) أما الدول المتقدمة فبرغم ارتفاع الاجور إلا أن المصروفات الاخـــــرى تمثل جانبا مهما يؤدى في النهاية إلى إستخدام أمثل لتكنولوجيا التعليم مما يظهر أثـــره واضحا في ارتفاع مستوى وجوده التعليم المقدم فى الدول المتقدمة وانخفاض مستوى وجودة التعليم المقدم فى الدول النامية ، والباحث المتتبع لتفصيلات كلفة التعليم فى المجتمعات المتقدمة يرى أن من الضرورى الاهتمام بجودة ونوعية التعليم أكثر مما يحدث في الوقـــت الحالى الذى يتم التركيز فيه على الجانب الكمى أكثر من الجانب النوعى .

٢ـ تخصص معظم الدول النامية نصيبا هاما من ميزانيتها للتعليم على أن ذلك لايوضـــــح الصورة الحقيقية لتكلفة التعليم فى هذه المجتمعات وقد تؤدى مقارنة بسيطة بين كلفـــة تعليم التلميذ فى المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة إلى توضيح أفضل لصورة التعليم المقدم لتلاميذ الدول النامية ، ففى عام ١٩٦٠ كان متوسط ما ينفق على التلميـــــــذ فى دولة ذات دخل مرتفع يصل إلى ١٤ ضعف ما ينفق على تلميذ مماثل فى دولـــــة نامية ، وارتفع هذا الرقم عام ١٩٦٥ ليصل إلى ١٦ ضعفا ثم ارتفع مرة اخرى عام ١٩٧٠ ليصل إلى ٢٢ ضعفا ثم يصل فى عام ١٩٨٧ إلى ٥٠ ضعفا ، وقد يرى البعــــــض أن التكلفة فى الدول المتقدمة قد زادت نظرا لاستخدامها التكنولوجيا فان ذلك قد يكـــون صحيحا بعض الشيء ولكن الواضح أن المبالغ المخصصة للكلفة الجارية تضاعفت أيضا لتصـــل إلى ٥٠ ضعفا بالنسبة للمجتمعات النامية كما حدث فى الكلفة بصفة عامة (هيمن : ٨٧ ٧٢) .

٣- توضح بعض نتائج البحوث أن كلفة ادخال التكنولوجيا الجديدة قد تكون منخفضة بالقياس إلى ما تقدمه هذه التكنولوجيا من افادة لنظم التعليم وتحقيق للانتفاع الأمثل ، ورغم ذلك فمن الملاحظ أن الكلفة الثابتة للنظم التى تستخدم هذه التكنولوجيا مرتفعة بالقياس إلى الكلفة الثابتة للنظم التقليدية ، ولكن قد لاتكون هذه الكلفة أعلى بكثير مما هى عليه فى الأنظمة التقليدية ، فالواقع أن بعض التكنولوجيات لايولد سوى تكاليف متغيرة وليست ثابته وقد تنخفض هذه الكلفة فى حالة زيادة أعداد المنتفعين • ولكن من الملاحظ أيضا أنه لاتوجد حسابات علمية دقيقة وشاملة فيما يتعلق بكلفة ادخال التكنولوجيا الجديدة إلى المدارس وما يتعلق بكلفة تشغيلها ، وكلفة اعداد العاملين الذين سيقومون باستخدام وصيانة هذه الالات ومدى حاجة الدول النامية لهذه التكنولوجيا ومدى توافر القدرة على الاستخدام الأمثل لها والاستفادة المثلى منها ، ولذلك فمن الضرورى القاء الضوء على كلفة هذه التكنولوجيا والمنفعة التى يحصل عليها النظام التعليمى فى حالة ادخالها (ايشر ، ١٩٨٧ : ٥١٠-٥١٥) •

٤- توضح نتائج معظم البحوث التى اجريت على اقتصاديات التعليم للدول النامية مدى حاجة هذه المجتمعات إلى وضوح البيانات ودقتها ومدى حاجتها أيضا إلى المزيد من البحوث والدراسات التى تتناول جميع جوانب كلفة التعليم فى هذه المجتمعات بهدف الوصول إلى أفضل النظم التى تعطى منفعة كاملة وأقل تكلفة فى ظل تحليل دقيق لنماذج الكلفة والمنفعة فى هذه المجتمعات ، والمجتمع المصرى فى حاجة إلى وجود عدة مراكز بحثية تتناول البحث فى ميدان اقتصاديات التعليم للوصول إلى أفضل استثمار ممكن فى المجال التربوى •

٥- تدل بيانات كلفة التعليم بمعظم الدول النامية أن هذه الدول تقصر حسابات الكلفة بها على الكلفة الجارية وبعض الكلفة الراسمالية فقط دون اهتمام بحساب الكلفة التى يسهم بها الافراد والجماعات من خلال قيامهم بالتبرع بانشاء المدارس والفصول وغير ذلك من

من الجهود التى تبذل من خلال جماعات وافراد بعيدا عن الدولة ، كما أن هذه الدول لاتهتم بحسابات كلفة الفرصة البديلة او حسابات كلفة الاسر والافراد التى يتم صرفها على تعليم الابناء مثل كلفة الدروس الخصوصية وغير ذلك .

خاتمة

عرض الباحث فى هذه الدراسة مفهوم كلفة التعليم موضحا أهم طرق تقدير كلفة الطالب بالمؤسسات التعليمية مستخدما تقدير الكلفة بوساطة تحليل مدخلات التعليم ، ثم عرض نموذجا لحساب كلفة التعليم فى مصر وكذلك نموذجا لحساب كلفة التعليم بالولايات المتحدة ، ثم عرض الباحث طريقة حساب كلفة التعليم باستخدام متوسط كلفة التلميذ ، وكيفية استخدام الكلفة كأساس لتحديد انتاجية المؤسسة التعليمية ، وبعض العوامل المؤثرة فى تحديد كلفة التعليم بالمؤسسات التعليمية ثم قام بعرض دراسة تحليلية لكلفة التعليم بالمؤسسات التعليمية

المراجـــع

١ـ ابراهيم شافعـــى : المقارنة الدولية فى تكلفة التعليم ، ج٠ع٠م ، مؤتمـــر التعليم للدولة العصرية ، مركز التوثيق التربوى ، القاهرة ١٩٧١

٢ـ ابراهيم عصمت مطاوع : التخطيط للتعليم العالى ، النهضة المصرية ، القاهـــرة ١٩٧٣

٣ـ ت دافيد وليامـــز : كفاءة النظم التعليمية ، فى ج٠ لو ٠ن ٠ جرافـــت ت٠د٠ وليامز : التربية وبناء الامة فى العالم الثالـــث ترجمة عثمان نوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافـــة والعلوم ، ١٩٧٧

٤ـ تيودور شولتـــز : القيمة الاقتصادية للتربية ، ترجمة محمد الهادى عفيفـــى وأخر، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥

٥ـ جان ـ كلود ايشـــر : كلفة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات فى التربية ، ماذا تعرف عنها ، اليونسكو ، مستقبليات ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، ١٩٨٧

٦ـ جون فيـــزي : دور التربية فى التنمية الاقتصادية ، ترجمة عبد الســـلام كنعان ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربيـــة العدد السابع ، شباط ١٩٦٥

٧ـ حامد عمـــار : فى اقتصاديات التعليم ، الطبعة الثانية ، دار المعرفـــة القاهرة ، ١٩٦٨

٨- حسن محمد كمال : دراسة تحليلية لتكاليف جامعة عين شمس للعام الجامعي ١٩٧٢/٧١ ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٧٣.

٩- راسل جـ دافيز : تخطيط تنمية الموارد البشرية ، ترجمة سمير يوسف سعد احمد محمد الزكي ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ .

١٠- ستيفان ب. هينمن : اقتصاديات مناهج التعليم الثانوى وازمتها فى البلدان النامية ، اليونسكو ، مستقبليات ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، ١٩٨٧ .

١١- طه النمر : تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٢٢ ، ١٩٦١ .

١٢- عبد العزيز الجلال : تربية اليسر وتخلف التنمية ، عالم المعرفة ، الكويت العدد ٩١ ، يوليو ١٩٨٥.

١٣- عبد الله عبد الدائم : بين تخفيض كلفة التربية وزيادة انتاجها ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة السادسة ، العدد الثامن عشر ، ايلول - كانون الاول ، ١٩٦٨

١٤- عبد الله عبد الدائم : التخطيط التربوى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧

١٥- على صالح جوهر : العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى التجارى فى مصر رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنصورة ١٩٧٧

١٦- على صالح جوهر : التخطيط لنظام البعثات فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنصورة ، ١٩٨٠

١٧- على لطفى : مقدمة فى علم الاقتصاد ، مطبعة مخيمة ، القاهرة ، ١٩٦٨

١٨- فردريك هاريسبون وتشارلز مايرز : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ، ترجمة ابراهيم حافظ . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

١٩- كمال درويش : الاستثمار البشرى ، منشورات مركز الابحاث الاقتصادية ، وادارة الاعمال ، بنغازى ، الجامعة الليبية ، ١٩٦٨

٢٠- محمد احمد الغدوى : العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنصورة ، ١٩٧٤ .

٢١- محمد سيف الدين فهمى : العائد من التعليم ، مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية مركز التوثيق التربوى ، القاهرة ، ١٩٧١

٢٢- محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة الطبعة الاولى ، ١٩٦٥

٢٣- محمد لبيب النجيحى : دور التربية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٦

٢٤- مصدق جميل الحبيب : التعليم والتنمية الاقتصادية ، وزارة الثقافة والاعلام بالعراق دار الرشيد ، ١٩٨١ .

٢٥- هـ٠ل٠ الفن : نظرة عالمية جديدة ، فى جـ ٠ لو ، ن ٠ جرانت ت ٠د٠ وليامز ، التربية وبناء الامة فى العالم الثالث ترجمة عثمان نوبة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧

٢٦ـ هنرى لوباج : الاقتصاديون الامريكيون الجدد ، ترجمة احمد رضا ، مجلة ديوجين ، مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد الخامس والاربعون السنة الثالثة عشرة ، مايو /يوليو ١٩٧٩

٢٧ـ يسرية مغازى شعير : اقتصاديات التعليم ومحاولة قياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢

٢٨ـ يوسف سعادة : تحديد تكلفة تعليم الطالب في السنه الدراسية على مستوى وزارة التربية والتعليم ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، جامعة الدول العربية ، مركز البحوث الادارية ، رقم ٢٢٧ ، د.ت .

29) Cohn E., The Economics of Education, Lexington Books, D.C., Health and company, Lexington, Massach usetts, Toronto, London, 1972.

30) Correa, H., The economics of Human Resources Amesterdam, North. Holland Publishing Company, 1967.

31) J. William; A Comparative Benefit-Cost study of one year Distributive Education and two year Distributive Education Secondary Programs, In Dissertation Abstracts International, A Vol. 36, No. 3, Sep., 1975.

32) Psacharapoulos G., Returns to Education, Elsevier scientific publishing company Amesterdam, London, New-York, 1973.

33) Sheehan, J., The Economics of Education, George Allen, Unuin, London, 1973.

34) Vaizey J. The Economics of Education, Macmillan studies in Economics, London, 1973.